

المخطوطات

١٠٩

علاء الدين الطبري الجليل

مكتبة الامير

علي بن ابي

مكتبة الامير

الفن : فقه ديني

الرقم :

١٠٩

العنوان : كتاب في نهج علي فراخ من ملحق كتاب في نهج علي

اسم المؤلف : علي بن محمد الطائبي الكوفي ، عماد الدين - ١٠٢٩ / ١٦٤٢

مصادره : من عام ١٦٧٥ ، كتاب ١٨١٥ / ٤

أولاه : مسبق

آخره :

اسم النسخ :

نوع الخط وتاريخ النسخ : نسخ

ملاحظات : أتمه في شهر محرم سنة ٩٩٠ هـ ، آخيه تقريران كثيرة لعدة علماء

عدد الأوراق : ١٨٤ عدد الأسطر : ١٧ المقاس : ٢١ x ١٤ سم

المكتبة المصور عنها المخطوط ورقمه فيها : مكتبة أمين رحي بيروت ٢٩٥١

الملك مدخلا في الشريعة من غير واسطة نبي وليس كذلك انتهى وقال
في القوت حديث ان الله لم ير كل قسمة موارثكم الى اخر غير ثابت

ومن الاثر بارواه الحاكم عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه انه قال

اذ اتحدثتم فتحدثوا بالفرايض واذ الهوتم فاهووا بالري وروي
في اثر مرفوع من علم فريضة كن اعنق عشر رقاب ومن قطع موارثا
قطع الله ميراثه من الجنة وهذا كله يدل على كون المأمور به اھم
والامر به الزم واتم **واختلف** العلماء بآداب اسماء النبي صلى الله عليه وسلم
نصف العلم فالأقل منهم وهم اهل السلامة وفقوا ولم يؤلوا وقالوا
لا ندرى وليس علينا ذلك بل يجب علينا اتباعه عقلنا المعنى او لم
نعقل ومعناه ان الذي لا ينطق عن الهوى قال قولا يضيق العقل
عزط اهرع ولا ندرى ما محمله فنعتقد حقيقة مقالة عقلنا المعنى
او لم نعقل لاحتمال خطأ التأويل وقال تعالى وما ينطق عن الهوى
ان هو الا وحي يوحى والاكثر من على التأويل فذهب اكثرهم الى ان
للإنسان حالتين حالة حياة وحالة موت وخباته سبب لوقوع
سائر العلوم وموت سبب لوقوع علم الفرائض ويكون النصف
عن النصف بمعنى القسم الواحد من القسمين وان لم يتساويا لفقو
الشاعر اذ امث كان الناس صنفان شامث واخر مش بالذي

المخطوطات
١٠٩

لث انصع وقيل لان العلم يستفاد بالنص والقياس وعلم الفرائض
 يستفاد بالنص فان قلت في الفرائض ما ثبت بغير نص قلت
 اصله ثبت به سواء كان من علم الفرائض ام من غير مع ان غير
 يستفاد بالنص فلا وجه للتخصيص اذا وقيل لان ثوابه يقابل
 ثواب بقية العلوم لان الشخص يستحق تعلم مسئلة واحدة من
 الفرائض مائة حسنة وتعلم مسئلة واحدة من الفقه عشرة
 فلو قدر في جميع الفرائض عشر مسائل وجميع الفقه مائة مسئلة
 تكون حنات كل واحد منهما الف حسنة فكان نصفها وقيل
 لان سبب الملك نوعان اختياري كالشراء وقبول الهبة والصدقة
 والوصية واضطراري كالارث والموت وقيل لان العلم
 نوعان علم يحصل به معرفة الاسباب وهو سائر العلوم وعلم
 يحصل به معرفة الانساب وهو علم الفرائض وقيل باعتبار
 البسط والتقدير لانك لو بسطت علم الفرائض كل البسط
 وقدرت موث الجيران بلعجم فروعهم سائر العلوم مع
 فروع هذا العلم تعلم وفهم بذكر اصولها فاكتفى بها بخلاف سائر
 العلوم فان اصولها متشعبة ومنفرقة لا تعرف فروعها بذكر
 اصولها فكثرت معها فصارت كثيرة وقيل للتعظيم والترغيب

في تعلمه وتعليمه لكونه اول علم ينسى واول علم ينزع وقيل لاشتماله
 على زيادة المشقة في تصحيح المسائل والامتحان بها خصوصا
 في المقاسمات ورجوع الولاة ودورهم والمناسبات وقيل
 لتوسعه في الكلام تقريبا لا تحقيقا ومنه قوله عليه الصلاة
 والسلام في حق النساء لان احدين تقعد في بيتها شطر
 دهرها لا تصوم ولا تصلي فسمى البعض شطرا وقيل لقوله تعالى
 الم نجعل الارض كفانا احياء وامواتا اي اوعية في الحياة
 والممات فان قيل قد ورد في الحديث حسن السؤال نصف
 العلم وقد علمت ان الفرائض نصف وقد بقي اكثر من العلم والشي
 لا يكون له الا نصفان اجيب بان المراد المبالغه في جلاء
 كلما يعلم قل عليه الصلاة والسلام التودد نصف العقل
 والتدبر نصف العيش في رواية المييشه مع ان تم ما هو اعظم
 من ذلك فعلم ان المراد المبالغه في الشنا على عظيم جدوي
 ذلك ومصلحته وهذا ما تيسر ذكره من وجوه التاويل في
 ذلك والله اعلم بحقيقته ذلك ثم الاصل في دلائل الموا
 ما من الايات الثلاث واصول اخر من السنه كحديث
 الحقوا الفرائض باهلها فابقى فلاولى رجل ذكر منفوق عليه

وسياق الكلام على وصف الرجل بالذكر عند قوله ويدا باصحا
 الفروض ان شاء الله تعالى واجتهاد الصحابة رضي الله عنهم فاهم
 تكلموا فيما لم يجدوه منصوصا واخذوا فيه بالاجتهاد وكثر
 اختلافهم في ذلك لان مسائل الفرائض ليست مبينة على
 اصول معقولة فينقلوا بالامثال والاشباه وهم في ذلك على
 قسمين قسم لم تدون مذاهم في الفرائض وانا تكلموا في
 معظمها كابي بكر وعمر ومعاذ بن جبل وعائشة رضي الله عنهم
 وعثمان رضي الله عنه تكلم في مسائل معدودة فالنقل عن هؤلاء
 الخمسة في الفرائض قليل وقسم دونت مذاهم في ذلك واشتهر
 تعللها عنهم منهم اربعة على وابن مسعود وزيد بن ثابت وابن
 عباس رضي الله عنهم وهؤلاء الاربعة حيث انفقوا على مسألة ^{فقه} واما
 الائمة وحيث اختلفوا اختلفت الائمة ولم يتفق في مواضع
 اختلافهم ذهاب اثنين منهم الى مذهب وذهاب الاخرين
 الى مذهب خلافة لكن حيث اختلفوا وقعوا احادا وذهب
 ثلاثة الى مذهب والرابع خلافة فوقعوا فرادى من الجانبين
 واشتهرهم بهما زيدا لما روى الترمذي عن انس رضي الله عنه قال
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارحم امتي بامتى ابوبكر واشد

ذلك السد فان اجتمعتا فيه فهو بينكما وايتكما خلت به فهو لها فعلم
 مزدي ان الجدة ام الام وارثة بالسند بشهادة البغير وان سلمت
 وام الاب بالقياس عليها وهو من اجتهاد عمر رضي الله عنه انتهى والحكا
 عنه ان ذلك ليس من باب القياس وانا هو بالاجتهاد الداخذ
 في عموم الاجماع حتى صار ذلك اجماعا كما لا يخفى واذا علمت ذلك فقد
 قال علماؤنا رحمهم الله تعالى يتعلق بتركه الميث حقوق اربعة
 مرتبة بتقدم بعضها على بعض شرعا قيل في وجه حضورها ان الحق
 الذي يتعلق بالتركة لا يخلو اما ان يكون للميت او لغيره فان
 كان له فهو التجهيز وان كان لغيره فاما ان يكون ثابتا قبل موته
 او بعد فان كان قبله فهو الدين وان كان بعده فاما ان ثبت
 من قبله او لا فالاول الوصية والثاني الميراث وقيل لانه لا يخلو
 اما ان يلحق الميت ضرر عاجل بالناخير او لا فالاول التجهيز والثاني
 لا يخلو اما ان يكون حايلا بينه وبين الجدة او لا فالاول الدين والثاني
 اما ان يكون سياسة او لا فالاول الوصية والثاني الميراث قلت
 الاولى ان يقال انها عرفت بالاستقراء الشرعي من موارد الشريعة
 لان الاستقراء فيما يمكن ضبطه حجة قطعية فاذا ما انشأت
يشدي وجوب **امت تركه** ذلك الانسان **الميث تجهيز** ويجهز من

عليه نفقته كولد مات قبله ولو بساعة من ثمن كفن وحنوط واجرة
غاسل وحنوط ونون **دفعه** من اجرة حفار وثن تابوت يدفن فيه
ان دعت الحاجة اليه وثن لين يواريه في حفرة الكفني بلفظ تجهيز
عن كفينه كونه اعم فيتم له وفيه مما ذكر فلذلك الكفني به صاحب ^{الكفن}
وانما عطف الدفن عليه للمبالغة فيه لان فيه ستر الميت والتركه
مشقة من الترك وهو ينفخ التاكسر الرأء ويجوز سكونها مع فسخ
التاء وكرها كما في سعه في فعله بمعنى مفعولة اي متروكة كالطليعة
اسم من الطلب بمعنى مطلوبه وهي صفة موصوفها محذوف اي الا
المتروكة وقد عرفنا الجوهر في الصحاح بانها تراث المتزوك انشي
قبل هي اعم مما فسرها به لان التراث هو الميراث واصليه وارث
فابدلت الواو ياء وقضية نفس التركة به انه هو البا للورثة
بعد موت التخصيص والدين والوصية وليس كذلك بل هي اسم لجميع
ما يتعلق به الحقوق الاربعة فندير وهل اذ مات الشخص خلف
تركة وورثة وعليه دين قدر التركة او اقل او اكثر ينفع الدين
انتقال التركة الي ملك الورثة او لا ذكر بعضهم فيه قولن الاول
انه يمنع لان التركة لو تلفت كانت العهدة على الميت دون الورثة
فذل على بقاء ملك الميت وعليه دل قوله تعالى من بعد وصية يوصي

يوصي بها او دين وعلى هذا اهل ينفع كل التركة او بقدر الدين فيه قولان
والثاني انه لا ينفع فنكون التركة مملوكة للورثة منعلتها بها الحقوق
الثلاثة لانه لو لم تدخل التركة في ملك الورثة للزم ان تكون باقية
على ملك الميت لامتناع نقل الملك الي الغريم وامتناع ان يكون ملكا
لما ملك له واللازم باطل لانها لو كانت باقية على ملك الميت لوجب
ان يرثه من زال عنه المانع بعد الموت وقيل فضا الدين كعبد عتق
وهو اب الميت مثلا وان لا يرثه من مات من ورثته قبل قضاء الدين
وهما خلاف الاجماع قال في شرح السراجية للعلامة حيدر رحمة الله
والمراد من التركة هنا عند الغرضين ما يتركه الميت من الاموال
صافيا عن تعلق حق الغير بعينه قوله ما يتركه الميت جنس وقوله من
الاموال تمييز لها عن غيرها من امهات اولاد ومدبرته ومكائنه
وقوله صافيا اي خالصا عن تعلق حق الغير اي قبل الموت وقوله
بعينه احتراز عن العبد الجاني والعبد المرهون ونحوها فانه تقدم
على هذه الحقوق انتهى وقال شارحها المحقق السيد الجرجاني رحمه الله
واعلم ان الابتداء بالكفن ليس مطلقا كما يشعر به عبارة الكتاب بل
هو كل حق للغير يتعلق بعين من التركة فانه مقدم على تكفينه كالدين
المتعلق بالمرهون اذ المكن للميت شئ سواء فيقضى منه دينه او لا

وكذا ارش جنانية العبد الذي جنى في حياة مولاه ولا مال له غيم وكذا
الحال في البيع المحبوس بالثمن اذا مات المشتري عاجزا عن ادائه
وكذا في العبد المادون اذا الحقه ديون ثم مات المولى وليس له مال
سواه وكذا في الدار المسنجة فانه اذا اعطى الاجرة او لا ثم مات
الاجر صار ثل الدار رهنا بالاجرة هكذا ذكر الامام رضي الله عن في
نظم فريضه وانا قد مت هذه الحقوق على التكفين لتعلمتها بالمال
قبل صيرورته تركه انتهى وقال شارحها ميلا محمد البهشي المشهور بالفخر
الخراساني كل حق غير تعلق ذلك الحق يعين من اعيان التركة يقدم
على تحصيله اتفاقا وذلك كحق تعلق بالرهون وهو الدين وكحق
بالعبد الجاني وهو الارش وكحق تعلق بالبيع اذا مات المشتري
مفلسا وهو حق الرجوع الى متاعه انتهى فعلم من كلام هذا الشارح
ان هذا بالاتفاق لكن قال شارح الكنز محمد المسكين رحمه الله تعالى
يبني من تركه الميث بتخصيص هذا هو الصحيح وفي بعض الروايات
انه اذا تعلق ما تركه الميث حق غير الدين والموصى له والوارث من
العباد بان يكون موهونا او مستاجرا او مستحقا بسبب الجنائ
او مبيعا فانما يشترى قبل القبض فاداء الثمن مقدم على التخصيص
انتهى قلت هو مخالف لما تقدم ولدعوى الاتفاق المقدم والميث

والميث مشدود مخفف وهو فرع المشدد والمعنى واحد وقيل المشدد
من سيموت والمخفف من مات وقد جمعها الشاعر في قوله ليس من
مات واستراح يميث انا الميث ميث الاحياء قال المبرد لغة
التخفيف شاملة لما مات وما لم يمت وعليه دل البيت وقال ابو
عمرو مات خفيف وما لم يمت بقتل وقال الفرامل ميث مخفف ومثقل
اذا كان ميتا والغالب على المحرمة والبقاع التخفيف كذا ذكر الجعفي
في شرحه على الشاطبية في ثانی الطوليتين وانا قد دم هذا الحق على ما
بعد عند عدم تعلق الحق بعين التركة او عند الفاضل بعد ادائها
علقها لما ثبت في الصحيحين من قوله صلى الله عليه وسلم في المحرم الذي
وفسته نافته فانما كفنوه في ثوبه وجد الدلالة انه عليه الصلاة
والسلام لم يسنفصل هل يخرج ثوبه من الثلث او لا وهل عليه دين
او لا وهل له وارث او لا وترك الاستفصال في وقايح الاحوال
قيام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال ولحديثهما ايضا عن جناتنا
ان الارث قال قتل مصعب بن عمير يوم احد وليس له الاثر
كما اذا غطينا بها راسه خرجت رجلاه واذا غطينا رجليه خرج
فقال النبي صلى الله عليه وسلم غطوا بها راسه واجعلوا على جلبيه
شيئا من الادخر والتمرة شملة مخططة من صوف اخذت من لون

النمر لما فيها من الألوان وجه الاستدلال منه كما في الذي قبله وإذا
ثبت أيضا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بدفن قتلى أحد برما^{هم}
وثيابهم من غير أن يعتبر ما يلقى لدين إن كان عليهم أو لو^{جاء} ثقتهم وبالأ^{بد}
وباعتبار حال الحياة فإن الحيا إذا أجر عليه بالفلس يقدم بما يحتاج
فكذلك الميث بل أولى لأن الحيا يسعى على نفسه والميث قد انقطع عن^{سعيه}
فإن قلت يرد عليه المسائل المتقدمة كالعبد الجاني ونحو^{فان}
وولي الجناية أحق بالعين من تجهيز الميث وتكفينه فإن فصل^{سي}
من ذلك يصرف إلى التجهيز والأفلا وكذا القول في قيمتهما فينبغي^{إن}
يكون هنا كذلك قلت ما وجد من هذه المسائل فليس بتركه على
التفسير الذي فسرها به سابقا لأنه تعلق بعينها حق الغير قبل
أن تكون تركه والأصل في هذا أن كل حق يقدم في الحياة يقدم^{عند}
الوفاة وقد كان ذلك الحق مقدما على كسوته وما يحتاج
إليه في حياته فكذلك عند وفاته بخلاف سائر أرباب الديون^{حسب}
لم يتعلقوا حقهم بالعين فرع ذكر في كتاب الفضل من الدرر والغرر^{ان}
التركة إذا استغفرت بالدين فولاية البيع للقاضي لا للورثة إذا لا
ملك للورثة فيها فلا يكون لهم ولاية البيع فيكفن في مثل ما كان
يلبسه من الثياب الحلال حال حياته على قدر التركة **بلا أسل** هو

٦
هو مجاوز حد الكرم **والنفقة** هو تضيق الشح وقيل الإسراف الإنفاق
في المحارم والتفتير منع الواجب وكل منهما حرام لقوله تعالى ولا
تسرفوا إنه لا يحب المسرفين وقوله تعالى والذين إذا أنفقوا لم
يسرفوا ولم يقزموا وكان بين ذلك قواما أي وسطا لأنه الثالث بعد
نفى الطرفين ومليده يحمل قوله صلى الله عليه وسلم حسنوا الكفان المو^{تة}
ومطلق الأمر للوجوب فاذا نفى الطرفان بقي الوسط الممدوح²
الآية لأن كلا طرف في الأمور ممت وخير الأمور أوسطها قال الشافعي
عليك يا وسطاء الأمور فانها نجاة ولا تراب ذلولا ولا أصعبا
ثم اختلف في الكفن الوسط وهو كفن المثل فقال الحنابلة
وهو اختيار الفقهاء أن جعفر الهندواقي يعتبر بما يلبسه في أكثر
أوقاته لأن الكفن لباسه بعد موته فيعتبر بلباسه في حياته
فاذا كان في حال حياته له ثلاثة أثواب مثلا ثوب يلبس في الأعيان
وثوب يلبس بين أقرانه وثوب يلبس في دار فله التكفين بالثوب^{الوسط}
الذي يلبس بين الأقران لأن الأول أعلى والثالث أدنى فالوسط
أولى لأن فيه رعاية الطرفين الميث والورثة وقال نصر بن يحيى
تلميذ أبي سليمان الجوزجاني يعتبر بما يلبسه في الجمع والأعيان
وهو الذي اخذناه الإمام قاضي خان رحمه الله لأن الكفن يلبس

للمرض على ربه عز وجل وفي الخروج للجمع والعبد يتكلف في ثيابه
فكذلك بعد موته وفي المرأة يعبر بما تلبسه لزيارة ابويها والفقير
بين يديهما لان الكفن يلبس للمرض على انها كما تقدم وفي الخروج
للزيارة تتكلف في ثيابهما فكذا بعد موتهما وقيل الافضل التكفين
بالاول للعوام وبالثاني للخواص ثم الاسراف نوعان من حيث العبد
بان يزاد في الرجل على ثلاثة اوثاب وهي الكفن السنّي في حق البر
من كفن النبي صلى الله عليه وسلم وفي المرأة على خمسة اوثاب وهي
في حقها المروي من كفن رقيه بنت النبي صلى الله عليه وسلم ورضي
ومن حيث القيمة بان يكفن فيما قيمته تسعون وقيمة ما يلبسه
مثلا والتفتير ايضا نوعان عكس ما ذكر في الاسراف عدد او قيمة
هذا اذا المر يوص بذلك فاذا اوصى بتغيب الزياغة على كفن المثل من
وكذا الوترع الورثة به او الاجنبى فلا يباس بالزيارة من حيث القيمة
قيل الاكثاف بكفن الكفاية عند قلة المال وكثر الورثة اولى وان
كان في المال كثرة والورثة قلة فكفن السنة اولى وقيل كفن الكفاية
افضل مطلقا وهو ثوبان في الرجل ازار ولفافة وفي المرأة ثلاثة
اوثاب ازار ولفافة وخمار لقول ابي بكر الصديق رضي الله عنه
كفنوني في ثوبي هذين فانهما اللبلى والصديد والحى اولى بالجد

الجد يد قلت الافضل ان تراعى السنة فلا تنقص عن كفن المثل وهو ما
روي برعباس رضي الله عنهما ان النبي صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة
اوثاب ازار وقيص ولفافة وان رقيه بنت النبي صلى الله عليه وسلم
ورضي عنها كفن في خمسة اوثاب ازار وقيص وخمار وخرقة
ربطت بها ثدياها ولفافة وفي الفتاوى واستحسن المناخرون
من المشايخ العامة للرجل ان كان عالما او من الاسراف ويجعل
ذنب العامة على وجهه بخلاف حال الحياة فانه يرسل ذنب العامة
من قبل الفقهاء عن الزينة والموت قد انقطع عن الزينة كذا في
النهاية واذا كان عليه دين فليس للورثة ان يكفون كفن المثل
اذا اتهم الغراء منه قبل لهم ذلك والصحيح هو الاول الا يرى انه
لو كان للمديون ثياب حسنة في حال حياته ويكفيه الاكثاف ما دونه
بيعها القاضى وبعض الدين ويشترى بالباقي ثوبا يلبسه فكذا
الميت المديون كذا اخوان الخصاص في ادب القاضى وهذا عند
الاختيار وعند الاضطار كفن باي شيء يوجد لما روي ان
حنن عم النبي صلى الله عليه وسلم ورضي عنه استشهد يوم احد
وترك شتمه وكان اذا غطيها راسه بدث رجلاه واذا غطي
بها رجلاه بداراسه فاخير النبي صلى الله عليه وسلم بذلك فامر ان

يفعل بها راسه ويجعل على رجله شيء من الادخار ومثله فعل بصعب
بن عمير صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم لما استشهد يوم
كا تقدم واذا لم يكن الميث قال فكنته على من تحب عليه نفقة
حياته من ذوى اسبابه وهم الاباء وان علوا ثم الامهات وان علون
ثم الاولاد وان سفلوا ذكورهم واناثهم فيه سواء ويعتبر في
كل صنف منهم الاقرب فالاقرب لوجوب النفقة على كل ذي رحم
محرم منه عندنا فان لم يكن منهم احدا وعجزوا ففي بيت المال
وان لم يكن هناك بيت المال يفرض على جماعة المسلمين ان يقدروا
فان لم يقدروا سألوا غيرهم فراقبين الحي والميت فان الحي اذا
يحد ثوبا يصل فيه ليس على الناس ان يسألوا له لانه قادر على
السؤال بنفسه بخلاف الميت واما المرأة فكفنها على زوجها
عند ابي يوسف وهور وايد عن ابي حنيفة رضي الله عنه سوا كان
لها مال او لم يكن وعليه الفتوى قال في النوازل هو المختار وهو
مذهب الشافعي رضي الله عنه على الاصح وان كانت موسرة لان
النكاح قد استقر وواجب الارث وهذا اخر خا جاتها من المولى
ولانه يلزمه منها في الحياة فكذا بعد الوفاة وهذا اذا كان له
مال والاوجب في مالها وعند محمد في مالها لان الزوج كواحد

٨
كو احد من المسلمين لانقطاع الزوجية بالمرث وان لم يكن لها
مال ايضا فعلى من تلزمهم نفقتها من ذوى اسبابها وقال في شرح
السلابية للمصنف واما المرأة اذا لم يكن لها مال فكفنها
على الزوج عند ابي حنيفة رضي الله عنه وابي يوسف رحمهم الله
وقال محمد والشافعي رحمهما الله ذلك على من تلزمه نفقتها من ذوى
اسبابها وقال في شرح القدوري للحدادي والمرأة اذا ماتت ولا
مال لها فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها وعليه الفتوى وعند محمد
لا يجب عليه وهذا يخالف ما قاله قاضي خان والصدرا الشهيد من ان
كفن المرأة على زوجها مطلقا وعليه الفتوى قال قاضي خان ويقدم الكفن
من التركة على سائر الحقوق فان لم يترك مالا فالكفن على من تحب عليه
النفقة في حياته الا الزوج في قول محمد وعلى قول ابي يوسف يجب الكفن
على الزوج وان ترك مالا وعليه الفتوى وقال في الضياء المعنى
شرح مقدمة الغزنوي للقاضي ابي البت القزشي والمرأة اذا ماتت
ولا مال لها فعند ابي يوسف يجب كفنها على زوجها كما يجب كسوتها
عليه في حياتها وعند محمد لا يجب عليه لان الزوجية انقطعت بالموت
فصار الزوج كالاجنبي واما اذا كان لها مال فان كفنها في مالها
بالاجماع ولا يجب على الزوج ان ينهي وكذا في السراج الوهاج والخبز

والبحر الزاخر فقله واما اذا كان لها مال الحى يخالف ما تقدم
من قاضي خان كالا يخفى نذير قيل التكفين في التواضع ^{حق} الله
تعالى والثاني والثالث حق للميت والزائد على الثلاثة حق للورثة
فلو انفقوا على واحد متعوا وكفن في ثلاثة لانه يكن التكفين
بالثوب الواحد الا في حالة الضرورة ولو اختلفوا في ^{الكفن} قدير
فقال بعضهم تكفنه في ثوبين وقال بعضهم في ثلاثة كفن في ثلاثة
لانه المستنون واذا نبش قبر الميت واخذ كفنه يكفن في ثلاثة اثواب
ولو ثلثا او اربعا مادام طريا ولا يعاد غسله ولا الصلاة عليه
وان نفس فيلغ في قوب واحد كل ذلك من اصل ماله عندنا وان
كان عليه دين الا ان يكون الغرماء قد قبضوا التركة فلا يستردهم
وان كان قد قسم ماله فعلى كل وارث بقدر نصيبه دون الغرماء
واصحاب الوصايا نظر الميت لان الغرماء واصحاب الوصايا اجانب
نظر الجمهور على ان الكفن من جميع المال وعليه الفتوى وقال خلاص
ابن عمر واعتبر من الثلث لانه لاحق للمريض في ماله الا الثلث الا
ان هذا خلاف الاجماع وقال طاوس ان كان المال قليلا فنظر الثلث
وان كان كثيرا فنظر جميع المال نظر الورثة واصحاب الوصايا ^{هذا}
القول خالف اجماع الفقهاء ايضا وان اوصى بان يدفن في تابوت

٩
تابوت او ان ينقل من بلدته الى بلدة اخرى كان للورثة ابطا ^{لها} الحساب
لخروجها عن الفائدة ولم دفنه في مقبرة البلدة التي مات فيها وارثا
تنفيذ هذه الوصية كان المقدار الزايد على الاصل من ثلث ماله
وانه مقدم على سائر وصاياهم كاقدم اصل مؤنثه على سائر ديونه
من راس المال وان كان عليه من الديون ما يستغرف التركة بطلت
الوصية بذلك لحق الغرماء وان تطوع اجنبى بكفنه وحنوطه لم
يجبر الورثة على قبوله لان حق القبول الى الورثة فصار كالهبة فان
الموهوب له لا يجبر على القبول وقيل له ان اراد حيلة الميت ناقض
دينه وان تطوع اجنبى بحمله وحفر قبره اجبر واعلى تركه لان في
حفر القبر وحمل الميت لا يلحق بورثته عار بل العار جرت في ذلك
بخلاف تكفينه من الاجنبى لان فيه حقوق العار بالورثة الا اذا
كان الورثة صغارا فحينئذ لو راي الامام في ذلك مصلحة يقبل الا
ان يختاروا القيام بانفسهم فحينئذ هم اولى به وان تلف الميت باكل
ذيب او نحو والكفن قائم وقد تطوع به اجنبى قال ابو حنيفة
رضي الله عنه يرد الى من تطوع به للورثة ثم بعد ذلك ^{تقصير} ^{ديونه}
التي لها مطالب من جهة العباد من جميع ماله الباقي بعد تحصيل
ودفنه ان وفيها فذلك وان لم يف ينظر فان كان صاحب

الدين واحدا يعطى له الباقي وما بقوله على الميت ان شاء الله وان شاء
تركه الى اهل الجوار وان كان جماعة ينظر فان كان بعضهم اولى من
بعض كالدين الذي وجب بالبينه او بالاقرار في زمان الصحة
او ثبت بها او بالمعاينة في زمان المرض فصاحبه اولى من صا^ح
الدين الذي ثبت بالاقرار في المرض لانه ضعف بالمرض الا يرى
انه محجوب في مرض موته عن التبرع بما زاد على الثلث وان لم يكن بعضهم
اولى من بعض كان يكون الكل ثابتا بالبينه او بالاقرار في الصحة
او بها او بالمعاينة في المرض او يكون الكل ثابتا باقرار في مرضه
قسم حينئذ الباقي بينهم على حسب مقدار ديونهم وفي قسمة الحيا^ة
عند الحساب على ما سنعرفه في قسمة التركات ومتى قسمة التركة
بين الغرما بالحصص ثم ظهر على الميت دين اخر تستأنف القسمة وفي
قاصو خان وان اقر اخذ الورثة بدين على الميت ومحمد الباقر
قسمت التركة بينهم ويومر المقر بقضا كل الدين من نصيبه عندنا
اذا كان نصيبه يفي بكل الدين ولا يصح اقرار المريض فيه لوار^ث
بدين او عين الا باجازه بقبه الورثة وما ديونه التي ليس لها
مطالب من جهة العباد كحقوق الله تعالى فان لم يوف بها التركة
وتسقط سواها كانت صلاة او صوما او زكاة وتبقى عليه المائمه والمطا

المطالبة في حكم الاخره وان اوصى بها وجب عندنا تنفيذ مثلث
ماله الباقي بعد دين العباد فان كان صلاة واوصى بالطعام
عنه فعلى الورث ان يطعم منه من الثلث لكل صلاة وقت نصف
صاع من بر كافي الفطخ وللورث ايضا عند اخيه خيفة رضي الله عنه
وان كان صوما فان كان فاته برض او سفر وبقى على مرضه وسفره
حتى مات فلا قضا عليه وان امكنا الفضا بعد صحته واقامته
ولم يقض حتى مات واوصى بالطعام فيجب على الورث ان يطعموا
من الثلث لصوم كل يوم ما يجب لصلاة كل وقت وهو نصف صاع
من بر الحديث اجماعا لا اشعري رضي الله عنه ان رجلا سأل رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن كان مريضا في رمضان ثم مات فقال
عليه الصلاة والسلام ان مات قبل ان يطبق الصوم فلا شيء عليه
وان اطاقه ولم يضم حتى مات فليقض عنه يعني بالطعام
ولانه صار ديناً عليه لادراكه عدة من ايام اخر ولا يجوز ان
يصوم عنه وليه عندنا بظاهر قوله فليقض عنه الحديث عما
ان الخطاب رضي الله عنه موقوفا عليه ومرفوعا الى رسول الله
صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد عن احد ولا يصل احد عن احد
ولان الصوم عباد بدنية وان معنى العباد في كونه شاقا

البدن ابتداء فلا يحصل ذلك بالثياب وان كان زكاة واوصيها
 بحب اداؤها من ثلث ماله وان كان حجا واوصي به يودي من الثلث
 ايضا لانه تحقق عجز عن الاداء بالبدن حكا وكان يقوم الثياب
 مقامه في حياته عند عجزه فكذا بعد موته بل اولى لعدم تصديق
 عود الاستطاعة بعد الموت وكذا القياس في الذرور والكفارة
 ولو حج عنه الوارث بلا وصية يرجح من الله تعالى قبوله وان اجمع
 الدينان وعجزت التركة عن اداء الجميع فدين العباد اولى عندنا
 لان الله تعالى هو الغني ونحن الفقراء ولان المقصود من تحقيق
 الله تعالى الابتلاء بالغيب وهو انما يحصل بالفعل لا اختيارا
 من المأمور وبعد خراب الذمة لا يحصل الابتلاء ولهذا لا يصح
 الاداء الا بالنية بخلاف دين العباد اذ المقصود من اداها
 ايضا عن المال اليهم لانهم لا ينفعون وذلك يحصل باننا
 ثم انما قدم قضا الدين على ما بعد لكونه حقا واجبا على الميت والاعمال
 على ذلك ولبرائة دمه الميت قال عليه الصلاة والسلام نفس المؤمن
 معلقة بدينه حتى يقضى عنه صححه ابن حبان والحاكم وقال
 عليه الصلاة والسلام الدين حائل بينه وبين الجنة وقد
 الدين على الوصية لان اداءه فرض والفرض مقدم على التبرع

ولان الدين مستحق عليه والوصية مستحقة من جهته والمستحق عليه
 اولى لانه مطالب به ولما روى الترمذي من حديث علي رضي الله
 عنه انه قال انكم تقررون الوصية مقدمة على الدين وقد شهد
 النبي صلى الله عليه وسلم انه قدم الدين على الوصية وعن ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه مثله والاجماع على تقدم الدين على الوصية
 والميراث كما ذكرنا وما تقدم الوصية على الدين في الآية الشريفة
 فلا يدل على تقديمها في الحكم لان اوليست للترتيب وانما اقررت
 في النظم لامور منها وهو احسنها ما قاله الزمخشري في الكشاف
 انه لما كانت شبيهة للميراث في كونها ما خور من غير عوض
 كان اخراجها مما يشترط على الورثة وتعاظمهم ولا تضيق انفسهم
 لها وكان اداؤها مطمئنة للتفريط بخلاف الدين فان نفوسهم
 مطمئنة الى ادايه فكذلك قدمت على الدين حشا على وجوبها
 والمسارة الى اخراجها مع الدين ولذلك جي بكلمة اول الشق
 بينهما في الوجب فهذا كما والقي في قولك جالس الحسن او ان سير
 انتهى فان قلت الارث موخر عن الدين والوصية مع الاعراض
 فقط فلم عطف باو الفاصلة دون الواو والاصلة قلت لفا
 جليده وهي انه اذا تاخر الارث عنها منفردين فيتاخر عنها

بجتمعت ولا يلزم منه التأخر عنهما منفردان لان للجموع قوة ليست
للاحاد ومنها ان القصد بتقديم هذين الشيئين على الميراث ولم
يقصد ترتيبهما في أنفسهما فقدمت الوصية في اللفظ ومنها ان الو^{صية}
طاعة وبر والدين اما كان لمنفعة نفسه وهو مذموم في غالب
احواله وقد تعود رسول الله صلى الله عليه وسلم منه فبدي بالافضل
ومنها ان من عادة العرب البداية بالاهم فيما سبق الكلام لاجله ولما
كان المقصود هنا بيان تقديم كل من الدين والوصية على الميراث
بدا بالوصية لان حكمها كان بجحولا عند المخاطبين وتقديم الدين
كان ثابتا مقررا عندهم ثم بعد التجهيز وقضا الديون **ثالثا**
التي اوصى بها للاجنبي مسلما كان او كافرا بغير اجازة الوثر او
للوarith عند اجازة الوثر بعد موته وهم كبار **ثالثا** ما بقى من ماله
بعد الدين لامن ثلث اصل المال المتزكون لان ما تقدم من التجهيز
وقضا الديون قد صار مصروفا في ضروراته التي لا بد له منها
فالباقي هو ماله الذي كان له ان يتصرف في ثلثه وايضا زبنا
استغرق ثلث الاصل جميع الباقي فيؤدي الى حرمان الوثر
بالوصية وذا الاجوز والوصية مقدمة على الميراث في مقدار
الثلث من الباقي بعد الدين سوا كانت الوصية مطلقة او

او مقيد بعين هو الصحيح ولهذا اطلق المصنف ولم يفصل بينهما ما لا
في الاختيار فان كانت الوصية بعين تعتبر من الثلث وتنفذ
وان كانت بجزء شايع كالثلث والرابع فالموصى له شريك للوثر
يزداد نصيبه بزيادة التركة ونقص بنقصها فاحسب المال
ونخرج نصيب الموصى له كما يخرج نصيب الوارث وتقدم على
قسمة التركة بين الوثر لما تلونا انتهى وقال السيد في شرح الشرا^{حة}
ة لشيخ الاسلام خواهر زاده ان كانت معينه كانت مقدمة
وان كانت مطلقة كان يوصى بثلث ماله او بربعه كانت في
معنى الميراث لشيوعها في التركة فيكون الموصى له شريكا للوثر
لا مقدما عليهم ويدل على شيوع حقه فيها كحق الوارث انه اذا
زاد المال بعد الوصية زاد على الحقين واذا انقص نقص عنهما حتى
اذا كان ماله حال الوصية مثلا الفان صار الفين فله ثلث الفين
وان انعكس فله ثلث الالف انتهى وقال في المحيط ومعنى الوصية
المقيدة هو ان يوصى بثلث ماله بعينه مثلا ان يوصى بثلث دينار
او دراهم او ثلث الدين او ثلث الغنم انتهى وانما قدمت على
الارث تقديرا لمصلحة الميت كما في الحياة ولقوله تعالى من بعد
وصية يوصى بها اودى والوصية لغه الايضاح لان الموصي

وصل خير ديناه بخير عقباه وشرعاً اثبات تبرع بحق مضاف لما
بعد الموت والدليل على كونه قضية مشروعة وقربة مندوبة ^{الكتاب}
والسنة واجماع الامة اما الكتاب فقوله تعالى من بعد وصي يوصي
بها اودين الآية واما السنة فاروي ان سعيد بن ابي وقاص
رضي الله عنه مرض بمكة فعاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد
ثلاث فقال ان لي مالا كثيرا ولا اخلف الابنتا افاوصي بجميع مالي
قال لا قال افاوصي ثلثي مالي قال لا قال فينصفه قال لا قال
فثلثه قال الثلث والثلث كثير انك ان تدع ورثتك اغنياء
خير من ان تدعها عالة يتكففون الناس اي يسألون الناس
كفايتهم وقوله صلى الله عليه وسلم ان الله تصدق عليكم بثلث
اموالكم في اخرا عماركم زيارت في اعمالكم فضعون حيث شئتم وفي
رواية حيث احيتم وهذا يدل على شرعيته ونفي وجوبها واما
الاجماع فان الائمة المهديين والسلف الصالح من المسلمين اوصوا
عليه الامة الى يومنا هذا ولان الانسان لا يخلو من حقوق له
وعليه وانه ما اخذ بذلك فاذا عجز بنفسه فعليه ان يستنيب
ذلك غيره والوصي نائب عنه في ذلك وكان في الوصية احتياطا
للخروج عن عهدتها فيندب اليها وتشرع تحصيلها لهذا المصالح

ولا تصح الوصية الا بمن يعبر به فلا تصح من العبي ولومر اهقا
والمجنون والمعوق الذي لا يعقل والمكاتب والمادون لان
الوصية تبرع محض لا يقابل عوضا مالي ولا نفع ديني كالهبة
وتجيز العتق وتبرع الوصية لفقر آراء زاوية او رباط وصبيون
بالاجماع وقال الامام بشرط في الوصية كونها قربة فلا تصح الوصية
للفيلة التي لا يمكن حصرها لان فيها الاغنياء فلا نفع قربة وان
اجازها الورثة للوارث تملكها الموصي له من قبل الموصي لا ابتداء
عطية من الورثة ويستحب للموصي ان ينقص من الثلث لقوله عليه
الصلاة والسلام والثلث كثير اي في الوصية وعن علي رضي الله
عنه لان اوصي بالبحر احب الى من ان اوصي بالربع ولان اوصي
بالربع احب الى من ان اوصي بالثلث ولان فيه صلة الاقربين تبرع
مقدم ولا صلة فيما اذا اوصي بالثلث تاما لانه استوفى حقه
وان كانت الورثة فقرا لا يستغنون بنصيبهم فتركها افضل
فيه من الصلة والصدقة عليهم قال عليه الصلاة والسلام افضل
الصدقة الصدقة على الرحم الكاشح وقال عليه الصلاة والسلام
لا صدقة وذو رحم محتاج وان كانوا اغنيا او كانوا يستغنون ^{بها}
فالوصية اولى وقيل يجزى ان الوصية صدقة او مبرقة وتركها

صلة والكل خير واما ترتيب الوصايا فان كانت بحقوق الله تعالى
 قال ابو حنيفة رضي الله عنه قدمت الفرائض منها قدمها الموصى او
 اخرها مثل الصلاة والصوم والزكاة والحج اذا اضاف الثلث ^{نفس} عنها
 ويدخل النفس فيما ذكر اخر لان الاصل ان يبدأ بالاهم والقر
 اهم من غيرها وان تساوت في القوة قدم الموصى لان الظاهر
 من حال الانسان ابدأ بما هو الاهم عنده والثابت بالطاهر كالنفس
 بالنفس فلو نص على تقديم ما بدأ به لم يقدمه كذا هنا وعن ابي سفيان
 رحمه الله انه يبدأ بالحج ثم الزكاة وان اخرا لانه يتأدى بالبدن
 والمال والزكاة بالمال فالحج اقوى وروي عنه انه تقدم
 الزكاة عليه بكل حال لان خوف الفير في القبض ثابت فكان بمنزلة
 بالحقين والحج يخص حق الله تعالى فكانت الزكاة اقوى ثم هما
 تقدمان على الكفارات اجمع لاحتياجها عليهما ففدجا بينهما من
 الوعيد ما لم يات في الكفارات قال الله تعالى ومن كفر فان الله
 غفور عليم اي ومن ترك الحج فان الله غفور عليم فوضع
 كفر موضع من لم يحج تاكيد الوجوب وتعليل على تاركه وقال تعالى
 والذي يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله فبشر
 بعذاب اليم وغير ذلك من الاحاديث الواردة فيهما وكفاية

وكفاية القتل والظهار واليمين مقدمة على صدقة الفطر لثبوتها
 بالكتاب دون صدقة الفطر لثبوتها بالسنة وهي مقدمة على
 الاضحية للاتفاق في جوعها والاختلاف في جوب الاضحية وفي
 هذا القياس يقدم الذر على الاضحية لثبوتها بالكتاب دونها
 وما ليس بواجب قدم منه ما قدمه الموصى وان كانت بحقوق
 العباد فالجباية اولى من العتق ان تقدمت عليه وان تأخر
 شاركته وقال ابو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى العتق اولى
 مطلقا على ما عرف وان كان بعضها لله تعالى وبعضها للعباد
 قسم الثلث عليهما نصفين فنصفه لغير الله تعالى ونصفه لغير العباد
 ثم ما اصاب كل واحد من الحقين يقدم الاقوى فالاقوى فيما
 بين افراد وفي هذا القدر كفاية ونزيرة التطويل على ذلك
 تلخيص كتاب الوصايا ثم بعد التحميص وقضاء الديون وتنفيذ
 الوصايا **يقسم البلية** من ماله **بين ورثته** وهم ثلاثة اصناف
 اصحاب الفرائض والعصبات والارحام وذلك لان القسمة ^{بينهم}
 من خواص الميت ايضا لانه يحتاج الى خلافة في ماله ^{لحوجه}
 على الاهلية فاقام الشارع اقرب الناس اليه مقامه ليكون اشفا
 كانفعه بنفسه ولهذا قولي قيمة الموارث بنفسه وانما اخر

هذا عن الدين والوصية لما تلونا من قوله تعالى من بعد وصية يوصي
 بها او دين فان اللفظ يقتضي تاخر القسمة عن الدين والوصية علا
 بكله بعد ثم بين اسباب استحقاق الميراث بقوله **ويستحق الارث**
 وهو مصدر وورث الشيء ورثا ووراثته بكسر الواو بينهما وارتا قلب
 الواو وهج وميراثا ومعناه لغة الاصل والبقية لقوله عليه الصلاة
 والسلام انكم على ارث من ابيكم ابراهيم عليه السلام اي على اصله
 ونفية شريعتيه واصطلاح اسم لما يستحقه الوارث من
 ويتسلط عليه بالتصرف كما تقدم **بنسب** وهو علقه القرابة بالرحم
 وهي الابوة والامومة والنبوة والاخوة والعمومة والخولة
 وما ينفرج عنها وهذا هو الاول من اسبابه الثلاثة المجمع عليها
 بالاستقراء **ونكاح** والمراد به عقد النكاح الصحيح وان لم ينفذ
 وطى ولا خلوة وورث به الزوج والزوجة بالاجماع واما
 النكاح الفاسد والباطل فلا توارث بهما اتفاقا وهذا
 هو الثاني من اسبابه **وولاء** بفتح الواو ممدود وهو نوعان
 ولاء عناقه ويسمى ولاء نعمة لانها عصبية سببها نعمة العنق
 على رقيق سوا كان العنق بيد او غير بيد او للكفارة
 اوليمين او بالنذر وعنق القرب بالشراء والمكاتب بالاداء

والمدبر ورام الولد بالموت اعناق لان جميع ذلك يضاف
 اليه فيكون من حصة وورث به ذوالاولاد اجماعا وهو العنق
 ذكر اكان او انثى او خنثى وعصبة العنق المتعصبين بانفسهم
 على ما سياتي بيانه وولاء موالاه وسببية العقد وهو ان يقر
 شخص حرم مسلم عاقل بالغ بجهول النسب لصاحبه واليتك وعاقدة تك
 ترثني اذا مت وتعتقل عني اذا جنيت ويقول الاخر قبلك ويسمى ولاء
 الحلف والعشيرة والمطلوب منه التناصر وورث به ذوالولاء
 عندنا **ك** في الاختيار وله ثلاثة شرائط ان لا يكون له معتق
 ولاء العتاقة اقوى فيمنع ثبوت الاضعف الثاني ان لا يكون عتقا
 لان العرب لا يسترقون فلا يكون عليه ولاء العتاقة فولاة الموالا
 اولى والثالث ان لا ينسب الى احد ولا يكون له نسب معروف
 وسياتي بقية الكلام على ذلك عند مولى الموالاة ان شاء الله تعالى
 اما استحقاق الارث بالنسب والنكاح فبالكتاب كالمذكورين
 في الايات الثلاث نحو الاب والام والبنات والزوج والزوجة
 وبالسنة فعلا كان كبنات الابن والافوات لابوين او اب
 البنات الصلبية والجدة ام الام او قولا نحو قوله عليه الصلاة
 والسلام اطعموا الجدات السدس واجماع الامة كقيام الجدة

الام وابن الابن مقام الابن وبنث الابن مقام بنت الصلب والاب
 لاب مقام الاخ لاب وام والاخت لاب مقام الاخت لابوين
 والمراد باجماع الامة هو اجتماع اراء المجتهدين من هذه الامة
 في عصر على امر وقيل اراد به قول مجتهد واحد بطريق اطلاق
 الكل على الجزء كاطلاق اسم **القران** على كل اية من اياته واطلاق
 اسم العالم على كل جزء من اجزائه قلت هذا هو الصحيح كذا
 في شرح السراجية لحيدر رحمة الله **وقال** امين الدولة في شرح
 السراجية يفتي من ثبت ارثه بواحد من هذه الاصول الثلاثة او
 باثنين منها او مجموعها ولا مدخل للقياس في اثبات الميراث لشخص
 لان التقدير جار في الموارث ولا مسامح للقياس في بار المقادير
 ابتداء لخفا وجه الحكمة في تخصيص مقدار دون مقدار فيستند
 حكمة الى التوفيق وهو يوجد من الثلاثة دون الرابع فيكون القيا
 مظهر الاثبات والكلام فيما نشند اليه القسمة ثبوتها وما استحقاق
 بالولاء فبالسنة كاتقدم من قوله عليه الصلاة والسلام الولاء لمن
 اعنق وقوله عليه الصلاة والسلام الولاء للحمة كلحمة النسب لا يباع
 ولا يوهب صحابان جبان والحاكم ومات معنق لابنة حنيفة رضي
 عنها وعن بنت فحصل رسول الله صلى الله عليه وسلم المال بينهما

نصفين وسياتي الدليل على استحقاقه بولاء الموالاة عند ثم لما
 فرغ من ترتيب قسمة التركة بين الحقوق الاربعة شرع في بيان
 ترتيب قسمة الباقي بين الورثة على عشرة اصناف تبعا لصاحب الخنار
 والمجم **فقال** **وبندي باصحاب الغرايف** وهم الذين لهم
 سهام مقدرة في كتاب الله تعالى وفي سنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم او بالاجماع او باثنين منها او بالجميع وهم اثنا عشر نفرا
 عشرة من النسب ثلاثة من الرجال وسبعة من النساء واثنا من
 السب وهما الزوج والزوجة وسياتي بيان ذلك مفصلا وانا
 قد مو على العصباء وان كانت العصبية اقوى سببا بالنفل والمقتل
 اما النفل فقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها
 فما ابقث فلاولي رجل ذكر منفوق عليه والاجماع على ذلك فان
 ما فائدة وصف الرجل بالذكر قيل وصفه به للتاكيد كما في قوله تعالى
 تلك عشرة كاملة وقوله تعالى ولا طائر يطير بجناحيه وقيل لان
 الرجل ذكر من غي ادم جاء من رحد الصغر فوصفه بالذكورة ليدخل
 غير البالغين لان صفة الذكورة اعم من صفة الرجولية قلت وفيه
 بحث لان اسم الرجل يصدر على الصبي ايضا كما في قوله تعالى وان
 كان رجل يورث كلالة وفي اليمن حتى لو حلف لا يكم رجلا ولا يكم

سبباً بحث كذا في شرح السراجيه لجيدرا قول وفي صدقة على الصبي
 في مسئلة اليمن نظر لان مبنى الايمان على العرف كالا يخفى فتدبر
 وقلة السبيل وفائدة ذكر ذكر في الجراخارج الاثنى لان قوله
 ذكر صفة لاولى رجل فالاولى بمعنى الغريب الاقرب فكانه قال
 فلنقرب الميت ذكر من جهة رجل وصلب لامن جهة بطن ورحم فالاولى
 مضاف معنى لثيت ولفظ الرجل المشار به الى جهة الاولوية كما
 نقول هو آخرك اخو الخالا اخو السدة فافاد به صلى الله عليه
 وسلم نفى الارث عن الاولى من الام كالخال فانه اولى الميت ولا
 بطن لاولية صلب وافاد بقوله ذكر نفى الارث عن الاثنى انتهى
 وقلة النووى ورحم الله تعالى فائدة التنبية على سبب
 استحقاقه وهو الذكورة التي هي سبب العصبية والترجيح في الارث
 ولهذا حصل للذكر ضعف ما للانثى قاله والاولى هو الاقرب
 لا الاحق لانه لو كان مراد ذلك لخلا عن الفائدة لانا لا ندرى
 من هو الاحق انتهى قلت والاحسن من ذلك ما قاله جماعة من العلماء
 لما كان الرجل يطلق في مقابلة المرأة وفي مقابلة الصبي جات العصبية
 لبيان انه في مقابلة المرأة وهذا كما قال علماء المعاني في مثل
 تعالى وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه ان الجنس

الجنس محتمل للفردية والجنس معاً وبالصفة يعلم المراد فلما وصفت
 الدابة والطائر بقوله في الارض ويطير بجناحيه علم ان المراد
 الجنس لا الفردية واما العفل فلات العصبية لما كانت مستحقة
 لما بقية الفرائض فلا بد من تقديم اصحاب الفرائض ليعلم كبريتي
 للعصبات وان لم يبق فلا شيء لهم اما لو قدمت العصبية فماخذ
 جميع المال لانه ليس لها نصيب معين حتى تاخذ فيؤدي الى محرم
 اصحاب الفرائض وذلك مما لا يجوز قطعاً فان قلت لماذا اذا كانت
 العصبية اقوى سبباً قلت لانه مستحق لها جميع المال حالة
 الانفراد بحجة واحدة بخلاف صاحب الفريضة وان استحق
 بها الجميع لان بعض ذلك يكون بالفرض وبعضه بالرحم كما سيعرف
 في باب ثم بعد اصحاب الفرائض يبدأ بالعصبات النسبية الى
 من جهة النسب وهم بالترتيب والمقدم الابن ثم ابنه وان سفل
 ثم الاب ثم الجد اب الاب وان علا ثم الاخ من الاب والام ثم الاب
 من الاب ثم ابن الاخ من الاب والام ثم ابن الاخ من الاب ثم
 العم من الاب والام ثم العم من الاب ثم ابن العم من الاب والام
 ثم ابن العم من الاب ثم عم الاب من الاب والام ثم عم الاب من الاب
 ثم بنوها كذلك ثم الجد من الاب والام ثم عم الجد من الاب ثم

بنوه كذلك وهكذا عمومته اب الجد ثم الجد وان علا ^{سببا} في ذلك بينا
 في فصل العصبة من كلام المصنف وانا قد مررنا بالعصبة النسبية على
 العصبة السببية بالاجماع ولان لها قوة القرابة والعصبة خلا
 السببية فان لها قوة العصبة فقط وايضا هي مشبهة بالنسبية
 لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء لحمه كحمي النسب والمشيء يخط
 درجه عن المشبه به **ثم** بعد العصبة النسبية يبدى بالعصبة السببية
 وهي التي عبر عنها **العنف** وهو مولى العتاقة ذكرنا ان او اتى فان من
 عبدا او امته كان الولاء له ويرثه به ويسمى ذلك ولأه العتاقة
 والنعمة ولو قلنا مولى العتاقة بدل بالمعتق لكان اولى شموله من
 عتق عليه قربه ولما احر مولى العتاقة عن العصبة السببية لما تقدم
 ولقوله عليه الصلاة والسلام لرجل من العرب اعنق عبدا هو اخوك
 ومولاك فان شكرك فهو خير له وشركك وان كفرك فهو غيرك وشرك
 له وان مات ولم يدع وارثا كنت انت عصبته والمراد من الوارث
 هنا العصبة دليل الحديث المتقدم ان ابنة حمزة اعنقت عبدا
 لها ثاثة وترك بنتا فجعل النبي صلى الله عليه وسلم نصف ماله لابنته
 ونصف ماله لابنة حمزة وهذا علم تقديم العصبة السببية على الرد
 ايضا حيث لم يزد النبي صلى الله عليه وسلم على ابنة المعتق بل اعطى

اعطى الباقي للعنتقة **ثم** يبدى عند عدم المعتق باعطاء **عصبة**
 المعتصين بالنفس ولا بد من هذا القيد لما سياتى من قوله عليه
 الصلاة والسلام ليس للنساء في الولاء الا ما اعتق الحديث **ثم** ان
 اي يبدى بعد العصبة السببية بالرد على ذوى الفروض النسبية
 بقدر حقوقهم على ما سياتى لبقاء قرانهم بعد اخذهم فرائضهم ^{دون}
 ذوى الفروض السببية فانه لا يرد على الزوجين اذ لا قرابة لهما
 بعد اخذ فروضهما وفي فنية المنيعة يرد عليهما في زماننا عند عدم
 وارث غيرهما وانا قد مررنا بالرد على ذوى الارحام لان اصحاب الفرائض
 بعد احرار الفريضة صاروا من جملة ذوى الارحام والحكم بينهم
 اولهم بالميراث اقربهم الى الميت ومن جملة من يرد عليهم من اصحاب
 الفروض البنت وهي اقرب اليه من جملة ذوى الارحام فان
 قيل فاذا اقول في الام والجدات والاخوات فان بنت البنت
 وان سفلت اقرب منهن الى الميت لانها جرة قبل له حكم الحكم
 تراعى في الجنس لا في كل فرد على حدة فاذا قدمت البنت على
 جملة ذوى الارحام فقدمت الاخوات وغيرهن عليهم لانهم من جملة
 اصحاب الفرائض الذين يجوز رد عليهم ولان القرابة المفيدة ^{للاعتاق}
 الفرض اقوى من التي لا تقيده ثم عند عدم اصحاب الفرائض النسبية

والعصا النسبيديداً باعطاء ذوى الارحام وهم الذين لم قرابة
بالميت وليسوا بعصبة ولا ذوى سهم وقيدنا عدم اصحاب الفروض
النسبية لانهم يرتبون مع احد الزوجين لعدم كونهما من اهل الرد
وانما اخرنا عن الرد لما تقدم وانا قد سوا على مولى الموالاة مع ان كل
واحد منهما ثبت بالكتاب لان قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
اولى ببعض في كتاب الله نسخ قوله تعالى والذين عقدت ايمانكم فأنهم
نصيبهم في قوم من له قريب ولان ذالرحم انما يستحق الارث بسبب النسب
وهو كان ثابتاً مقدماً على عقد الموالاة وهو لا يبطل ما ثبت قبله
لان السبق من اسباب الترجيح ثم عند عدم من ذكر الا احد الزوجين
بيداء باعطاء مولى الموالاة الكل او الباقي بعد فرض احد الزوجين
وصورة الموالاة خربا لغير مسلم غير معتق لاحد ولم يعقل عنه قال
لاخوان مولاى ترثنى ان مت وتعتقل عني اذ اجنيت وقول الاخر
مثل ذلك وهو با لصفة المذكورة واشهد على ذلك فقد حصل بينهما
عقد الموالاة ويرث حينئذ كل واحد منهما الآخر عند عدم اصحاب
الفرايض والعصا وذوى الارحام اذا كانا مجهولين النسب ويصير كل
واحد منهما مولى الاخر فان كان احدهما مجهول النسب والاخر معروف
النسب يرث معروف النسب من مجهول النسب لا على العكس وان قال

قال ذلك احد هادون الاخر يرث الساكن من القليل ويصير مولى له
ولا يرث القليل من الساكن ويجوز نسخ هذا العقد قولاً وفعلًا الا
ان يعقل عنه ويدخل في العقد اولاد الصغار ومن يولد بعد ذلك
ويصح هذا العقد من المرأة ايضا وتبعها اولادها الصغار فيه اذا
كانوا معها عند اي حيفه رضوا الله عنه خلافا لما قال صاحب الشرح
في شرحه واذا والى المرأة غيرها ولها اولاد صغار ينظر ان كان
ابوهم عبدا فم مولى المولى الام وان كان ابوهم حرا مسلما كان او
كافرا بعد ان لا يكون له عتيق ففي قول اي حيفه رضوا الله عنه كذلك
وقول صاحباه لا ولاء على الاولاد ومن والى صبيبا ذن صبيه او
عبدا او مكاتبابا ذن مولا يصح والا فلا ويجوز للرجل ان يعقد
الولاء على اولاد الصغار ولا يجوز للمرأة ذلك الا عند اي حيفه
رضى الله عنه ومن اسلم على يد غيره لا يصير مولى له عندنا وعليه الفتوى
انتهى وهذا العقد صحيح بثبوت التوارث والمعاقله لقوله تعالى
والذين عقدت ايمانكم الاية ولقوله عليه الصلاة والسلام لما سئل
عن اسلم على يدي رجل فقال هو احق الناس به بحياة ومائة ان والا
اي بغير ائنه لا يتخصمه ولما روى عن تميم الداري رضوا الله عنه انه
سال النبي صلى الله عليه وسلم ان الرجل لما يئني فيسلم على يدي ويوالي

فقال هو اخوك ومولاك فانت اخوت به محياه ونماته وهو قول عمر بن الخطاب
وابن مسعود وابن عباس وابن عمر والحسن البصري وابراهيم النخعي
رضي الله عنهم وبه اخذ علماءنا رحمهم الله تعالى وكان ابراهيم النخعي رحمه الله
يقول اذا اسلم رجل على يد رجل ثم والاه صحقه قال شمس الائمة السرخسي
الاسلام على يديه شرطا في صحة عقد المولاة وان اذكر فيه على سبيل العا
وقال في البدائع واما كونه مجهول النسب فليس بشرط وكذا ان اسلم
فيه او في يد غيره وان اقدم مولى المولاة على المقر له بالنسب لانه
استحق بالنسب وهو ما تقدم من الامة بخلاف المقر له فكان اولي القدر
من ليس في استحقاقه نص ثم بعد مولى المولاة يبداء باعطاء المقر
نسب على الغير بحيث **لم يثبت** نسبه باقرار المقر من ذلك الغير
الغير اذا مات المقر على اقراره وذلك بان يقول رجل ان زيدا مثلاً
اخي فهو اقرار على ابيه بانه ابنه او يقول ان زيدا عمي فهو اقرار على
جد بانه ابنه فان لم يصدق الرجل لم يثبت نسبه به باقراره منها
فاذا مات الرجل على ذلك الاقرار ولم يكن له وارث سوى المقر له
بالنسب على الغير فهو ورثه فيد بقوله لم يثبت احتراز عن ان يصدقاه
او شهد رجل اخر مع رعاية شروط الاقرار بالنسب وهو كون المقر
مجهول النسب ويولد مثله لمثله وتصدق المقر له فانه ثبت نسبه

٢٠
نسبه من الاب والجد ويكون اخا وعمله على الحقيقة وقولنا اذا
مات المقر على اقراره احد اركان ما اذا انكر المقر ورجع ومات
على ذلك فان اقراره باطل وصح رجوعه لانه وصية معنى ولا
للمقر له من تركته قال في شرح السراجية المسمى بالمنهاج وهذا اذ لم
يصدق المقر عليه اقراره قبل رجوعه او لم يقتض اقراره اقراره
اذا صدق اقراره قبل رجوعه او اقراره باطل فلا ينفع المقر
رجوعه عن اقراره لان نسب المقر له قد ثبت من المقر عليه ومن ضرره
ثبوت نسبه ارثه من المقر ولصير ارثه من المقر بتصديق المقر عليه
او باقراره لا باقرار المقر فيكون اقراره وعدم اقراره بمنزلة فلا
ينفعه رجوعه عن اقراره انتهى قلت قوله لان نسب المقر له قد ثبت من
المقر عليه الجرح محمول على ثبوت النسب حقيقة فيكون من جملة الورثة المعروفين
فيشاركهم لا يماخض فيه كما لا يخفى فتدبر وقال في شرح السراجية
لحيدمه الاقرار على نوعين احدهما الاقرار على نفس المقر نسباً او مالا
او غيرهما والثاني على غيره اما النوع الاول فهو صحيح ولازم ويشترك
الورثة المعروفين فيجوز اقرار الرجل بالولد والوالد والزوجة
والمولى لانه لا يعدو اذ ليس فيه تحييل النسب على غيره والشروط
في صحة اقراره بالاب ثلاثة اشياء تصديق الاب وكون المقر

من يولد مثله لمثله وعدم كونه معروف النسب من غير وفي صحة
اقرار بالمولى عند عدم مولى عنقه معروف واعلم انه قد ذكر في
اكثر النسخ ان اقرار الرجل والمرأة يصح بالوالدين حتى قال المصنف
في شرح السراجية اذا اقر بالوالدين يصح بشرط ان يولد مثل
المقر من قبلهما وبشرط ان لا يكون للمقر نسب معروف وبشرط
ان يصدق الاب والام اذا كانا قليلين وفي هذا اجماع وكذلك
المرأة اذا اقرت بالوالدين يصح بشرط ان يولد مثلها
للعناني في فرائضه ان اقرار بالام لا يصح وكذا في ضوء
السراج وفع عليه مسایل فكت كان هذا الصواب لان الانتساب
الى الاباء دون الامهات قال الله تعالى ادعوهم لابائهم
والاقرار بالام ليس فيه ثبوت الانساب وفيه حمل الزوجية
على العين فلا يصح خلاف الاقرار بالاب لانه يلزم نفسه الانتساب
اليه لانه يجب على الوالد ان ينسب الى ابيه انتهى اقول بل يخالف
كتب المذهب من الشرح والمتون على ما قاله المصنف في شرحه وهو
الاصوب وعبارتهم ويصح اقرار الرجل والمرأة بالوالدين وكذا
في الهداية التي هي في المذهب كالطراز المذهب وقال العلامة
حافظ الدين النسفي في كتابه المستصفي شرح النافع وذكر في البسوط

البسوط والمنسوبة لا يجوز دعت الرجل الا في اربعة بالولد والوالد
والزوجة والمولى والمرأة تصح دعواها في ثلاثة بالولد والزوجة
والمولى هكذا ذكر في كتاب الدعوى وذكر في الفرائض يصح الاقرار
من الرجل بمحنة بالولد والوالد والوالدة والزوجة والمولى
ومن المرأة يصح باربعة بالولد والوالدة والزوجة والمولى فا
ذكر في الدعوى موافق لرواية النافع ومخالف لرواية الهداية
وما ذكر في الفرائض مخالف للنافع وموافق للهداية ولفظ المختصر
مثل لفظ الهداية ووجه التوفيق ان اقرار واقراها لما قبل
في حق الوالد باعتبار انه اصله يقبل في حق الوالدة ايضا لو جو
هذا المعنى انتهى والحق ان اقرار الرجل والمرأة بالوالدين يصح
بالشروط الثلاثة المتقدمة وبثبوت النسب وترث به مع الوارث
المعروف وهو الذي عليه الاكثر ومما ذكره العناني وضاح
ضوء السراج من عدم الصحة ان اراد به ان الاقرار في نفسه
ليس صحيحا فردد كما عرفت وان اراد عدم الارث به مع الوارث
المعروف فيصح على قول البعض قال في الخلاصة وفي مختصر القدوري
اقرار يصح باربعة والمرأة بثلاثة اما الرجل بالاب والابن والزوجة
ومولى العناقة واما المرأة بالاب والزوجة ومولى العناقة والمغني

من الصحة وعدم الصحة في فرايض الاصل يعني ان في الاربعة يرث المقر
 له مع الوارث المعروف ويشاركه في الاربعة وينما واء الاربعة
 لا يرث مع الوارث المعروف اما الاقرار فيصح في نفسه حتى لو لم
 يقول وارث كان الميراث له لا يثبت المال انتهى وجه صحة اقراره
 بالولد انه يلزم نفسه على نفسه فيلزمه لانه لا يعدو وفي الاقرار
 بالمولى اقرار على نفسه بوجوب الانساب اليه شرعا بالحدوث
 المتقدم ولان الولاية كلمة النسب فمما ان المقر يجب عليه ان
 ينسب الى ابيه فكذا يجب على المفقود ان ينسب الى مواليه وفي
 الاقرار بالمرأة اقرار لها بحقوق النكاح على نفسه والمرأة كالمقر
 في جميع ذلك اذ الاثنية لا تنفع التكليف الا اذا اقترنت بالمؤكد
 لا يقبل على زوجها عند ابي خليفه واكثر الفقه الا ان يصدقها
 الزوج او تشهد القابلة بذلك فينشد يقبل اجماعا ولو اقرت امرأة
 فصدقته المرأة بعد موته جاز لان حكم النكاح باق وهو العدة
 فصار كالصدق في حال الحياة واما المرأة فاذا اقترنت بالزوج
 فصدقها الزوج في حال حياتها جاز وان صدقتا بعد موتها لم
 يصح عند ابي خليفه رضي الله عنه لان بعد الموت لم يبق حكم النكاح
 بينهما بخلاف المرأة لان العدة تقوم مقام النكاح وقال ابو يوسف

يوسف ومحمد يصح تصديقها بعد الموت لان الارث من احكام النكاح
 ثم الاقرار في الصحة والمرض سواء لان حالة المرض المتخالف
 حالة الصحة فيما يتعلق به حق الغرماء والورثة والنسب والولاية
 والنكاح لا يتعلق بها حقوقهم باعتبار ان النسب والولاية من خواص
 المريض لان حياته بغيره وقارثه لان يقوم مقامه في املاكه حتى
 يرد هو بالعب ويزد عليه به كان الميث جى وكذا النكاح من خواص
 فان المريض اذا تزوج امرأة بمهر مثلها اغنيت من جميع المالك قال
 في الاختيار واذا صح الاقرار به لاء لا يملك الرجوع فيه لان النسب
 اذا ثبت لا يبطل بالرجوع وله الرجوع اذا اقر من لا يثبت نسبه
 لفرايد غير الولاية وصية معنى انتهى ثم قال حيدر واما النكاح
 الثاني فصورته ان يقول هذا اخي وعمي وابن ابني او جدي
 او جدي لم يصح في حق الوارث المعروف الا بصديقه وانه مؤخر
 عن سائر الورثة مقدم على الموصى له بازاد على الثلث في تلك الزيادة
 وجه هذا انه اقرب شين النسب والمال والاقرار بالنسب وان
 بطل لانه دعوى على غيب والدعوى على الغير تغير حجة باطله فلا
 بالمال على حسب ما اقر به صحيح لانه لا يعدو اذ لم يكن له وارث
 معروف وهو قول عامة الصحابة رضي الله عنهم وقد قال ابن مسعود

رضي الله عنه السابعة يضع ماله حيث احب فان قلت لم لم يجعله
مقرا بشين حين اقربان وله ان معروف ثم صح في النسب لانه لا يعد
وصح في حق المال ايضا مع انه يعد لانه اقرار بنصف ماله له بعد
موته فالفريقين هذا وبين ماله يمكن له وارث معروف قلت الاقرار
بالنسب على نفسه مثل لم يثبت المال ميراثا ضروريا واما الاقرار
بالمال لغيره بعد موته على وجه الميراث فلا يستلزم ثبوت النسب
كما اذا اقر اثنان بآب من جاريته بينهما فان الابن يرث من كل منهما
ميراث ابن كامل من احدهما بالنسب ومن الاخر بالاقرار لان الخلا
الولد من مائ رجلين لا يتصور ولو اقر احد ابين باخ الاب وكذا
الاخر يدفع نصف نصيبه لان مقتضى اقراره التسوية بينهما لانه
او باخ لاب فلها ثلثه لاجنسة ولو اقر احد الابنين والبنين باخ
لاب وكذا بينهما الاخران يقسم نصيب المفترق اخصا لا ارباعا وانا
قدم المقر له بالنسب على الموصي له باكثر من الثلث لان له نوعا من القربا
مخلاف الموصي له بالاكثر ولو اقر باخ واوصى بجميع ماله لآخر يكون
للموصي له الثلث والباقي للاخ لان حال الاخ اقوى باعتبار ان
في عمره انه اخ فاعتبر كالاخ في حقه ولو كان ثمة مولى مالا
فللموصي له الثلث والباقي لمولى الموالاة ولا شيء للاخ ولو اقر في

في مرضه باخ وصدقه المقر له ثم انكر المقر ومات على ذلك فان
اقراره بالاخ باطل ولا شيء للمقر له ثم بعد المقر له بالنسب يتدبا عطا
الموصي له باكثر من الثلث سواء استغرق التركة او لا كان يوصي بكل ماله
او ثلثه او نصفه لرجل ثم مات ولم يوجد من تقدم من الورثة اخذ
يدفع الباقي بعد الثلث الى الموصي له باكثر من الثلث بقدر الزيادة
عليه لانا اعطيناه اولادك ما يتبقى بعد الدين واوفنا ثلثيه
حتى يقسم بين الورثة ولم يوجد احد منهم فكل حقه لعدم المانع وان
هذا ان الوصية بجميع المال تجوز عندنا بشرط عدم الوارث
او ايجاز الوارث اذا كان وانا قدم على ميث المال بسبب اهتمام
الموصي به ولان الميث الحق ماله فخصيصه اولى والدليل على
جواز هذه الوصية ما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه انه قال
يا معشر هذان ما قبيلة من العرب اولى بان يموت الرجل منهم
ولا وارث له غيركم فاذا كان كذلك فليضع ماله حيث يشاء
ولم ينقل عن غيره خلافا فنزل منزله الاجماع ومن حيث المعقول ان
هذا المالك قصد صرف ماله كله او بعضه الى هذا الشخص بعد
وفاته من غير اضرار لشخص معين فوجب ان ينفذ قصد كالموصي
او تصدق به في صحته راية لحق المكلف في تنفيذ ما ايدى تحصيل

مقاصد واضرار ثلث الحرة وتكيل صفه المالكه ثم اعلم بان الوصية المطلقة نوعان الاول ان تكون الوصية بقدر الثلث او اقل والثاني ان تكون باكثر من الثلث اما بيان النوع الاول فانه اذا الوصى بجزء من ماله كالثلث او الربع وكانت له ورثة وهم من يرثهم او لاخذ يخرج ذلك الجزء وادفع منه الجزء الموصى به الى الموصى له واقسم الباقي على سهام الورثة فان استقام فيها كما اذا اوصت بثلث ماله وورثه زوجا واخنا لابوين فخذ يخرج الثلث وذلك ثلاثة وادفع منها الجزء الموصى به وهو واحد للموصى له يبقى اثنان يستقيمان على الورثة للزوج النصف واحد وللأخت النصف واحد وان لم يستقم ناظر فان كان بين الباقي من المخرج ومن تصحيح مسيله الورثة موافقة فان تصحيحها في المخرج فالمبلغ تصحيح الوصية والورثة كما اذا اوصى بربع ماله وترك اخن لابوين واخنين لام فخذ يخرج الربع الموصى به وهو اربعة وادفع منها الجزء الموصى به وهو واحد للموصى له يبقى ثلاثة اقسامها على تصحيح مسيله الورثة وهي ستة لاستيقم عليه ولكن توافق بالثلث فاضرب ثلث الستة وهو اثنان في المخرج وهو اربعة تبلغ ثمانية ومنها تصح المسيلة ثم اضرب الجزء الموصى به وهو واحد في المخرّب وهو اثنان باثنين في الموصى له ثم اضرب الباقي وهو ثلاثة

ثلاثة في المخرّب تبلغ تسعين على تصحيح المسيلة لكل اخن لابوين اثنان ولكل اخن لام واحد وان لم يكن بينهما موافقة فاضرب جميع تصحيح مسيلة الورثة في المخرج كما اذا كانت مسيلة الورثة اربعة اثنان ترك زوجة وابوين والمسيلة عا لها فاضرب جميع المسيلة في المخرج تبلغ ستة عشر ثم اضرب الجزء الموصى به في المخرّب تبلغ اربعة ففي الموصى له ثم اضرب الباقي في المخرّب يبلغ اثني عشر يستقيم على المسحة وقس على هذا نظائره واما بيان النوع الثاني فهو انواع اربعة ان تكون الوصية بالجميع او بالثلثين او بالنصف مثلا والورثة اربعة ان يكونوا من يرثهم او من لا يرثهم فان كانوا من يرثهم فالمرء له اما ان يكون واحدا او غير واحد فان كان واحدا فان اجاز الوصية فيها اوصى بالجميع فيها وان اجازوا في الثلثين او في النصف فذلك الجاز للموصى له والباقي مقسوم بين الورثة واعلم انه كلما جاز باجازه الوارث تملكه الحاز له من قبل الموصى عندنا لان السبب صار من الموصى والاجاز رفع المانع كذا في الهداية وان كان الموصى له غير واحد فان اوصى لاحدها بالثلث وللآخر بالثلث فان اجازوا فلكل واحد منهما الثلث وان لم يميزوا فالثلث بينهما اثنان لساوا وان اوصى لاحدها بالثلث وللآخر بالسدس ولم يميزوا فالثلث

بينهما اثلاثا لان كلنا الوصيتين صحيحه لمصادقتهما علمهما لانهم
اجمعوا على ان الوصايا اذا كانت لا تزيد كل واحدة على الثلث ان
كل واحد منهم يضرب في الثلث بجميع وصيته ولا يقسم الثلث بينهم على
السوا فلذا ههنا فيقسمانه على قدر حصتهما كما في اصحاب الديون وان
اوصى لاحدهما بالجميع والاخر بالثلث فان اجاز واخرج ابو يوسف
قول اني حنيفة على طريق ومحمد على طريق والحسن بن زياد على
طريق وكل منهم يرى طريقه عنه قالوا وقول الحسن اوجه على
ما عرف في فناوى الامام الحصري البخاري وان لم يجزوا
فالثلث بينهما نصفان عندنا حنيفة رضي الله عنه وعندهما
الثلث بينهما على اربعة ثلاثة اسهم للموصي له بالجميع وسهم للموصي
له بالثلث وان اوصى لاحدهما بثلث ماله والاخر بنصف ماله
ولم تجز الورثة فالثلث بينهما نصفان عندنا وعندهما على خمسة اسهم
سهما لصاحب الثلث لانه يجعل كل سدس سهما وثلاثة لصاحب النصف
والاصل عندنا حنيفة رضي الله عنه اذا لم تجز الورثة ان الموصي له
باكثر من الثلث لا يضرب في الثلث باكثر من الثلث الا في المجابة
والسعاية والدرام المرسله على ما عرف في الوصايا لان الضرب
اثر الاستحقاق فاذا بطل الاستحقاق لم يصادف المحل لان محل

محل نفاد الوصية الثلث شرعا تبطل الاثر ايضا اذ الضرب بالوصية
الباطلة باطل وعندهما ان الموصي قصد شيئين سلامة ماسي
لكل سهم واحد بكامله وتفضيل احدهما على الاخر وتقدر تحصيل
مقصود في احد الحكين وهو سلامة ماسي عند عدم اجانة
الورثة ولم تغذر في التفضيل فيثبت كافي السعاية ونحوها
وان اوصى لاحدهما بتسع ماله والاخر ثلثا ثمان ما بقي من المال
فاقسم ثلث المال بين الموصي لهما على سهام الوصيتين وثلثي المال
بين الورثة على سهامهم يكن المطلوب من اوصى بذلك ومات عن
ثلاثة بنين وابوين فسهام الوصية اربعة وسهام الورثة ثمانية
عشر فاقسم ثلث المال وهو اربعة على سهام الوصيتين يخرج
للموصي له الاول سهم وثلثا في ثلاثة اسهم ثم اقسم ثلثي المال الباقي
وهو ثمانية على سهام الورثة وذلك ثمانية عشر تعدل لا ينقسم عليها
ولكن بينهما موافقة بالنصف فاضرب نصف سهامهم وهو تسعة
في المال وذلك اثنا عشر يبلغ مائة وثمانية ومنها تصح المسئلة ثم
اضرب من كان له شيء من سهام الوصايا في الوفق الذي ضربت
المال ومن كان له شيء من سهام الورثة في وفاق ثلثي المال فما حصل
فهو نصيب ذلك فيكون للموصي له بالتسع تسعة اسهم وللموصي له

بثلاثة اثنان ما يبقى سبعة وعشرون سهما وللأولون اربعة
 وعشرون سهما بينهما سبعة والبنين ثمانية واربعون سهما لكل واحد
 منهم ستة عشر سهما وان كان بين ثلثي المال وبين المصححة مائة
 فاضرب جميع المصححة في المال ثم اضرب من كان له شيء من سهام الو^{صية}
 في جميع المصححة ومن كان له شيء من المصححة في ثلثي المال فهو نصيبه
 كما اذا ترك امرأة واماً واثنين لأولاد فال^{مصححة} ثلاثة عشر ^{فبين}
 ثلثي المال وذلك ثمانية ومن ثلاثة عشر مائة فاضرب الثلاثة عشر
 في المال وهو اثنان عشر ببلغ مائة وسنة وخمسين ومنها تصح المسئلة
 فان اجاز البعض ورد البعض فمن لم يجر فالثالث جائز عليه ومن
 اجاز كان في حصته فصحة المسئلة على تقدير الاجازة ثم صحها
 تقدير عدمها ثم انظر بين الصحيحين فان كان بينهما موافقة
 فاضرب كامل احدهما في وفق الاخر وان كان بينهما مباينة
 فاضرب الكل في الكل فابالغ على التقديرين يكن الجامعة كما اذا
 اوصى لشخص ثلاثة اعشار ماله واخر خمسة وخلف ابني فاجاز
 لهما الوصيتين ورد الاخر فعلى تقدير اجازتهما الوصيتين
 للموصي له الاول ثلاثة من عشر وللثاني اثنان والباقي ^{بين} اثنين
 نصفيين وتصح من عشرون وعلى تقدير ردّها الوصيتين الثلث

بين الموصي لهما على خمسة وتصح من خمسة وعشرون فبين المثلثين
 موافقة بالجنس فاضرب خمس احدهما في جميع الاخرى يبلغ ستين
 ومنها تصح فالثالث سالم لهما بغير اجازة وهو عشرون يبقى لهما
 الى تمام الوصيتين سدين المال وهو عشرة فلها نصف ذلك وهو
 خمسة هو حصته المجبر فاجتمع لهما خمسة وعشرون فيقسمان ذلك
 بينهما اخصا للموصي له الاول خمسة عشر وللثاني عشر وللأول
 الراد عشرون وبقي للأول المجين خمسة عشر وبين الانصباء
 موافقة بالجنس فاضرب المال الى خمسة وهو اثنان عشر واعط كل
 واحد خمس نصيبه فيكون للموصي له الاول ثلاثة وللثاني
 اثنان وللأول الراد اربعة وللأول المجبر ثلاثة وان كان ^{البنون}
 ثلاثة فاجاز اقدمهم ورد اخواه والمسئلة محالها فعلى تقدير الاجازة تصح
 ثلاثين وعلى تقدير الرد من خمسة واربعين ومنها موافقة بجزء من خمسة
 فاضرب وفوق احدهما في جميع الاخرى يبلغ تسعين فمنها تصح المسئلة
 فالثالث جائز لهما بغير اجازة وهو ثلاثون يبقى لهما الى تمام الوصيتين
 خمسة عشر ولها ثلث ذلك حصته المجبر فاجتمع لهما خمسة وثلاثون
 منها اخصا للاول احد وعشرون وللثاني اربعة عشر ولكل واحد
 من الابنين الرادين عشرون وبقي للأول المجين خمسة عشر ولو اجاز

ابنان منها ورجل الثالث بقى للموصى لها الى تمام الوصيتين خمس عشرة
 فلها ثلثا ذلك حصته الابن المجيز فاجتمع لها اربعون
 منها الخماسا للاول اربعة عشر وللثاني ستة عشر وللثالث
 الراد عشرون ولكل واحد من الابنين المجيزين خمسة عشر وان
 كانت الورثة من لا يرث عليهم كالزوجين فسايله ست وفيها
 تقدير ان تقدير الاجازة وتقدير عدم الاجازة فنضرب الست
 في التقديرين فيصير المجموع اثنا عشر مسئلة احدها رجل مات عن
 زوجة ووصى بنصف ماله فعلى تقدير اجازة الزوجة تلك
 الوصية المسئلة من ثمانية وعلى تقدير عدم الاجازة من ستة
 الثانية رجل مات عن زوجة ووصى بثلثي ماله فعلى تقدير الاجازة
 المسئلة من اثني عشر وعلى تقدير عدم الاجازة من ستة الثالثة
 رجل مات عن زوجة ووصى بجميع ماله فعلى تقدير الاجازة كاللص
 للموصى له وعلى تقدير عدم الاجازة من ستة الرابعة امرأة ماتت
 عن زوج ووصت بنصف ماله فعلى تقدير الاجازة المسئلة من
 وعلى تقدير عدم الاجازة من ستة الخامسة امرأة ماتت عن زوج
 ووصت بثلثي ماله فعلى تقدير الاجازة المسئلة من ستة وعلى تقدير
 عدم الاجازة من ثلاثة السادسة امرأة ماتت عن زوج ووصت

ووصت بكل ماله فعلى تقدير الاجازة المال كله للموصى له وعلى تقدير
 عدم الاجازة من ثلاثة وطريق استخراج هذه المسائل هو انه اذا كان
 الوارث زوجة يطلب تخرج على تقدير الاجازة فتخرج الوصية او لا
 ثم يخرج الربع الصحيح للزوجة وما بقى فليث المال وعلى تقدير
 عدم الاجازة يخرج الثلث او لا ثم يخرج الربع الصحيح ثم يضم
 الباقي الى الثلث لنتم الوصية فلو بقى شئ منه بعد ذلك فليث
 المال ايضا وكذلك اذا كان الوارث زوجا الا ان فرضه نصف
 قال قاضي خان رحمه الله في كتاب الوصايا واذا مات امرأ
 عن زوج ووصت بنصف ماله الاجنبي كان للاجنبي نصف ماله
 وللزوج ثلث المال والسدس لبيت المال لان الاجنبي ياخذ
 ثلث المال او بلا منازعة ويبقى ثلث المال ياخذ الزوج نصف
 ما بقى وهو الثلث يبقى ثلث المال فياخذ الاجنبي تمام وصيته وهو
 السدس يبقى السدس فيكون لبيت المال انتهى وهذا على تقدير
 عدم الاجازة كما هو مفهوم من قوله بلا منازعة ثم قال قاضي خان
 بعد هذه المسئلة ولو اوصت المرأة بنصف ماله الزوجها
 ولم توص بوصية اخرى كان جميع المال للزوج النصف حكم
 الميراث والنصف حكم الوصية انتهى قلت وفيه دليل على

ان الوصية للمواريث جائز اذ لم يكن معه وارث غير كالا يخفى
فقد رتبتم اذ لم يوجد احد من المذكورين توضع التركة في **بيت**
المال على اهلها مال ضايع فصارت بجميع المسلمين وليس ذلك بطريق
الوراثة بناء على انهم اخوته استدلالا باحكام تخالف ذلك الا
يرى ان مال دمي لا وارث له يوضع في بيت المال مع عدم ارث
المسلم من الكافر وان يستوى فيما يصر منه الذكر والانثى والقهر
والبعيد والرجل واولد ويعطى منه من ولد بعد موته ولا ينقل
نصيب من كان موجودا ثم مات الى ورثته وايضا ان لو انتقل
ارثا لم تصح وصيته بالثلث للفقراء والمساكين اذ لم يكن له وارث
خاص لاها وصية لو ارث وانما يوضع في بيت المال عند عدم التحقق
ظاهر لانه مال لا مالك له فاشبه الزكاز واللفظة ثم معيشت
المال هو ان يوضع ذلك المال الموصوف في يد امين ليصرف في مصالح
المسلمين من سد الثغور وبناء القناطر والجسور ونفقة الفقراء والمغنين
والمدرسين وما اشبه ذلك على ما عرف في موضعه وعند الشافعي رضي الله
عنه اذ لم يخلف المسلم من يرث شي من تلك الاسباب الثلاثة السابقة
وهي القرابة والنكاح والولاء او خلف من يرث بشي من الاسباب الثلاثة
ولكنه لم يستغن عن التركة فنكون تركته كلها في الصورة الاولى

الاولى وباقيها في الصورة الثانية لبيت المال ارثا للمسلمين بالعصوة
وهو المذهب عند فلا يعرف منه شي الى القاتل ولا الى الكافر ولا
الى المكاتب ويصرف لغيرهم بحسب راي الامام هذا ان انشظتم
المال بان يكون الامام عادلا مستحفا لشروط الامامة كما اشترط
المتأخرون والمحققون من الشافعية قال ابن سراقه وهو من تقدم
هذا قول عامة شيوخوا وعليه الفتوى اليوم في الامصار انتهى قال
الماوردي انه مذهب الشافعي رضي الله عنه ثم قال ويفضي العجب
يفنى اليوم بتورث بيت المال وقبل يوضع مصلحة للمسلمين كالمال
الضايع المايوس فان لم ينشظم بيت المال بان لم يكن امام او كان
امام جائرا عادلا غير مستحج لشروط الامامة فيرد ما فضل عن اهل
الفروض الموجودين على غير الزوجين منهم بنسبة فروضهم فان لم
يكن معهم احد فلذوى الارحام ولا ميراث عند اصلا للمولى
الموالة ولا للمقر له بالنسب على الغير ولا للوصى له بجميع المال والله
اعلم والمافزع من بيان ما يستحق به الارث شرع فيما يحرم به من الارث
وتنوع نقول **وبنوع الارث** اربعة على ما قال هنا وعليه الاكثر ونزاد
بعضهم اربعة اخرى وهي النوى لان من خصايص الانبياء عليهم
الصلاة والسلام انهم لا يورثون بخبر الصحابين نحن نعارض

الانبياء لا نورث ما تركنا صدقة والحكمة فيه ان لا يمتنى احد من
 الورثة موتهم لذلك فيملك وان لا يظن بهم الرغبة في الدنيا
 وان يكون ما لم صدقة بعد وفاتهم توفير الاجورهم وعن الحسن
 البصري ان هذا من خصايص نبينا عليه الصلاة والسلام دون غيره
 لقوله تعالى حكاية عن زكرياء عليه السلام فحبلى من لدنك وليا
 يرثني قلنا المراد النبوة والعلم وثانيها الارتداد لانه دل على ذلك
 دلالة قاطعة ان المرتد لا يرث احد او ليس ذلك لاختلاف يلبين
 لانه لاملته له على ما عرف في موضعين وثالثها جهالة الوارث واربعا
 جهالة تاريخ الموتي كان يعرف المتوارثان ولم يتعين من مات
 او لا وان ترك هذا الكفاءة ما يذكر في فصله فيما ياتي وفي الحقيقة
 الموانع خمسة اربعة في المتن والخامس الابداد كما علم ذلك بالاستقراء
 الشرعي وما زاد عليها فتسميته مانعا مجاز لان انقضاء الارث
 معه ليس لوجود مانع بل لانقضاء الشرط والسبب وقد ذكر في
 المحصر وعلى الاربعة ان الصفة المانعة منه اما ان تقبل الزوال
 او لا تقبل الثاني القتل والاول اما ان يمكن ازالته من قبل
 الموصوف او لا يمكن الثاني الرق والاول اما ان يزول بمجرد
 العزبة او لا يزول والاول اختلاف الدينين والثاني اختلا

اختلاف الدارين وقيل التبت المانع اما ان تكون سببا
 لانقطاع النشأه او لا الاول اختلاف الدارين والثاني اما
 ان يكون سببا لانقطاع اهلية الملك او لا والاول الرق بنقطة
 والثاني اما ان يكون سببا لانقطاع الولاية او لا والاول اختلا
 الدينين والثاني القتل بنوعيته كذا قيل وقيل غير ذلك والضيق
 انه لا دليل على الاختصاص سوى الاستقراء الشرعي كما تقدم والموانع
 جمع مانع وهو ما يلزم من وجود العدم ولا يلزم من عدمه وجود
 ولا عدم لذاته وقد ذكرناه سابقا وقيل المانع هو ما يمنع الحكم
 مع قيام سببه اذ عدم الحكم بدون مقتضى له لا يسمى منعا **الرق** وهو
 لغة العبودية والشئ الرقيق وشرا محجركم على يقيم بالانسان بسبب الكفر
 فالرق من اسباب الحرمان وافر كان كافي الفتن وهو الذي لم يعقد
 فيه سبب الحرمة اصلا او ناقصا كما في الكاتب والمدير وام الولد
 والمستسقى عند ابي حنيفة رضي الله عنه وعندهما هو كحرمدون واما
 لا يرث الرقيق من اقربائه لانه لو ورث للملك لان الارث اثبات
 ملك للوارث وللارث باطل لقوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا
 مملوكا لا يقدر على شئ فلو ورثناه لصار قادرا على شئ والقدر
 المنفيع عنه هي القدرة الشرعية وهي الملك لا الحبسية لشوقها

له كالحمل وملكة على القول به ضعيف والارث ملك فقهي يحصل
بلا اختيار ولقوله عليه الصلاة والسلام العبد لا يملك الاطلا
ولقوله عليه الصلاة والسلام العبد وما في يده لمولاه فلو ورثنا
لوقع الملك لسيده فيكون الوارث الاجنبي من الاجنبي غير سبب وهو
خلاف الاجماع واما المكاتب فللقوله عليه الصلاة والسلام المكاتب
ما بقى عليه درهم واما المديبر وام الولد فلما لم يكن المكاتب اهلا
للميراث مع كونه اهلا لهما بدليل انه اقرب الى الحر من لانه
حر يد حيث يملك اكسبه ولا يملكه مولاه وان اتلفه مولاه يلزمه
ضمان ما اتلفه والى العتق ايضا حتى لو ادى البدل لعتق في
الحال فلان يكونا كالفن في عدم الاهلية اولى واعلم ان المراء
من المكاتب هنا الذي مات عاجزا وان مات عن وفاء وعزمولو
ولد في الكفاية يودي كتابته وحكم بحريته في اخرج جزء من اجزاء
حيوة فثببت انه مات حرا ويقسم باقى تركته على فرايض الله تعالى
ورثته ومن المستسقى الذي يسعى لفكاك رقبته كعتق البعض لنفسه
تغلبا بجانب الرق فلا يرث ولا يحجب احدا عند اى حصة خلافا
لها واما الذي يسعى في رقبته كالعبد الموهون اذا اعنته الراب
المعسر فهو بمنزلة الاحرار يرث ويورث عنه اتفاقا ومنع الاد

الارث ايضا **القتل** وهو فعل يحصل به زهوق الروح **كامن** في
الجنائيات وانواع القتل خمسة والمانع منها القتل الذي يتعلق
به وجوب القصاص او الكفارة اما الذي يتعلق به القصاص فهو
عدا بان قصد ضربه بسلاح او باجرحى بجراح في فروع الاجزا
كالحد من الخشب او بالحجر وموجب القصاص والاثم ولا كفارة
فيه عندنا واما الذي يتعلق به وجوب الكفارة فهو اما خطأ
مثل ان يحى الى صيد فاصاب انسانا او انقلب عليه في النوم فقتله
او وطئته دابته وهو راكبا او سقط من سطح عليه فقتله او
حجر من يد عليه فقتله وموجب الكفارة والدية على العاقلة ولا
اثم فيها وشبه عدم مثل ان يتعمد ضربه بالايقتل غالبا وكذلك
ان اكرم على صعود شجرة فزلق فمات وموجب الكفارة والدية
على العاقلة والاثم هذا كله قتل موجب حرمان الارث ان كان
وارثا والوصية ان كان احبيا اذ لم يكن القتل بحق لقوله
عليه الصلاة والسلام ليس للقاتل من الميراث شئ رواه النسائي
وقال ابن عبد البر اسناد صحيح بالاتفاق وقال عليه الصلاة
والسلام لا ميراث لقاتل بعد صاحب البقرة من غير فصل بين العمد
وشبهه والخطاء والمعنى في ذلك اننا لو ورثنا القاتل لم يامن

ذاعرنجعل الارث ان يقتل مورثه فاقضت المصلحة عدم ارثه
 وقيل انه امر تعبدى من غير نظر الى المعنى واما اذا قتل مورثه
 قصاصا او حدا او دفعا عن نفسه يقاتلته فلا يحرم اصلا وكذا اذا
 قتل العادل مورثه الباغي لانه لا يوجب القصاص ولا الكفارة
 وفي عكسه خلاف وهو على وجهين ان قال قتلته وانا على الحق والا
 ايضا على الحق فانه يرث عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه قتل
 لا يوجب القصاص ولا الكفارة وعند ابي يوسف رحمه الله لا يرث
 لانه قتل بغير خوف وان قال قتلته وانا على الباطل والان ايضا على
 الباطل فانه لا يرث بالايجاع واذا كان القتل بالسبب دون الباطل
 كما اذا حفر بيرا على قارعة الطريق فسقط فيها مورثه فأتى او القى
 حجرا على قارعة الطريق فعثر به مورثه فأتى او صب ماء في طريق
 او توضأ فيها او بال فزلق به مورثه فأتى او ساق دابته او قاده
 فوطيت مورثه فأتى او كان مكرها على قتله او سقط حايطة المائل
 على مورثه بعدما شهد عليه فأتى ففي هذه الصور كلها لا يمنع
 عن الارث والدية على العاقل ولا قصاص ولا كفارة لان حرما
 الارث معلق بالقتل حقيقة والتسبب ليس قتل لا حقيقته لان
 ما يحمل في الحى ويورث في انزهاق الروح والتسبب ليس كذلك

كذلك لانه فعل في غير وتعبدى اثم اليه وكذلك قتل العبي والجنون
 والمعتوق والموسوس لانهم ليسوا بكلفين لقصور الخطاب عنهم
 فصار كالقتل خوفا فلا ينعون من الميراث واذا وجد مورثه في
 دار قتيلا فانه يجب القسامة والدية ولا يمنع الارث فان قلت
 يشكل على ما ذكرت من الاصل قتل الاب ابنه عمدا فانه لا يثبت
 القصاص والكفارة ايضا مع انه محروم عن الارث اتفاقا قلت
 قتل الاب الابن موجب للقصاص في الاصل لكنه سقط بحرمته
 الابوة وبقوله عليه الصلاة والسلام لا يقتل الوالد بولد ولا السيد
 بعبده وبقوله عليه الصلاة والسلام انت وما لك لا يبتك فسقط
 للشبهة ولهذا وجبت الدية في ماله ولو كان المال واجبا باصل القتل
 لو جبت الدية على العاقل كشبه العمد والخطا واعلم ان دية المفتول
 خطا كسائر امواله عندنا حتى تقتضى منه اديونه وتنفذ وصاياه
 ويرثها كل من يرث سائر امواله لانه عليه الصلاة والسلام امر
 بتوريث امراء اشيم الضباني من دية زوجها اشيم قال الزهري
 كان قتل اشيم خطاء وعن علي رضي الله عنه انه كان يقسم الدية
 على من احرز الميراث ومنع الارث ايضا **اختلاف الميراث** اي ملة الاسلام
 وغيره لان الاسلام ملة خوفا وباقي الملل ملة ضلال قال الله تعالى

فاذا بعد الحق الا الضلال فلا توارث بينهما لقوله عليه الصلاة
 والسلام لا يتوارث اهل ملتين رواه ابو داود والدارقطني
 ورواه احمد والنسائي وابن ماجه بلفظ لا يتوارث اهل ملتين
 شئ ولقوله عليه الصلاة والسلام لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر
 المسلم رواه الشيخان وبه قال الخلفاء الاربعة والائمة الاربعة
 والجمهور من الصحابة وغيرهم واجمعوا على ان الكافر لا يرث من المسلم
 واما المسلم فلا يرث من الكافر عند الجمهور كما تقدم وكان معاذ
 ومعاوية يورثان المسلم من الكافر ويقولان الحديث خاص بالشركين
 وبه اخذ الحسن ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق
 رحمهم الله تعالى وهو القياس لقوله عليه الصلاة والسلام الاسلام
 يعلموا ولا يعلم ومن العلوان يرث المسلم منه دونه ويروى الاسلام
 يزيد ولا ينقص اي يزيد في حقوق من اسلم ولا ينقص شئاً من حقه
 وقد كان مستحقاً للارث من قريبه الكافر قبل اسلامه فلو
 صار محرماً بعد لانقضاء اسلامه من حقه وهذا لا يجوز ولا ان
 بنى الميراث على الولاية وللمسلم ولاية على الكافر لقبول شهادته
 عليه وجواز النكاح بينهما بخلاف العكس فيهما وللعمامة ما
 تقدم من الدليل وايضا قد صح انه عليه الصلاة والسلام لم يورث

لم يورث عليا ولا جعفر من عداي طالب حين مات وترك اربعة
 بنين عليا وجعفر مسلمين وعقيلاً وطالباً كافراً ولان الله تعالى
 نفى الولاية بين من هاجر وبين من لم يهاجر حين كانت الهجرة فضا
 بقوله تعالى والذين امنوا ولم يهاجروا ما لكم من ولايتهم من شئ حتى
 يهاجروا فانفقوا بها بين الكافرين والمسلمين بالطريق الاولى واما
 بنى الميراث فعلى الولاية واتفاق الملة ولم يوجد احد الدار
 اعنى اتفاق الملة بخلاف الشهادة فان مبناها على الولاية دون
 اتفاق الملة والمراد من علم الاسلام من حيث الحجر او من حيث القهر
 والغلبة فيكون المراد ان النصرة في العاقبة للمؤمنين قاله
 الائمة السخسي رحمه الله تعالى واما المروي الثاني وهو الاسلام
 يزيد الخ فنفي الثورث محال به على كافر الكافر لانه حيث ليس
 اهل ان يجعل المسلم خلفاً له فلا يكون هذا النقصان محالاً به
 على اسلامه كزوج المحوسية اذا اسلم يفرق بينهما لانها خبيثة
 وليست من اهل ان يستفرضها المسلم لان يكون اسلامه
 بطلا ملكه ويرث المسلم من المرتد ما اكتسبه في حالة الاسلام
 لاما اكتسبه في حالة الرد لان في المسلمين لانه لامة له والمر
 لا يرث من قريبه المسلم وذكر بعض الفضلاء ولاء الكافر هنا

فقال قال المتراسي وفي الشافي كافرا عتق عبد امسلا واسلم
بعد العتق فلا شيء للعتق بالكسر ويكون ذلك لا قرب
الذكر اري العتق من المسلمين فان لم يكن له قرب من المسلمين
جعل ماله في بيت المال وكذا لو كان العتق بالكسر مسلا والعتق
كافرا ورث الكافر الكافرون اختلفت ملتهما كاليهودي
من النصراني والنصراني من اليهودي والمجوسي منها وهما منه والنسخي
لكذلك لان الكفر كله ملة واحدة وان اختلفت ملتهم لقوله
تعالى ومن يتبع غير الاسلام دينا فلنقبل منه جعل غير الاسلام
دينا واحدا وقال تعالى لكم دينكم وفي دين فعمل الدين دين
الحق والباطل وقال تعالى والذين كفروا بعضهم اوليا بعض
وقال تعالى لا تأخذوا اليهود والنصارى اوليا بعضهم اوليا
بعض وجعل الخصم خصمين قال تعالى هذان خصمان اختصموا
فيهم يعني الكفار مع المؤمنين وقال النبي صلى الله عليه وسلم
الناس كلهم حيز ونحن حيز ولما كان هذا الحيز وهو الاسلام
دينا واحدا فكذلك الحيز الذي يقابله لاوهم لما انكروا رسالة
نبينا محمد صلى الله عليه وسلم صاروا في الكفر سواء وان اختلفت
ملتهم فان منهم من يعبد صنما ومن يعبد صنما اخر ومن يعبد

كتاب الاشتهر بحسنه في بعض النسخ
الكتاب

جامعة ادينام محمد بن يعقوب بن عبد الله
تعداد شئون مكتبات - المكتبة المركزية
قسم المخطوطات
الرقم : ١٠٩
الفن :

يعبد كوجا ومن يعبد كوجا اخر وكلهم متحدون في الكفر فصاروا اهل
ملة واحدة كاهل الاهواء فانهم لما اقر برسالة محمد صلى الله عليه وسلم
معلنهم كالمسلمين ولائهم معزفون بالانبياء والكذب وتختلفون
تاويل الكتاب والسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة اذا عرفت
هذا فاعلم ان الكفار شوارثون فيما بينهم بالنسب والولاء والنكاح
الذي يقر عليه بعد الاسلام كالنكاح بغير شهود ونحو ولا يتوارثون
بنكاح لا يقر عليه كنكاح المحارم وهذا هو الصحيح وان كان لتلك
الاكتة فيما بينهم حكم الصحة حتى تتعلق بها استحقاق النفقة ولا يسقط
الاخصان باعتبارها واما النسب فيثبت فيما بينهم بالاكتة الفاسدة
وتستحق به الميراث سواء كان سببه في الاصل حلالا او حراما الا ان
ان النسب اذا ثبت بنكاح فاسد ووطي شبهة يستحقه التوارث
واذا كان لمجوسي قوايانا وامكن الجمع بينهما في الارث يرث بكل
واحدة منهما فان لم يكن فباقرهما وهو مذهب عامة الصحابة رضي الله
عنهم وبه اخذ علما وارجهم الله تعالى ببيان مجوسي نزوح بنده فولد
منه بنتا ثم ماتت ففقد مات عن اثنين فلها الثلثان والباقي لمصنبة
وسقط اعتبار الزوجة ولو مات بعد البنت التي كانت زوجة
فقد ماتت عن بنت هي اخنها فلها جميع المال النصف بالبنتية والنصف

تصحيحه في بعض النسخ

بعضة الاخنية ولومات بعد البنت المولدة فقد خلفت اهلها
وهي اخن من الاب فلها الثلث بالامومة والنصف بالاخنية والبا
للعصبة ولو انه تزوج بنته فولدت منه ابنا هذا الابن له ابن
وابن بنته فان مات المجوسي يرثه الابن بالبنت لا بجهة كونه ابن
بنته فان مات الابن بعد فالام له ام واخ من الاب فالثلث
لها بالامومة والنصف بالاخنية والباقي للعصبة ولو انه تزوج
امه فولدت ابنا ثم مات المجوسي فان الابن فانه امه وجدة
فلها الثلث بالامومة ولا شيء لها بالجدوة لان الجدة لا ترث
الام والباقي للعصبة ان وجدت والا يرد على الام ولو انه تزوج
امه فولدت بنتا فكثر البنت فنزوحها ابوها فولدت ابنا ثم مات
هو ثم مات امه ثم الابن وترك امه وهي اخن وعنده فالثلث
بالامومة والاخنية الثلث والنصف ولا ترث بالعمومة والباقي
للعصبة ولو انه تزوج امه فولدت بنتا ثم مات المجوسي فان امه
ترث بالامومة السدس لوجود الفرع ولا ترث بالزوجة وللبن
النصف بالبنتية وهي اخن من امه فلا ترث بجهة الاخنية لان
الاخت لام لا ترث مع البنت ولومات وترك زوجته وهو ابنا
وتركت بنتا وهي بنت ابنا فالابن لا يرث بالزوجة ولكن يرث

المجوسي تزوج امه فولدت ابنا
ثم مات المجوسي فان الابن فانه امه
وجدة فلها الثلث بالامومة والنصف
بالاخنية والباقي للعصبة ولو انه
تزوج امه فولدت ابنا ثم مات
المجوسي فان الابن فانه امه وجدة
فلها الثلث بالامومة ولا شيء لها
بالجدوة لان الجدة لا ترث الام
والباقي للعصبة ان وجدت والا يرد
على الام ولو انه تزوج امه فولدت
بنتا فكثر البنت فنزوحها ابوها
فولدت ابنا ثم مات هو ثم مات
امه ثم الابن وترك امه وهي اخن
وعنده فالثلث بالامومة والاخنية
الثلث والنصف ولا ترث بالعمومة
والباقي للعصبة ولو انه تزوج امه
فولدت بنتا ثم مات المجوسي فان
امه ترث بالامومة السدس لوجود
الفرع ولا ترث بالزوجة وللبن
النصف بالبنتية وهي اخن من امه
فلا ترث بجهة الاخنية لان الاخت
لام لا ترث مع البنت ولومات وترك
زوجته وهو ابنا وتركت بنتا وهي
بنت ابنا فالابن لا يرث بالزوجة
لكن يرث

والابن والاب طرفان له وهذا القول محتمل لان يكون مصدا
محدوف الزوايد ولان يكون مصدا للفعل ما خور من مادة
تكلل لكنه لم ينطبقه كما في سحان لان مصدرك التكلم والحاصل
ان في ما خذ اصوله ثلاثة اقوال الاول انه مما دل على كقولهم
كلت من الشيء اكل كالا وكلا لانه اى عييت وضعف هذا الثالث
مما دل على ذهاب الاطراف وبقاء الحواشي الثالث مما دل على
الاحاطة وهو الاصح **يقسم** عليهم **لذكرهم وانثام بالسوية** عند الاجتماع
وانما سوى بين الذكر والانثى منهم بالاجماع للاية المتقدمة ولانه
ارث بالرحم المحض فاستويا فيه كارت الابن مع الابن ومثله
المعشوق لاستوياهما في الاعتناق **والسدس** فرض سبعة **لواختهم**
اى من ولد الام **ذكر** كان **اوانثى** او خنثى بالاجماع للاية السابقة
والسدس **للأم عند وجود الولد** ذكر كان او انثى او خنثى او عند
وجود **ولد الابن** وان سفل ذكر كان او انثى او خنثى لقوله
تعالى ولا يرث لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولدا
وعند وجود **الاثنين** فصاعدا **من الاخوة والاخوات** مطلقا اى للابن
او للاب او للام لقوله تعالى فان كان له اخوة فلا يرث السدس
وتطلق الاخوة على الاخرى حقيقة بناء على ان اقل الجمع اثنان كما

عليه جمع وانقضاء كلام الكشاف قال الزيلعي في شرح الكفر ومنه
قوله تعالى وهل اتاك بنو الخصم اذ تسوروا المحراب اذ دخلوا
على داود ففرغ منهم قالوا لا تخف خصمان بغى بعضنا على بعض
فاعد ضميم الجمع في تسوره اودخلوا وفي منهم وقولوا على اثنين
الملك ان اللذان دخلا عليه في صورة تماكين الا يرى الى قوله
خصمان وفي مثل هذا كثير شائع في كلام العرب او مجاز بناء
على ان اقله ثلاثة كما عليه المحققون ويجب المصير اليه لموافقة
ما صح الحاكم اسناد ان ابن عباس رضي الله عنهما دخل على عثمان
ابن عفان رضي الله عنه فقال له محجبا عليه كيف ترد الام الى
السدس بالافوين وليس اباقوه فقال عثمان لا يستطيع رد
كان قبلي ومضى في البلدان وتوارث الناس به فاشار اليه
اجماع الصحابة عليه قبل ان يظهر ابن عباس الخلاف وفي بعض
طريقه ان عثمان قال له ان قومك يحبونها وايضا انه يجب
بعدد فكان الاثنان اوله كحب البنات لبنات الابن ولا
فرض تغير بعدد فكان الاثنان فيه كالثلاثة كفر البنات
ولا فرق بين الذكور والانثيين والمشككين سواء كانا اثنين
ام غير اثنين لا المعنى قام بهما لابن اولاب او لام او محنلين

من

من ذلك وخرج بالاخوة بنوم فلا يردونها الى السد
لتفان فان قلت لم يجبهن ولا كاسبه ولم يجبهن اول
الاخ كاسبه قلت لا طلاق الولد على ولد الابن مجازا
شائعا بل قيل حقيقة بخلاف اطلاق الاخ على ولده ولا ان
الولد قوي مجازا لاختلافه كجبهن لا يجبهن **فخرج**
ولو ولد ولد ان ملتصقا لها راسا وان ارتبط رجل
واربعة ايد وفرجان فعن ابن القطن من الشافعية
انها كالاثنين في جميع الاحكام من حجب ارث قصاص
وغيره واليه ذهب ولم اجد لها فيما عندي من كتب
المذهب والسدس **باب مع وجود الولد ذكر**
كان اوانثى او خنيث **او مع وجود ولد الابن وان**
سفل ذكر كان اوانثى او خنيث اذا كان وارثا
لقوله تعالى ولا يورثكم تكل واحد منهما السدس مما ترك
ان كان له ولد الاية ولا جماع فان لم يكن معه فرع
وارث لم يفرض له وعن ابن مسعود رضي الله عنه في زوج
واب ان للزوج النصف وللبنت السدس في رضا والباقي
تقصيبا والمعروف انه يأخذ النصف بتقصيبا **وكذا السدس**
للجدة الصبيح مع وجود المولد او ولد الابن وان
سفل اذا كان وارثا ان الجدة كالابن بالجماع والحد
اسم الابن عليه قال الله تعالى واتبعت ملة اباي ابراهيم
واسحق واسحق جدد وابراهيم جدد عليهم الصلاة والسلام

وطالب
ولد ابن ملتصقان

وقال الله تعالى كما اخرج اباؤكم من الجنة والخرج
من الجنة آدم عليه الصلوة والسلام جدنا الاول
فاذا كان جدنا الاول على ابا لنا فجدنا الاول
اولي ان يكون ابا لنا **عند عدمه** اي الارب
لسقوطه به اجماعا وهو اي الجدة الصعيح من لا
يدخل في نسبه الى الميت ام او جد كاب الارب
واب اب الارب والجدة الصعيح لا يكون الا واحدا
لان من جهة الارب والارب سيقط الا بعد
فان دخل في نسبه الى الميت ام او جدة **فجدة**
فاسد والجدة الفاسد متعدد وهو الذي يدخل
في نسبه الى الميت ام او جدة لا كما تقدم لان
بالنظر الا نبي يخرج عن كونه عصبة وليس له
رض ثابت باحد الاولاد فيفسد كاب الارب واب
ام الارب واب اب الارب واب ام الارب لان
الصعيح من ينسب اليه الميت للتعريف فتخلل الارب
يقطع نسبه التعريف الى الارب لا الى الارب
على ما قرر فقال فلان بن فلان ولا يقال
فلان بن فلان بن بنت فلان على قصد التعريف
غالبا لان التعريف يقع بالمشهور والغالب
في الاماثل المتخدر والخفية فلا يشهر
ولا يعرف والغالب في الذكور الظهور والبرور

والبرور فيعرفون ويعرف بهم **والسدس للمجدة**
الصعيح عند عدمها اي الارب لسقوطها بها كما يتبين
في الحجب وهي اي الجدة الصعيحة من لا يدخل في
نسبها الى الميت جد فاسد كام الارب وان علت وام
الارب وان علا وكل من يدخل في نسبها اب
بين اثنين فخصي فاسد كام اب الارب والمجد للصعيحة
وان تعددت السدس اذا لم يكن للميت ام وسوا
كانت الجدة لام او لارب للسنة والاجماع وقد تقدم
بيانها في بحث الاجماع وشروط ارث الجدة
الصعيحات اذا كثرت المحادة في المنزل هـ
والدرجة ولا يمكن ان يكون من جهة الارب
اكثر من جدة واحدة ويجمع ثنتان فاكثير
من قبل الارب وسيقطن كلهن بالام والابوا
ايضا بالارب وسياتي ذلك **والسدس لبنت الابن**
وان تعددت من ابن واحد او بنتين كبنات ابن
وبنت ابن آخر او بنتي ابن وبنتي ابن آخر
فاكثر وهذا مع وجود البنت **والواحد من الصليب**
تكملة للثلاثين لما روي عن هذيل بن شرحبيل
قال سئل ابو موسى الاشعري عن امرئ من عنده عن ابنة
وابنة ابن واحد فقال لبنت النصف والباقي
للاخت ولم يجعل لبنت الابن شيئا ثم قال للباقي

سل ابن مسعود فما اُفتا به فاخبرني فما اُسايد
 الي ابن مسعود رضي الله عنه فاخبره بذلك فقال
 اما اني لو اُفئت بهذا لضللت اذا وما انا
 من المهتدين ولكن سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول للبنات المصنف ولبنات الابن
 السدس تكملة للثلاثين والباقي لا تخت فاخبر
 السائل ابا موسى بما قال ابن مسعود فقال
 لا تسألوني عن شئ ما دام هذا الخبر فيكم
 رواه الجماعة الا مسليما قال في الارقاء
 وعلى ذلك الاجماع وهذا دليل ايضا على ان
 للبنتين الثلاثين **والسدس لا تخت ابدا**
 اي وان تعددت **مع وجود الاخت** الواحدة
لا يورث لان حق الاخوات الثلاثان بالبنات
 وقد اخذت الاخت لا يورث المصنف فيقي
 من ذلك السدس فيعطى لا تخت لاب تكملة
 للثلاثين وعليها جماع الامة واعلم انه لم يخص
 مما سبق ان جملة اصحاب الفروض ثلاث عشرة نفر اربعة
 من الذكور وهم الزوج والاب والجد والابن
 والام وبقي الذكور الوارثين عصبات وبنات ابائهم وسبع
 من الاناث وهن الام وبنات ابائهن والجدات والجدات
 والزوجات والام وبنات المصنف الاربع والبنات والبنات

والاخوة

والاخت الشقيقة والاخت من الاب والله اعلم **فصل** في بيان
 اقسام العصبية وحكمهم والعصبية جمع عاصب كظلمه جمع ظالم
 وطلبه جمع طالب وجمعها عصابات ويسمى بالعصبية الواحد
 وغيره مذكرا كان او مؤنثا ذكره الكلابي في ضوء السراج
 لكن قال ابن الصلاح اطلاقا على الواحد من كلام العامة
 واشباههم من الخاصة ويرى قول صاحب المغرب ويسمى الواحد
 بها والجمع والمذكر والمؤنث للغة وقولوا في مصدرها العصبية
 انتهى وهي لغة قرابة الرجل لبيته سموا بها لانهم عصبوا به اي
 احاطوا به قرابا وخراسة وديا وكل شئ استدار حول شئ فقد
 عصب به ومنه العصبان وهي العمائم وقيل لتقوى بعضهم ببعض
 العصب وهو المنع ومنه العصاية لانه يشد بها الراس والعين
 والصاد والياء اذا اجتمعت تكون للشد والقوة والاب طرف
 والابن طرف والاخ جانب والعم جانب واصطلاحا ما ذكر
 المصنف وسياقي والعصبية قيمان عصبية نسبة وعصبية
 سببية وقدم النسبة لانها اقوى وهي ثلاثة انواع عصبية
 بنفسية وعصبية بغيره وعصبية مع غيره لان العصبية النسبية
 اما ان يتوقف عصبون على وجود غيره او لا فان لم يتوقف

فهر عصبته بنفسه وان توقف فاما ان يتوقف على وجود
 ذكر او انثى والاول عصبته بغير والثاني عصبته مع غيره
 والحق انه عرف بالاستقراء **العصبه الحقيقية** هو العصبه
 بنفسه وهو **ذكر ليس في نسبه الى الميت** فخرج بقوله ذكر العصبه
 بغير ومع غيره فالما انثى وبقوله ليس في نسبه الى اخر
 الاخ لام وفيه نظر لان الاخ لاب وام يدخل في نسبه الى
 الميت انثى مع انه عصبته بنفسه واجيب عنه بان المراد
 من عدم دخول الانثى عدم اقتضار انتسابه اليه على الانثى
 كاب الام وان البنت ونسبه الاخ لاب وام ليست تقتصر
 على الام وجهه الام فيه في مقابله جهة الاب معدومه في
 استحفاظ العصبه بها اذ قرأه الاب علة نامة في استحقاقها
 بخلاف قرابة الام الا انها وصف زائد يصلح للزوج في حناه
 على الاخ لاب لان الزوج يجب يكون بالوصف لا بالكنه العلة وكذا
 الكلام في العم لاب وام والعم لاب ومن ينصل بهما ولما كان
 غالب حدود العصبه مدخوله عدل الشيخ ان الهايم في فصول
 عن الحد الى العد فقل فالعاصب بنفسه اربعة عشر وقتل
 في كفايته رحمه الله تعالى وعفى عنه

وليس بخلو حده من نقد **دينين** في تعريفه بالعد **دينين**
 واهم ما عرفت به غير العد ان العاصب بنفسه
 كل ذي ولاي وذكروا نسب ليس بينه وبين الميت
 انثى ومع صحتها عر من على التعريف با دخال
 كل فيه فان التعريف موضوع لبيان الماهية
 من غير تعرض لافرادها والتعرض للكنه منافع
 لذلك فقد برهن بين حكم النوع لاول مراتب العصبه
 بقوله **وهو اي العصبه بنفسه من ياخذ ما اقبله**
الفرايض عند وجود ذوي القروض وهو عند
الافاضة بنفسه عن من يساوي في الدرجة وعن
اهل القروض من يحوز اي ياخذ بالاستقلال
جميع المال الخلف عن الميت لقوله صلى الله عليه وسلم
 احقوا الفرائض باهلها فما بقي فلا ولي رجل ذكر
 متفق عليه من حديث ابن عباس رضي الله عنهما
 وفي لفظ مسلم اقسام المال بين اهل الفرائض على
 كتاب الله في فرائض تركت الفرائض فلا ولي رجل ذكر
 ولا بن حبان في صحيحه احقوا المال بالفرائض فما
 ابقى الفرائض فلا ولي عصبه رجل ذكر وقد ذكرنا
 فيما تقدم فائدة وصف رجل يذكر عند قوله بيت
 باهله الفرائض والعصبه بنفسه اربعة عشر
 وهم اربعة اصناف جزء الميت واصله وجزاؤه

وجزء جد **واقرهم** اليه **جزء الميت** **والابن** لقوله تعالى
 ولا يؤول لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان
 له ولد فاسقط تعصيب الاب بالابن وقال
 تعالى يوصيكم الله في اولادكم فبداء بالاقرب
 والعرب تبدأ بالاهم فالاهم فدل على ان حكمهم
 اقوي من حكم غيرهم ولان الابن يعصب اخاه
 بخلاف الاب **وابنه** اي ابن الابن **وان سفل** كان
 ابن الابن لدخوله في اسم المولد اجماعا ورويا
 عن ابي بكر وعلي وابن مسعود وابن عباس وغيرهم
 ابن ثابت رضي الله عنهم انهم قالوا اقرب العصا
 الابن ثم ابن الابن والاب وان كان اقرب
 من ابن الابن فهو صاحب فر من مع الابن
 وبنيه والمعتبر في الترجيح الاستحقاق بجهة
 التعصيب لا بالفر من كان الابن الا في الابن
 مع الاخت لا اب وام وان كانت اقرب منه
 واقوي اجمعة وسفل بضم الفاء وفتحها حكاهما
 صاحب المحرر وعينه والفتح اشهر وضبطها في
 العباب بالفتح والكسر فيكون فيها ثلاث لغات
 وضبطها الكلابا ذي في منتخب ضوا السراج
 بالفتح وقال من السفل ضد العلو من انقص
 وقد اخطأ من ضمها من اهل نيسابور لانهم

السفالة اي الدانة من باب شرف واعلم ان الفقهاء
 شبهوا عمود النسب بالشئ المدي من علو فاعلم
 كل انسان اعلاه من ذفره اسفل منه وان
 كان مقتضي تشبهه بالشجرة عكس ذكر فيقال
 في اصله وان علا وفي فرعه وان سفل **ثم**
 اقرهم اليه بعد جزية **اصل** اي الميت **والاب**
 لقوله تعالى وورثا ابواه فلامته الثلث يعني
 الباقي لا اب فثبت ان ابا حق بالتعصيب من الجد
 والاخوة ولان من بعد يدي به فلا يرث مع
 وجوده **والجد الصحيح** وقد تقدم بيان **وان علا**
 الجد عند عدم الاب لصدق الاب عليه كما تقدم
 عند بيان الجد الصحيح واما تقدمه على الاخوة
 فهو مذهب الخليفة الاقدم وقد اختاره ائمتنا
 الا عظمى رضي الله عنهما وفيه خلافا ياتي في باب
 المحجب **ثم** اقرهم اليه الميت بعد جزية واصل
جزء ابية اي الميت **وم الاخوة لابن** **والاخوة**
لا اب عند عدم الاخوة لا يوين لقوله تعالى وهو
 يرثها ان لم يكن لها ولد جعله اولى بجميع المال
 في الكلالة وهو الذي لا ولد له ولا ولد له
 ابوداود والحاكم **ثم** اقرهم اليه بعد الاخوة
بنوهم لا اب وام او بنوهم لا اب **وان سفل** كان ابن

والأخ لأبوين أو لأب ثم أقربهم إليه بعد ذلك
جزء جده أي الميت وهم الأعمام لأبوين أو للأعمام لأب
عند عدم الأعمام لأبوين ثم أقربهم إليه بعد
الأعمام بنوهم لأبوين أو بنوهم لأب وإن سفلوا
كأبن ابن العم لأبوين أو لأب ثم أقربهم إليه بعد
جزء جده جزء جد أسومهم أعمام أب الميت كذلك
أي لأبوين أو لأب ثم بنوهم لأبوين ثم بنوهم
لأب وإن سفلوا وهكذا لأنهم في القرب والجهة
على هذا الترتيب فيكونون في الميراث كذلك
كما في ولاية النكاح وإذا اجتمعت العصبات
فإنه يورث الأقرب فالأقرب لقوله عليه الصلاة
والسلام فلا ولي عسبة ذكر ولأن علة الاستحقاق
القرب والعلة في الأقرب الأكثر فقدم كما في
النكاح وقدر روي عمرو بن شعيب عن أبيه
عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه جعل
المال للأخ لأب وأم ثم للأخ لأب ثم للأخ
لأب أم ثم لأبن الأخ لأب وساق ذلك في
العصوبة كما رواه عبد الرزاق ومن كان
منهم لأبوين أو لي من كان لأب لأنه أقوى
قربة حيث يدل على الحيثية بمعنى الأب والأم
ولما تقدم من الحديث ولقوله عليه الصلاة

فلذلك مثل حظ الأنثيين حيث لم يعين نصيب الأنثى كنصيب
 أخيها وأعلم أن الأخت لا بوي نصيب عصبة مع أخيها
 لا بوي لا مع الأخ لا ببل يفرض لها معد وكذا حكم الأنثى
 لا بوي مع الأخ لا بوي لا لأب وعليه الإجماع والحكمة
 في أن لكل واحدة نصف ما لعصبتها أن الذكر ذوات
 حاجة نفسه وحاجة عياله والأنثى ذات حاجة واحد
 حاجة نفسها وإن شهادته كشهادة الأنثيين لكن
 خولف ذلك في ولد الأتم وفي الأبوين مع الأبن أو
 ابن الأبن وفي المعتق والمعتقة لما مر من الدلائل
ومن الأثرين لها من الأناث والأخوات عصبته بنفسه لا نصيب
عصبته كالتق لها فرض لأن الأخ إنما يصير الأخت عصبته
 ليلا يكون نصيبها وهو فرض لها عند لا أفراد مساويا
 لنصيبها وأكثر منه وههنا ليس كذلك بل ورد النصيب
 في البنات والأخوات دون غيرهم **كالعصبة** والعلم كلامها
 لا بوي أو لأب فإن المال كله للعم دون العمة لأن لا
 فرض لها وكذلك ابن العم لا بوي أو لأب يرث دون
 بنت العم لا بوي أو لأب **وبنت الأخ** وابن الأخ كلامها
 لا بوي أو لأب فلا يرث كله لأن الأخ لا بوي أو لأب
 دون بنت الأخ لا بوي أو لأب إذا فرض لها أصلا
 ولا تعصيب بالغير على خلاف القياس والنص ورد في
 حق البنات مع البنين والأخوات مع الأخوة وأما العمة

وأما العمة وبنت الأخ فمن ذوي الأرحام اتفاقا
 وقول بعضهم أربعة من الذكور يعصبون أخواتهم
 الابن وابن الابن والأخ من الابوين والأخ
 من الأب هو تقرب لتعصيب ابن الابن بنت عمه وبنت
 عم أبيه وبنت عم جده وعمته وعمه أبيه وعمته جده
 وكذلك فوطهم أربعة من الذكور لا يعصبون أخواتهم
 ابن الأخ والعلم ابن العم والمعتق لعدم تعصيب الأب
 أخيه وهي العمة والجدة لا يعصب أخيه وهي عمه وأب
 ولما **خرج** من النوع الثاني شرع في النوع الثالث
 منها فقال **والعصبة غيرهم من الأخوات لا بوي** والأنثى
ابن مع البنات الصليات ومع بنات الابن وبنات ابن الابن
 وإن سفل لما تقدم من حديث ابن مسعود رضي الله عنه
 فإن فيه وما بقي فلا يرث ولقوله صلى الله عليه وسلم الجعول
 الأخوات مع البنات عصبته ولم أقف على من خرج
 لكن أصلا ثابت بخبر ابن مسعود رضي الله عنه المتقدم
 وموطأ رواه البخاري وغيره في ثبت وبنت ابن وأخت
 للبنت النصف وبنت الابن السدس وما بقي فلا يرث
 وجعل ابن الهيثم في فضوله من قول القريظين تبعه
 شراحها كالتأني زكريا والبسط المارديني وغيرهما ليس
 دراهم أن الجمع مع الجمع عصبته فقط حتى لا تكون الأخت
 الواحدة مع البنت الواحدة عصبته بل ألف واللام للجنس

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه انه ورث اختا ونبثا
فجعل لكل واحدة منهما النصف وهم بائمين وبنوا الله
صلى الله عليه وسلم يومئذ حي رواء البخاري وابوداود
بعناه فان قلت ما الفرق بين الباء وبين مع في قوله
بغيره ومع غيره قلت الباء لا لصاق ولا لصاق بين
المصق والمصق به لا يتحقق الا عند مشاركتها في حكم
المصق به فيكونان مشاركين في حكم العصبة بخلاف
كلمة مع فانها للقران والقران يتحقق بين الشخصين
بغير المشاركة في الحكم كقوله تعالى وجعلنا مع اخاه
مارون وزيرا لي وزيره حيث كان مقارنا
به في البتة وكلفنا له قدوري ومن فاته
صلوة العيد مع الامام اي فاته الصلوة المفردة
بصلوة الامام لان تفوتهما معا فتكون هي
عصبة دون ذلك الغير وقال **بدع الدين**
في شرح المرحوم والفرق بين قوله مع غيره وبينه ان مع قد
تستعار للشرط والباء للسبب فحصل هذا الفرق بين قوله مع غيره
بهذا المعنى **وذاك يوم العصبة** كما كان او انني تقدم في المرحوم
الا فحق ان الله لا يورث اذا صار عصبة مع البتة ونبثا
تجب اي تمنع **الاب** من الباقي بعد النصف وتأخذ الشقيقة
وان كان عصبة بنفسها اقرب من قرابت حيث تدل الى الميت
بجهتي الاب لا بغيره بخلافه لما تقدم من الحديث ولقوله عليه السلام ان

ان اعيان بنى الاب والام يتوارثون دون بنى العلات
يرث الرجل اخاه لابنه وامه دون اخيه لابنه رواء
الترمذي وابن ماجة وقد تقدم وعن عمر رضي الله عنه ان
العصبة اذا كانوا مسنون فبنوا الاب لام او لى رواء عبيد
الرزاق وعن شفيق مثله وعليه اجعت الامه واعلم ان الاخر
ثلاثة اصناف بنوا الاعيان وهم الاخوة لاب وام سمو بذلك
لانهم من غير واحدة اب واحد وام واحدة ولان غير الشئ
اتم ما يكون منه وقام الاتصال من الجانبين في حقهم وبنوا
العات وهم الاخوة لاب سمو بذلك لان الزوج قد عل من
زوجته الثانيه والعلل الشبب الثاني يقال عل بعد فعل
وعلى اذا سقاء السقية الثانية وبنوا الاخياف وهم الاخوة
لام سمو بذلك لانهم من اخلاط الرجال لامن رجل واحد
والاخياف الاخلاط ومنه سمي الخيف بمنى خيفا لاجتماع اخلاط
الناس فيه اي منهم الجيد والردى وقيل سمو بذلك لانه
ما خرد من قولم قور اخيف اذا كانت احدي عينيه نمرقا
والاخرى كحلا فينتهي احدي عينيه الى شئ وبالاخرى الى شئ
اخر وحالهم كذلك لانهم من اصلين مختلفين وهما الابوان

وعصبة ولد الزنا وللأمة **الملاعة** **مولى** أي أم كل واحد منهما لانه
لا أب لها نصار كخص لأقربة له من جهة الأب فيرثه قرابة
الأم لما روى عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه
وسلم انه جعل ميراث ابن الملاعة لأمه ولو رثها من غيرها
رواه ابو داود ولا ينفق عليه عن عبد الله بن عبيد عن رجل من أهل
الثمام ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ولد الملاعة عصبته
عصبة أمه وعن سهل بن سعد في ولد الملاعة يرث السنة ان
يرثها وترث منه ما فرض لها منفق عليه وعن علي رضي الله عنه
قال في ابن الملاعة عصبته عصبته أمه وولد الزنا ينفق
في حكمه وعن الحسن رضي الله عنه قال ولد الزنا بمنزلة ولد الملاعة
وعن الزهري قال ولد الزنا وولد الملاعة يتوارثان من قبل
الأم رواهما ان أبي شيبه فلو مات ولد الملاعة وترك
بنثا وأما والملاعة فللبنت النصف وللأم السدس والباقي
يرد عليهما كان لم يكن له أب فنقسم الميكله من أربعة ثلاثة
للبنت وواحد للأم وهذا لو كان معهما زوج أو زوجة فإنه يأخذ
فرضه والباقي يقسم عليهما فرضا ورثا ولو ترك أمه وأخاه لأمه وإن
الملاعة فلا له الثلث ولا أخيه لأمه السدس والباقي يرد عليهما

عليهما فنقسم الميكله من ثلاثة للأم اثنتان وللأخ واحد
ولا شيء لابن الملاعة عن لانه لأخ له من جهة الأب قال
في الاختيار ولو مات ولد ابن الملاعة ورثه قوم أمه
ومم الأخوة ولا يرثه قوم جد ومم الأم وأولادهم
وبهذا يعرف بقية مسأله وهكذا أولاد الزنا إلا أنهم
يفترقان في ميكله وأحد وهو أن ولد الزنا يرث
من توارثه ميراث أخ لأمه وولد الملاعة يرث من
توارثه ميراث أخ لأبوين انتهى وأما الولد المشترك
نسبة بان كانت أمة مشتركة بين اثنين فانت بولد
فأدعياه معا فهو بينهما يرث من كل واحد منهما ميراث
ابن كامل ويرثان من جميعا ميراث أب واحد وأقرباء
كل واحد منهما يسبون إليه بجهة أبوة كاملة ونيارگ
بعضهم بعضا في ميراثه فكانهم أقرباء أب واحد
وان مات أحدهما فهو للباقي منهما يرث من ميراث
أب كامل **وأخر العصباء** **الأم** والام للجنس أي أخت جميع
العصباء **مولى** **الحق** أي الحق وهو عصبته بنفسه
وان كان ابني لقطة عائشة وبرير المستنق عليها وسمي
مولى النعمة أيضا كما تقدم لقوله تعالى واذ تقول
للذي النعم اسم عليه أي بالآيمان وانعت عليه أي بالاعتقاد
والمولى مفعول معني فاعل كالحجاز بحضرة الجاهل وهو اسم
مشترك بين المولى لانه هو الذي اعتق رقيقة على

ملكه وبين المولى الاسفل وهو الذي اعتقه ما لا يطلق
المولى على المولى الملك والسيد والمنعم والمعتق ولنا
والجرح والمنازع والجار وابن العم والحليف والعبد والمهر
والعبد والمنعم عليه وسبب ولادة العتاقة العتق على
ملكه لا العتاق لا اذا اوردت قريبه يعق عليه ويكون
ولاؤه له ولو كان سببه الاعتاق لما ثبت له الولاء
لان لم يوجد الاعتاق ولا من يضاف اليه تبال
ولا العتاقة ولا يقال ولا ولا عتاق ولا اضافة
لذلك الاختصاص وانما جعل آخر العيصات لان عتق
السبب حقيقة وعصوبة العتق حكمة وقال عليه
الصلاة والسلام الولاء كالحمة للسبب شبه ولادة
العتاقة بالسبب المشبه به مقدم والمشتهى هو خذ كما
لا يخفى **ثم عصبة** اي عصبة مولى العتاقة بنفسه **علي**
الزيت المذكور في العصبة بنفسه في اول الفصل وهو ان لم
يكن مولى العتاقة موجودا جزؤه وان سفل المولى
بميراث المعتق من اصله وان علا ثم جزؤه لم يمتد
جده ويقدم ذوالابوين على ذي الاب كما تقدم في
العصبة النسبية لقوله عليه الصلاة والسلام الولاء كحمة
كل حمة النسب لا يباع ولا يوهب خرجه ابن جريح في التمهيد
بسند صحيح وهو ابن جبانة والحاكم وابن خزيمة قال
صلى الله عليه وسلم الميراث للعصبة فان لم تكن عصبة فللمولى

رواه سعيد بن مسروق عن حديث الحسن وخرج بقوله عصبة
اصحابه فروى العتق كنبته وامه واخته وزوجته
وجدة له واحبته لامه فلا يرثون عتيقه اصلا لانه
لا مدخل للفرض في الولاء ويؤيدنا عصبة المعتق بنفسه
احترازا عن العصبة لغيره ومع غيره وهن ذوات المصنف
ولا ربح فانه لا ميراث لمعت لما روي عن علي وعمر
وزيد بن ثابت رضي الله عنهم انهم كانوا لا يرثون
النساء من الولاء الا ما اعتقن او اعتقوا واعتق
او كابتن او كابتن من كابتن رواه ابن ابي شيبة
وعبد الرحمن بن ابي الدار والبيهقي وذكره
زيد بن العدي في مسنده بلفظ ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال ميراث الولاء لا كرم
الذكور ولا يرث النساء من الولاء الا ولأول من
اعتقن او اعتق من اعتقن انتهى وما روي
ان بنت حمزة رضي الله عنه اعتقت عبدًا ثم مات
العبد وترك بنته ومولاة فخلف الميراث على النبي صلى الله عليه
وسلم نصف ماله لبنته والباقي لمولاة وهي بنت
حمزة وقد تقدم وهذا دليل واضح على تقدم مولى
العتاقة على المرد وذوي الارحام كما لا يخفى وما
ذكره الفريسيون وبعض الفقهاء في كتبهم من
الاستدلال هنا بقوله عليه الصلاة والسلام ليس للنساء

من الولاء الا ما اعتق او اعتق من اعتق او كاتب
او كاتب من كاتب او دبرت او دبرت من دبرت او حبر
ولاة معتقت او معتق معتقت ليس بوجود في كتب
الحديث المشهورة وانما فيها ممن ذكرنا من الصحابة
قال العيني في شرح الكثر من كتاب لولا بعد ذكر
هذا الحديث قلت هذا الحديث منكر لا اصل له
وانما هو مروى عن جماعة من الصحابة وذكر فيه
من خرج عنهم كاليهوتي وابن ابي شيبة وعبد
الرزاق **فمن** حفظه عنهم وهو ان صاحب
البدائع رحمه الله تعالى ذكر فيه ان من
سرايط ثبوت الولاء ان لا تكون الا في
حررة اصلية فان كانت فلا ولا ولا احد
علي ولدها وان كان لا لا معتقتا
لما ذكرنا من ان الولد يتبع الايم في الرق
والحرية ولا ولا ولا احد علي ايمه فلا
ولا علي ولدها ووافقت كلام الشيخ رشيد
الدين محمد النيسابوري رحمه الله تعالى في
شرح التكملة وكلام صاحب المحيط في مختصر
الحيط وكلام الشيخ ابي محمد مسعود بن الحسين في مختصر المشهور
بالسعود وكلامه فيما صنف في الفرائض وسماه بالكافي كذا
في الاحكام في شرح غرر الاحكام ملاخرو وقال **قال** شيخنا
في كتابه وجيز الحيط ان كانت الام حرة الا لا معتقتا

فلا ولا

ولاء على الولد ثم فرع المصنف لولاء العتاق ثلاث مسائل الاولى
من مات وكان معتقا للغير ولم يترك عصبية نسبية ولا اصحابا
فروض بل **كتاب لولا** الذي اعتقه **ابن مولا** المخلت
عند **كل لان مولا** دون ابيه عند اخي خيفه ومحمد رحمه الله
لان الاب مع الابن صاحب فرض فلا يرث لولا كالكلام ولا يغيب
تقصيب الاب بحال فان البنث تكون عصبية في حال ولا يرث
مع الابن في الولاء قلت قد يقال ان البنث منها النص فالأول
الاستدلال على انه لا يغيبه تقصيب من كان عصبية بحال مع الابن
وان الابن يسقط تقصيب الاب بالانفاق واذا سقط تقصيبه
لم يبق الا مجرد الرحم وهو لا يتعلق به الارث بالولاء بخلاف النسب
لما روي عن علي رضي الله عنه انه قال في المرأة تعتق الرجل الولاء
لولدها وولد ولدها ما بقي منهم ذكر فاذا انفردوا رجع الى عصبته
رواه ابن ابي شيبة وهو قول زيد بن ثابت والحسن وعطاء وجماد
وسفيان **وعند ابي يوسف** **الاب** **السدر** من المال **والا** هو
خمس اسد اسد **للان** عصبية وهو قول شريح وابراهيم
التحفي لان المعتق لو مات ولده اب وان فسد ماله لا لا
والباقى للان فكذا هنا وفيه نظر لان سند المال انما كان

لا يه بالفرضه لابل العصبية ولا فرضية في الولاء مطلقا بل الاقرب
 فالاقرب من العصبية يحون كما هو الابن اقرب بالشرع فكل الولاء
 له عندهما المامر والثانية لو كان مكان **الاب بعد صحيح فكل**
 اي المال **للابن** عصبية اتفاقا بين اي خيفة وصاحبيه ولا
 شي للجد عندهم لانه ابعد عن الميت من الاب فلا يوث بالعصبية مع
 وجود الابن الاقرب لعدم الواسطة بالطريق الاولى وهذا
 من المسائل التي ليس الجدي فيها كالأب بالاتفاق والمسئلة الثالثة
لورثون المعنوق بعد مولا الذي اعترفوا **واخاه** اي اخ مولا **فالجدي**
اولي بالمال من اخ مولا عند اي خيفة رضي الله عنه اي اي
 يوسف ومحمد رحمهما الله الجدي والاخ **يشوريان** في الولاء فيكون
 المال بينهما نصفين وهذا فرع اخلافاهم في ميراث الجد مع الا
 فعند الجدي سقط الاخ فلذلك يكون اخن بالولاء وعندهما
 يشتركان في الميراث فيشركان في الولاء وقد عرف عن عبد
 من الصحابة رضي الله عنهم انهم قالوا الولاء للكبراي للاقرب
 الميت نسبنا وهذا لا يعرف الاسماء فصار كما روى عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وصورة اذ ا مات المعنوق عن ابنين ثم مات
 عن ابن ثم مات المعنوق فولاءه لابن مولا دون ابن ابنته لما

لما رونا ولانه اقرب نسباً وعصبية ولومات الابن وترك
 احدهما ابنا والاخر ابنتين فالولاء على عدد رؤسهم لاستوايهم
 في العصبية والقرب ولان الجد لومات قسمت تركته على حدة
 كذلك فذلك ما ورثوه بسببه ولومات المعنوق ولم يترك
 الابنت معتقة فلا شيء لها في ظاهر الرواية بل يوضع في بيت المال
 وبعض مشايخنا كانوا يثبتون بدفع المال اليها لا بطريق الامر
 بل لا فاقرب الناس الي الميت فكانت اولي من بيت المال
 وعلى هذا ما فضل من فرض احد الزوجين يرد عليه لانه اقرب
 الناس اليه ولا يوضع في بيت المال وكذا الابن والميت من
 الرضاع يصرف اليهما اذ لم يكن هناك اقرب منهما كذا في
 الزيلعي فقلنا عن النهاية وفي القنية ان بنات المعنوق وذوي
 ارحامه يرثون في زماننا اذ لم يكن للمعنوق وارث كما يرد على
 الزوج والزوجة في زماننا **والعصبية بنفسه** الذي ياخذ جميع
 المال عند الانفاد لاية ان امرؤ هلك وعند اخن الفروض
انما ياخذ ما فضل عن ذوي الفروض النسبية والسببية بخلاف الفروض
 الفرائض باهلها فابقى فلا ولي رجل ذكر كما سبق ولما مر من
 الادلة فان لم يفضل عن ذوي الفروض شي سقط **فلورثت**

المرأة زوجا واخوة لام واخوة لابون وامسا فاصل الميعة
 من ستة فالنصف هو ثلاثة للزوج لعدم الولد والصد وهو واحد
 للام لوجود العدد من الاخوة والثلث وهو اثنان للاخوة للام
 بالنص ويسقط الباقيون وهم الاخوة لابون لانهم عصبية ولم
 يفضل شي لها ولا يشار اليهم اي الاخوة للام الاخوة لابون في الثلث
 لقوله عليه الصلاة والسلام الحقوا الفرائض باهلها وانتهى
 تقديم اولاد الام فن شريك بينهم فقد خالف النص وان عد
 التشريك يوافق الاصول فان اولاد الام اصحاب فرض بنص الكتاب
 واولاد الابون عصبية بنص الكتاب على ما سبق والتشريك بينا
 ذلك وهو قول ابو بكر وعمر وعلي وابن عباس وابي موسى الاشعري
 وابي كعب وابن مسعود في اظهر الروايتين عندهم رضي الله عنهم
 اجمعين وقول عثمان وزيد بن ثابت وابن مسعود في قوله
 الاخر رضي الله عنهم العصبية من ولد الابون يشاركون ولد
 الام في الثلث وهو قول عمر رضي الله عنه اخرافانه فضي اولاد
 بشل مذهبا ثم وقعت في العام القابل فاراد ان يفتى بثلث
 الاول فقط لحد الاخوة لابون يا امير المؤمنين لا تورثنا
 بقراءة الاب السنا ولد ام واحدة وارثكنا في حرم واحد

واحد ويروي انه قال هب ان ابانا كان حمارا السن
 من ام واحدة فقال عمر رضي الله عنه صدقت وشركتهم
 في الثلث وقال ذلك على ما قضينا يومئذ وهذا على ما نقض اليوم
 وهذا اشارة الى ان الاجتهاد لا ينفصل الاجتهاد وتسمى هذه
 المسئلة المشككة بفتح الراء المسدق اي المشترك فهما بين
 الاشقاء واولاد الام خذف الجار واوصل الضمير
 بالعامل توسعا فيه واجراء له بحري المعندي كما في قوله
 تعالى ذلك وعد غير مكذوب اي فيه فاستع فيه باجرائه
 بحري المفعول ويجوز كسر الراء على نسبة التشريك اليها
 مجازا ويقال المشترك ايضا بتا بعد الشين ولقبته بذلك
 لان عمر رضي الله عنه شارك بين اولاد الابون واولاد
 الام وتسمى ايضا الحاربية لقوله هب ان ابانا كان حمارا وتسمى
 ايضا الحخرية لما قيل انه قال هب ان ابانا كان حمارا ملقي
 في اليم وتسمى ايضا اليمية لذلك وتسمى ايضا المنبرية لان عمر
 رضي الله عنه سئل عنها وهو على المنبر ولو كان مكان الام
 جد فالحكم كذلك لانه يشترط ان يكون فيها صاحب سدس
 وان تعدد الاخوة لام وان يكون الشقيق ذكرا او ذكرا مع

١١٧

انات فلو كان اخوة الام واحداً الفضل سدس للعصبة او
 كان الشقيق انثى لقضها النصف وعالت او كان بدله اخ
 لآب يسقط بالاجماع ولا تكون مشكراً والله أعلم **فصل في الحج**
 وهو في اللغة المنع ومنه الحجاب اسم لما يجب به وهو السنن
 الذي منع به من النظر الى ما وراءه وامرأة يحجب به اي ممنوعة
 عن النظر اليها ومنه حجاب الملوك لمنعه الناس من الدخول عليهم
 وفي الشريعة عبارة عن منع شخص مخصوص عن ميراثه بوجود شخص
 مخصوص فالاسم شرعي وفيه معنى اللغة ثم هو يستعمل في الفروض
 على وفاق اللغة اذ كان المنع بوجود شخص آخر لا المعنى في نفس
 المنوع اما هو كونه رفيقاً او قاتلاً او كافراً او مبغياً في الدار
 فانه يسمى محرماً لا بحجوباً ومناسبته لما سبق هو انه لما بين الوارثين
 من ذوى الفروض والعصبة اراد ان يبين ان بعض الورثة
 في بعض الصور قد يجب عن الارث بان لا يأخذ من التركة شيئاً
 اصلاً ويسمى حجب حرمان او يأخذ اقل مما اخذ في صورة آخر
 ويسمى حجب نقصان وقد تقدم في الزوج والزوجة والام
 مع الولد ونسب الابن مع بنت الصلب والاخت لآب مع الاب
 لابون ثم **حجب الحرمان** بالشخص ويقال له حجب اسقاط

اذا منع نفسه
 في نفسه

التي فضل من ذوى الفروض بالعصبة اذ سبب ارث الام
 الامومة وسبب ارثهم الاخوان فاختلفا جهة **وتحجب الاخت** مطلقاً
 بالابن وابنه وان **سفل** ويجب ايضا بالاب انفاً لان هو لا
 اقرب من الاخوان ولا جماع الامة على هذه الجملة ويجب الاخوان
 بالجد الصحيح وان عاين عند الامام اني حنيفة رضي الله عنه لا
 كالآب عند وهو الصحيح المختار للفتوي وهو مذهب ابي بكر
 الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة والتابعين رضي الله
 عنهم اجمعين **وعندهما** اي ابي يوسف ومحمد رحمهما الله **لا تحجب الاخت**
لابون اولاً بالجد اب الآب وان علا واما الاخت للام فنجون
 بالجد انفاً **قابل** الاخت رجلاً او نساً لابون او لآب **يقاسم**
 عندهما على اصول زيد بن ثابت رضي الله عنه والكفي بلفظ
 الاخت في الموضعين عن الاخوات للتغليب كافي الاية وهو اي
 الجدمع الاخت **كأخ** واحد في المقاسمة ان لم تنقص المقاسمة
 معهم عن مقدار الثلث عند عدم ذى الفرض ولدهم
 افضل من الاخرين من المقاسمة ومن لث جميع المال اما المقاسمة
 فخير له في خمس صور جد واخ او جد واخت او جد واثنين
 او جد واخ واخت او جد وثلاث اخوات وما عدا ذلك

فالثالث خير له لكن في ثلاث صور سوى له الامر ان وهي جد
واخوان او جد واخ واخنان او جد واربع اخوات لان
المقاسمة والثالث في هذا بيان واما الثلث فخير له في ستة
لثمن لا يخصص وذلك اذا كان معه اكثر من مثليه كجد وثلاثة
اخوة فالثالث افضل لان نصيبه بالمقاسمة الربع وهو كاخ
ايضا ان لم ينقصه المقاسمة معهم **عن مقدار السدس عند**
رجوعه اي ذى الفرض فيعطى فرضه من اقل بخارجة والمجد حينئذ
خير امور ثلاثة المقاسمة او ثلث ما يبقى او سدس جميع المال مثال
المقاسمة زوج وجدة واخ لاب للزوج النصف والباقي بين
الجد والاخ لان المقاسمة خير له اصل المسئلة من اثنين ^{نصف}
من اربعة او زوجة وجدة واخ لاب للزوجة الربع والباقي ^{بين}
الجد والاخ فاصل المسئلة من اربعة وتصح من ثمانية ومثال
ثلث ما يبقى كجدة وجد واخوان واخ لجد السدس
والمجد ثلث ما يبقى لانه خير له وقد من ذلك واحد وثلاثا
وبالمقاسمة يحصل له سبعة فاصل المسئلة من ستة وتصح
من ثمانية عشر ومثال سدس جميع المال كجدة وبنت وجد
واخوان لاب للجد السدس وللبنت النصف والمجد السدس

استقاط وهو المنع عن الارث بالكلية **منفذ** **في سنة** من الوتر
ثلاثة من الذكور وثلاثة من الاناث وهم **الابن والاب والبنت**
والام والزوجة والزوجة فهو لا يحبون عن الميراث يجب
حرمان بشخص اصل للاجماع على قدم دخوله عليهم ولان قترهم
ثابت بكل حال لثبوته بدليل مقطوع به وهو ما تلونا من صريح
الكتاب ولا دلائلهم الي الميث بانفسهم ولكونهم اقرب الوتر
اليه اما بالنسبة كالابوين والولدين او بالنسبة كالزوجين ^{ولان}
يردان هو لاء السنة قد يحبون بخوال الفل والرقية والكفر
لان ذلك ممنوع بالمانع المتقدم ويفهم من الحكم وهو عدم حرمانهم
خلوهم من المانع لان الكلام في من يرث لافي من هو محبوب
ومن عداهم من الوتر غير السنة المذكورة من عصبة كانوا او
اصحاب فروض **بالحب** **الابعد** من الميث نسباً بالاقرب اليه نسباً
كالاخ وابن اخ اخرفانه محبوب بالاخ وكالعم وابن عم اخ
وكبنت وبنت ابن وبنت ابن ابن وكذلك الجدة مع الام
لاولايها بالان كل من ادلى الى الميث بواسطة الغير يجب
به محبة حرمان ومحبة **ذو القرابة الواحدة** **بذوي القرابة** كالاخ
لاب بالاخ لابوين وكابن الاخ لاب بابن الاخ لابوين وكا

ساختين

او الاخث لاب بالاخنين لابون وكالعم لاب بالعم لابون فكذلك
 ابن العم لاب بابن العم لابون لانه تعتبر قوة القرابة عند التقاء
 في الدرجة لما تقدم من حديث فلاولى رجل ذكر ولحديث اعيا
 بنى الاب والام يتوارثون دون بنى العلات فان ثفا و^{الدرجة}
 فلا اعتبار بالقوة بل يعتبر قرب الدرجة وكل من يدلى الى الميت
 اى يرسل قرابته اليه فالاولاد لغيره ارسال الدلو فى البيوت
 الله تعالى فادلى دلو اى ارسله ثم استعير فى ارسال كل
 بطون الحجاز **شخص** الباء فيه للصاق اى بان تكون قرابة
 ملصقة بشخص قرابته ملصقة بالميت لا يرث ذلك المدلى به
 اى مع المدلى به بل يحجب به سواء كانا عصبة كابن الابن
 مع الابن او الجد مع الاب او صاحب فرض كام الام مع الام
 او صاحب فرض مع عصبة كام الاب معه وكنيت الابن معه
 لانهم يرثون عند عدم من يدلون بسببه فلا يرثون عند وجود
 بل يحجبون به **الاولاد الام** اى الاخوة والافواث للام **حيث**
يدلون بها الى الميت ويرثون معها ولا يحجبون بها وان كان
 سببا فى ادلايم اليه وذلك لعدم استحقاقها جميع التركة
 دفعة واحدة ولم يتخذ سبب الاستحقاق لجميع الميراث او^{لث}

ومن ثلث الباقي ولا يصح ولا يوافق فثرب عدد روس المنكر
 عليهم وهو ثلاثة فى تسعة تبلغ سبعة وعشرين ومنها تصح للزوج
 ثلاثة فى ثلاثة بتسعة وللأم اثنا فى ثلاثة بستة وللجد مع
 الاخث اربعة فى ثلاثة باثنى عشر تقسم على ثلاثة للجد ثمانية
 وللأخث اربعة وانا قسم ذلك بينهما لانه لا سبيل الى تفضيلها
 على الجد ففرض لها بالرحم وقسم بالتعصيب رعاية للجانبين
 وهذا يدل على انها عصبة وان قالوا انه يفرض لها معه **واستشكل**
 فرض النصف لها بانه ان كان محوف فلا يجعل له واجيب بان
 القرآن ابقى موضعاً للسنة بقوله تعالى وما اتاكم الرسول فخذوه
 واثبت السنة موضعاً للاجتهاد بخلافكم زيد فكان من السنة
 ولو كان مكان الاخث اخ سقط ولا أكد رتبة لان النصف للزوج
 والثلث للام والسدس للجد وكذا لو كان مع الاخ اخث لا
 لانها تصير عصبة به وكذا لو كان فى المسئلة اخثان لان الميت
 من سنته للزوج النصف ثلاثة وللجد السدس واحد وللأم
 السدس واحد ببقى سهم للاختين ولا غول ولو كان فيها بدل
 الاخث خنى مشكل فالاسوا فى حق الزوج والام انوته من
 العول وفى حق المشكل والجدد كورته وتصح من اربعة وخمسين

او مشكلان فنرجع الام من الثلث الى السدس ولا اثر لها في
غيرهما على اي تقدير كان ونقدر الاثر في كل واحد منهما
وهو اثوثة وذكورة الاخر وتصح من ستة وثلاثين للزوج
النصف ثمانية عشر ولجد السدس ستة وللأم ستة وكل
مشكل سهمان ويوقف بينهما سهمان فان بانت ذكورتها
او اثوثنها كان لكل منهما سهم وترجع المسئلة الى ثلثها
وهو اثنا عشر لانفاق الانصاء بالثلث وان بانت ذكورة
احدها واثوثة الاخر اخذ الذكر السهمين الموقوفين وترجع
المسئلة حينئذ الى نصفها وهو ثمانية عشر لانفاق الانصاء
بالنصف وسميت الاكدرية لانها واقعة امرأة من بني اكرن
روي ابن ابي شيبة عن وكيع عن سفيان قال قلت للاعشى
سميت الاكدرية قال طرحها عبد الملك بن مروان على رجل
يقال له اكرن كان ينظر في الفرائض فاخطا فيها فسموها
الاكدرية وقيل سميت الاكدرية لانها اكدت على يده مذهب
في الجدة من ثلاثة اوجه اعال بالجدة وفرض للاخت فيها
ثم جمع الفرضين ففسمهما على جهة النصيب ومسائل الجدة
عنده لا يدخلها شيء من ذلك اولانه تكرر فيها احوال الصحابة

السدس لانه خير له لان بالمقاسمة كان يحصل له ثلثا واحدا
وذلك اقل من السدس اصل المسئلة من ستة وتصح من اثني
عشر وبعد ولد الاب على الجدة في القسمة اضرار له ثم اذا اخذ
الجدة نصيبه من التركة على احدى التفادير يخرجون من البين
خائبين بغير شيء منها والباقي بعد نصيب الجد لولد الابوين
به وفقتهم به بينهم المذكور مثل حظ الانثيين مثاله كجد و اخ
لابوين و اخ لاب استوى الثلث والمقاسمة للجدة الثلث
والباقي للاخ للابوين ولمضى الاخ للاب خائبا بغير شيء ولو
كان بدل الاخ لاب اخت لاب كانت المسئلة من خمسة
للجدة اثنتان والباقي للاخ للابوين ولا شيء للاخت للابوين
المقاسمة خير للجدة الا اذا كان في المسئلة اخت شقيقة واخا
لاب وجد فاصل المسئلة من خمسة للجدة سهمان وللأخت الشقيقة
النصف سهمان ونصف سهم بقى نصف سهم للاختين الاب والجد
ربع سهم ففقد انكسر على مخرج نصيبها وهو اربعة فنضرب الاربعة
في اصل المسئلة وهو خمسة يبلغ عشرين ومنها تصح الجدة ثمانية وللأخت
الشقيقة عشرة وللأختين للاب اثنتان لكل واحد سهم ولو كان
في هذه المسئلة اخت واحد لاب حبست على الجدة في العدد

ولم يبق لها شيء لان المقاسمة خير للجد حينئذ وتصح المسئلة من اربعة
للجد سهمان بالمقاسمة وللأخت الشقيقة اثنان فلم يبق للأخت
للأب شيء ولو كان فيها عوض للأخت لأب أخ لأب بقی له عشر
اصل المسئلة من خمسة للجد سهمان بالمقاسمة وللأخت الشقيقة
ونصف بقی نصف سهم للأخ فأفقد وقع الكسر على مخرج
النصف وهو اثنان يضربان في خمسة يبلغ عشرة ومنها تصح للجد
اربعة اسهم وللأخت الشقيقة خمسة وسهم للأخ لأب وألم
ان زيد بن ثابت رضي الله عنه لا يجعل للأخت الشقيقة أو لا
صاحبة ففرض اذا كان في المسئلة جد ابد الا في مسئلة واحد
وهي الأكرمية وصورتها زوج وجد وام وأخت لأبوين أو لا
اصل المسئلة من ستة للزوج النصف ثلاثة وللجد السدس
واحد واما فرض له ذلك لانه فرضه مع الابن فع الأخت كذلك
وللام الثلث اثنان ويفرض للأخت النصف ثلاثة لعدم من يحجبها
عنه من الورثة واما فرض لها النصف لتعذر التعصيب فانقلب
الى فرضها كالجد فعال المسئلة الى تسعة ثم يضم نصيب الجد
الى نصيب الأخت تبلغ اربعة يقسم ذلك على ثلاثة للذكر مثل
حظ الأنثيين لان المقاسمة خير للجد من سدس جميع المال من

أولان الزوج كان اسمه أكر أو لان الجد كسر على الأخت ميراثا
فانه أعطاهما النصف ثم استرجعه منها أولان وجل يقال له أكر
القاهما على ابن مسعود وقيل غير ذلك وسميت الغرا ايضا لظهورها
وشهرتها اذ ليس في مسايل الجد مسئلة يفرض فيها للأخت سوا
وقيل لان الجد غار على نصيب الأخت فأخذ قال صاحب المحیط
قال مشايخنا لولا هذه المسئلة لكان اصح الاقويل بعد قول
ابي بكر قول زيد رضي الله عنهما وهذه المسئلة من المتشابهة
التي يعاينها فيقول فريضة عدد الوارثين فيها اربعة اقسام
ثلث جميع المال والثاني ثلث الباقي والثالث ثلث ما بقي
والرابع الباقي ويقال فيها ايضا اربعة من الورثة ^{أحد}
جزا من المال والثاني نصف ذلك الجزء والثالث نصف ^{الباقي}
والرابع نصف الاجزاء فان الجد اخذ ثمانية والأخت
اربعة وهي نصف الثمانية والام ستة وهي نصف الاثني عشر
بجميع حصص الجد والأخت والزوج تسعة وهي نصف ما ^{حصل}
لهم ويقال فيها ايضا امرأة جات الى قوم فقالت لهم اني حامل
فان ولدت ذكرا فلا شيء له وان ولدت ولدت ولدت فلها السدس
وان ولدت انثى فلها تسع المال وثلث تسعة فأفقد شخص

مما تقدم ان من اصول زيد في هذا الباب ان يدخل في التسمية بالعلامة
 مع بني الاعيان وان لم يرثوا وانه لا يجعل الاخوة صاحبة فرض
 مع الجد الا في المسئلة الاكدية لما انه يجعل الجد كاحد الاخر
 وانه يتخري افضل الامرين من المقاسمة ومن ثلث جميع المال
 اذا لم يكن في المسئلة وفرض وانه يتخري افضل الامور الثلاثة
 من المقاسمة ومن سدس الجميع ومن ثلث ما يبقى بعد اخذ ذي الفرض
 حقه وقد تقدمت امثله ذلك كله **والفتوى على قول الامام**
 الاعظم الى حنيفة رضي الله عنه في ان الاخوة يحجبون بالجد الصحيح
 لانه كالاب كما هو قول الخليفة الاعظم الى بكر الصديق رضي الله عنه
 واخوان الامام الاعظم على غير واحد لانه رضي الله عنه اعلم
 الصحابة وافضلهم وما جازمه في احد الاقول واخذ ولم يزد
 في ذلك ولا توقف ولم يتعارض عنه الروايات كما رواه ابن ابي
 شيبة بخلاف غير حتى روى عن عمر رضي الله عنه انه قضى في
 الجد باية قضية يخالف بعضها بعضها واخذ بالمتفق عليه
 اولى وهو ايضا قول اربعة عشر من اصحاب رسول الله صلى الله
 وسلم وروى عن ابن عباس رضي الله عنهما قال لا ينقض الله زيد
 ابن الابن ابنا ولا يجعل اب الاب ابا فان اعتبار الاتصال بالقد

بالقرب من الحائنين يكون نصفه واحدة ولا يصور المناوثة
 بينهما فان الابن قائم في حجب الاخوة والاخوان فكذا اذا عدم
 ابن الابن يجعل الجد قائما مقامه في حجبهم لان الاتصال واحد
 يوين نطق الكتاب العزيز بالجد ابا في مواضع وقال السراجي
 في منتهى قال ابو بكر الصديق رضي الله عنه ومن تابعه من الصحابة
 بنوا الاعيان ونوا العلقات لا يرثون مع الجد وهذا قول ابي حنيفة
 رضي الله عنه وبه يفتي وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه يرثون
 مع الجد وهو قولهما قال في شرحه وعليه الفتوى على خلاف ما
 قاله في المتن وقال شمس لا يثب السرخسي رحمه الله والفتوى على قولها
 وقال حيدر في شرح السراجية الا ان بعض المتأخرين من مشايخنا
 استحسنوا في مسایل الجد الفتوى بالصحة في مواضع الخلاف وقالوا
 اذا كنا نفق بالصحة في تضمين الاجير المشترك لاختلاف العصاة
 رضي الله عنهم فالاختلاف هنا اظهر فالفتوى فيه بالصحة اولى
 انتهى ومثله في المبسوط وسبب اختلافهم في ذلك عدم النص
 في ارث الجد مع الاخوة من كتاب او سنة او اجماع وانما ثبت حكم
 ارث الجد والاخوة باجتهاد العصاة رضي الله عنهم بعد اختلاف
 كثير وهو من اشكل ابواب الفرائض واذا استكلت بنات الصلب

في مسئلة الجد مع الاخوة
 الصالحين لا ينفذون
 الا في الفرض
 المستحق

الثلاثين سقط بنات الابن كبنى صلب ونسب ابن للبنين الثلاثين
 ولا شيء لبنت الابن لان حق البنات في الثلاثين نصر الكتاب وبنات
 الابن يرثن بالبنية عند عدم ولد الصلب او الصلب او السدر مع الواحد
 الصليبية فاذا استكمل الصليبي الثلاثين لم يبق لجهة البنية
 نصيب فتسقط بنات الابن **الا ان يكون محذاين اي مهن**
 في درجتهم **اراضل مهن** بدرجة او اكثر ابن **ابن فيعصب**
 بنصب الباء عطف على ان يكون من كانت معه **في محذايه** من
 بنات الابن ويعصب ايضا من كانت **فوقه** من بنات الابن
من ليس هي ذات سهم وان لم تكن في درجته كبنين في
 ابن وابن ابن هو اخوها وابن عمها فلبنين الثلاثين ولبنات
 الابن مع اخيها وابن عمها الباقي منها للذكر مثل حظ الانثيين
 وكبنين ونسب ابن وابن ابن ابن للبنين الثلاثين والباقي
 بين بنات الابن ومن دونهما وهو ابن ابن الابن للذكر مثل حظ
 الانثيين ولو كانت بنت واحدة والمسئلة بحالها لم يعصب ابن
 ابن الابن بنت الابن لانهما فوقه وهي صاحبة سهم والاصل في
 هذا ان بنت الابن تصير عصبه بابن الابن سوا كان في درجتها
 او اسفل منها اذ الم تكن صاحبة فرض لان الجارية التي توارى

توارى الغلام انما ترث بسبب الغلام بعد استكمال الصليبي
 الثلاثين لانهما لولاه لما ورثت فلان ترث بسببه جارية
 اقرب منه الى الميث كان اولي واما صاحبة الفرض ففدا سفلك
 بالفرض فلا تصير تابعة لمن هو اسفل منها في درجة الاستحقاق
ويسقط ابن لابن من دونه في الدرجة من بنات الابن السفلي
 لانه اقرب الى الميث ولو ترك ثلاث بنات ابن بعضهم اسفل
 من بعض وثلاث بنات ابن ابن بعضهم اسفل من بعض وثلاث
 بنات ابن ابن ابن بعضهم اسفل من بعض هذه الصورة

اقول هذه المسئلة تجميع ابن ابن ابن
 في التحفيظ الى سبع بنات ابن بنت
 ابن واحد في الدرجة ابن بنت ابن بنت
 الاولى وثلاث في الثانية وثلاث في الثالثة وثلاث في الرابعة
 وواحدة في الخامسة واخواتها ستة واحد مع تحض الاناث
 وخمسة مع وجود الذكر فالعديان من الفريق الاول لا يوازنها
 في الدرجة احد فلها المصنف لادلاها الى الميث بواسطة
 واحدة والوسطى من الفريق الاول وهي بنت ابن الابن يوازنها

في الدرجة العليا من الفرق الثاني فلهما السدس تحلة للثلثين
لا دلايهما الى الميث بواسطتين فاصل المسئلة من ستة وترد الى
اربعة بعدد سهام الرد وتصح من ثمانية لانكسار السدس على اثنين
والسفلي من الفرق الاول يوازها في الدرجة الوسطى من الفرق الثاني
والعليان من الفرق الثالث فلا شئ من ذكر لادلايهما الى الميث
بثلاثة وساطط فان كان مع العليا من الفرق الاول غلام فالمال
وسمها للذكر مثل حظ الانثيين فتكون المسئلة من ثلاثة وتسقط
الباقيات وان كان مع الوسطى منه غلام فالنصف للعليا من الفرق
الاول والباقي بين الغلام ومن في درجته وهي الوسطى من الاول
والعليان من الفرق الثاني منهم للذكر مثل حظ الانثيين على اربعة
فاصل المسئلة من اثنين مخرج النصف وتصح من ثمانية لانكسار
الباقي على اربعة وتسقط الباقيات وان كان مع السفلي منه غلام
فالنصف للعليا منه والسدس للوسطى منه مع من يوازها وهي
العليا من الثاني تحلة للثلثين والباقي بين الغلام ومن يوازيه
وهي السفلي من الاول والوسطى من الثاني والعليا من الفرق الثالث
بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وتسقط الباقيات فاصل المسئلة
من ستة وتصح من ستين لانكسار السدس على اثنين والباقي على

على خمسة فخرج سهمها عشرة وان كان مع السفلي من الثاني غلام
فالنصف للعليا من الاول والسدس للوسطى منه ومن يوازها
وهي العليا من الثاني تحلة للثلثين والباقي بين الغلام ومن
من يوازيه وهي السفلي من الثاني والوسطى من الثالث ومن
من هي اعلا منه من لا فرض لها وهي السفلي من الاول والوسطى من الثاني
والعليان من الثالث للذكر مثل حظ الانثيين وتسقط الباقيات
فاصل المسئلة من ستة مخرج النصف والسدس وتصح من
اربعة وثمانين لانكسار السدس على اثنين والباقي على سبعة
فخرج سهمها اربعة عشر وان كان مع السفلي من الفرق الثالث
غلام فالنصف للعليا من الاول والسدس للوسطى منه ومن
يوازها وهي العليا من الثاني تحلة للثلثين والباقي بين الغلام
ومن من يوازيها وهي السفلي من الثالث ومن هي اعلا منه
من لا فرض لها وهي السفلي من الاول والوسطى من الثاني والعليا
من الثالث والسفلي من الثاني والوسطى من الثالث فاصل
المسئلة من ستة وتصح من اربعة وعشرين واذا كان مع العليا
من الفرق الاول في درجتها اثني او اكثر اخذنا الجميع فرضا
وردا اما يمكن معهما غلام او اخذ لغلام وتصح من عدد الروق

وسقط الثمان الباقيات واذا كان مع العليا من الاول اخذ لا
 اولاب اخذت العليا النصف فرضا واخذت النصف عصوية وسقط
 الباقيات وهذا النوع يسمى التثيب اما لان التثيب الوصف والبيان
 ومنه التثيب في الشعر لانه ذكر وصف النساء وبين صفاتهن
 اول التثيب درجات بنات الابن بنات بنت كاخماس اثنا عشر
 وهذه بنات منه والباقي يعرف بالتأمل واما اطلت في هذه المسئلة
 ليعلم عليها ويرى ناض بها الحائط **واذا السكك الاثنا عشر** **الثلاث**
سقط الاثنا عشر لان من اخوات في الثلاثين بالنسبة فاذا السكك
 الاخوات لا يرون ذلك لم يبق لجهة الاثنية شي فيسقط الاخوات
 لابل الا ان يكون من اخ لابل فيعصهن والباقي
 بعد الثلاثين وهو الثلث للذكر مثل حظ الانثيين **والجد الثاني**
 العيصا سواء كن من جهة الام او من جهة الاب **كل من ينظر**
بالام اجماعا لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم انا اعطى الجدة
 السدس اذ لم يكن لليت ام بقوله اطعموا الجدات السدس اذ لم
 تكن دونها ام رواه ابو داود والشافعي ولان الامينة تدلي
 الى الميت بالام وترث بواسطتها فلا ترث معها لما تقدم ان
 الاقرب يحجب الابعد والمدلى لا يرث مع المدلى به فحجبها ايضا

نصا وقياسا اما الابوية فحجبها نصا لا قياسا لانها تدلى الى الميت
 بالاب وترث فرضه فالقياس ان لا يحجبها الام والجدات **الثا**
لث **الابويات خاصة** لا الاميات كل من يسقط **بالاب ايضا** كما يسقط
 بالام لانه اصل في قرابتهن كالجدة مع الاب قوله والابويات
 عطف على الضمير المستكن في يسقطن لوجود الفاصل بين الضمير
 والعطوف كقوله تعالى وامراته جملة الخطب عطف على
 الضمير في سيصنعه لوجود الفاصل **وكذا** الجدات **الابويات**
 يسقطن **الجدا** بالاب كما يسقطن بالاب اذا كن من قبله لكونه
 اصلا في ادلايهن واما الجدات الاميات فلا يسقطن بالاب
 والجدات اتفاقا لانها ليسا اصلين في قرابتهن الى الميت **الاجدة**
 التي هي **ام الاب** وان علب فانها لا تسقط بالجد لانها ليست من
 قبله اذ هي زوجته فترث معه لعدم الادلاء واتحاد السبب
 فلا تحجب به وكذا اذا كان الجد اب اب الاب فانه ترث معه
 ابويتان ام اب الاب وهو زوجته وام ام الاب لما انها ليسا
 من قبله وهكذا كلما انزل في درجة الاجداد انزل في درجة
 الجدات وارثه واما الاب فلا ترث معه الاجدة واحدة من
 قبل الام لان الابويات يحجب به كما تقدم والضابط فيه

ان كل جنة تدلى الى الميت بواسطة لا تترك مع تلك الوساطة
فلو ترك ابا وام اب وام ام فام الاب محبوبة بالاب واخذت
الشاخ فيما يكون لام الام في هذه الصورة ففيل لها السدس لان
ام الاب محبوبة فلا تجب غيرها وهو الصحيح وقيل لما نصف البدن
لان ام الاب من اهل الاستحقاق فتجب وان كانت محبوبة كالا
مع الاب والام فانهم محبوبون بالاب ومحبوبون الام من الثلث لا
السدس واعلم ان الجدات الصبيحت من قبل الام لا يزدن على
واحدة ابد او ما زاد على الواحدة من قبل الاب والجدات الثانية
على ضربين متحديات متساويات في الدرجة ومساويات وطرف
معرفة المتحديات الوارثات ان يلفظ بعدد هن امهات ثم
تبدل الام الاخيرة ابا في كل مرة الى ان لا تبقى الام واحدة ^{تصو}
ذلك في خمس جدات متحديات وقس عليه فنقول هذه الصورة

مس				
ام	ام	اب	اب	اب
ام	ام	اب	اب	اب
ام	ام	ام	ام	اب
ام	ام	ام	ام	اب

وتسقط من عداهن من الجدات كام ام ام اب الام وام ام

اب

اب اب الام وام اب اب اب الام وام اب ام اب
الام ولوسئلت عن عدد جدات وارثات كم بارا زين
ساقطات فخذ عدد الميول عن يمينك ثم انقص منه اثنين ^{اذا}
وخذها بيسارك ثم اضعف ما في يشارك بعدد ما في يمينك
بعد اخرى بقدر ما بقي في يمينك بعد طرح الاثنين فالبقي ^{التقصيف}
فهو عدد الوارثات والساقطات في تلك الدرجة فاطرح
منه عدد الوارثات الميول عنه يمين عدد الساقطات من جهة
الام ومن جهة الاب ففي المثال المذكور وهو خمس وارثات اذا
اخذت معرفة كم بارا زين من عدد الساقطات فخذ الخمسة منك
ثم انقص منها اثنين وخذها بيسارك يمين ثلاثة في يمينك ثم اضعف ^{ضعف}
ما في يشارك وهو اثنان بعدد ما في يمينك وهو ثلاثة مرات
يبلغ ستة عشر وهو عدد مجموع الوارثات والساقطات في الدرجة
الخامسة نصف ذلك وهو ثمانية من قبل الام والنصف الاخر
من قبل الاب فاذا القيت من المجموع عدد الوارثات وهو خمسة
احد عشر وهو عدد الساقطات في الدرجة المفروضة فاذا القيت ^{من}
عدد الجدات من قبل الام وهو ثمانية الوارثات التي من قبلها بقي ^{سبعة}
وهو عدد الساقطات من قبلها واذا القيت بنية الوارثات

وهو أربع من عدد الجذات من قبل الأب وهو ثمانية أيضا بقي
 أربعة وهو عدد الساقطات من قبله وقس على هذا المثال ما يرد
 من أشباهه ولو فرض عدد الساقط وطلب كمية الوارثات **باب**
 فاضعف اثنين من العدد المرة بعد الأخرى إلى أن يحصل التضعيف
 ما يجاوز العدد المفروض فزد الاثنين المضعفين على من سوا
 التضعيف يحصل المطلوب والاثنان المضعفان هما **باب**
 اللتين في ثانی درجة الأصول وهما أم الأم وأم الأب فلو قيل
 إحدى عشرة جذة ساقطة في درجة كرم بازايين من الوارثات
 فاضعف اثنين ثلاث مرات فعند المرة الثالثة تجاوز حاصل
 التضعيف وهو ستة عشر العدد المفروض وهو واحد عشر فهناك
 منفي التضعيف فزد على الثلاثة التي هي عدد مراتب التضعيف
 بالاثنتين المضاعفين يجمع خمسة وهو عدد الوارثات في تلك
 الدرجة ففسر عليه ما ثبت من المسائل وأما الجذات المتفاوتة
 في الدرجة فقد نبه المصنف على حكمها بقوله **والجدة القرنية**
باب أي من الجذات من أي جهة كانت القرنية من جهة الأم أو من
 جهة الأب **وارثته كانت** الجد **القرنية** عند عدم من يحجبها
 أو محجوبة كام الأب كن مات وترك أبا وأم أم أم فأنها

أي الأب وإن كانت محجوبة بالأب لأدلاها به **تجب أم الأم**
 لأنها أقرب منها وقيل لها السدس وهو قول الحسن بن زياد
 قياسا على قول علي بن أبي طالب رضي الله عنه وهو رواية عن
 أبي حنيفة رضي الله عنه لأن أم الأب محجوبة فلا يحجبها وقد
 تقدم الوجه فيها أيضا قلت قال في الأرفاد في هذه الصنف
 المال كله **للأب** والبعدي محجوبة بالقرني والقرني محجوبة **باب**
 على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه وهو قول الأكثرين ومثله
 في المبسوط وهو الصحيح واعلم أن الجذات على مراتب الأولى
 جد بالميت أم أمه وأم أبيه وهاتان وارثتان الثانية
 أربع جذات جدتا أبيه وجدتا أمه فالأوليان أم أبيه
 وأم أم أبيه والأخريان أم أم أمه وأم أب أمه والكل
 وارثات إلا الأخت لأنها جدة فاسدة حيث دخلت في نسبتها
 أب بن أمين الثالثة ثمان جذات جدنا أب أبيه وهما أم
 أب أب أبيه وأم أم أب أبيه وهاتان وارثتان وجدتا
 أم أمه وهما أم أم أم أبيه وهي وارثة وأم أب أم أبيه وهي
 ساقطة وجدتا أب أمه وهما أم أم أب أمه وأم أب أب
 أمه وهما ساقطتان وجدتا أم أمه وهما أم أم أم أمه وهي

بنان على ملكية عين ولاخر عشريات فانه يسوى بينهما وكن خرج
رجلا جراحة واخر عشر جراحات فالدية بينهما نصفان اذا مات
من ذلك واصل هذا ان الزوج يكتسب العدة لا يجوز على ما عرف
في موضعه من كتب الاصول ويمكن ان يتصور ان الجهاث اكثر الو^{ضع}
في ذات قرابته اتفاقا والقاعدة فيه ان تفرض الزوج مثلا
بين سبط امرأة لها قرابته وبين سبط اخر لها في مرتبة واحد
فتكون المرأة جدة لولدها في ثلاث جهات ولو فرضنا الزوج
بين هذا الولد وبين سبط اخر لها في مرتبة واحدة تكون المرأة
جدة لولدها في اربع جهات وقس على ذلك وعلم من هذا ان الجد
لا تصير ذات جهتين الا بعد ان تصير ذات جهة واحدة ولا تصير
ذات ثلاث جهات الا بعد ان تصير جهتين ولا تصير ذات اربع
جهات الا بعد ان تصير ذات ثلاث جهات وعلى هذا القياس ^{حكما}
كما تقدم وهو ان السدس يقسم بينهما وبين ذات القرابة الواحدة
انصافا مطلقا عند ابي يوسف رحمه الله باعتبار الابدان وعند
محمد رحمه الله اثلاثا باعتبار الجهات فمن كان لها ثلاث جهات
واربع فلها عند ثلاثه ارباع السدس واربعه اخماسه ^{وقس}
على ذلك **نصب والمحرم** عن الارث **بالقتل** مباشرة وقد تقدم ^{انواعه}

٦٠
انواع المانعة من ذلك **ومحرم** كالفر والرق **لا يجب** غيره عن
الارث مطلقا لا يجب حرمان ولا يجب نقصان وسواء
كان المحرم اقرب او ابعد من بقية الورثة لانه غير وارث
بعد اهل بيته والعدة تفقد لفقد الاهلية وتنفذ بغوات
شرط من شرائطها كبيع المجنون وسبع الحر واذ انقضت
الاهلية في حقه التحق بالعدم في باب الارث وهو قول عامة الصحابة
رضي الله عنهم اجمعين وعند ان مسعود رضي الله عنه المحرم **يجب**
حب نقصان لا يجب حرمان كالابن المقاتل او الكافر والرق
فانه **يجب** الزوجة من الربع الى الثمن والزوجة من النصف الى
الربع واجبة بطلاق قوله تعالى فان كان لهن ولد الاية وبقوله
تعالى فان كان لكم ولد الاية والجواب عنه ان المراد من الولد
المذكور في الايتين الولد الوارث لانه عطف على الولد في
اول الاية وهو قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل ^{خط}
الانثيين وهذا الولد وارث بالاجماع وكذلك جاء عطف عليه
يؤين انه ذكر الولد المعطوف عليه معرفا بالاضافة ^{تتو}
تعالى في اولادكم ثم ذكر الولد المعطوف ^{بنيك} والمعرفه اذا
اعيدت نكت كانت الثانية غير الاولى واذ لم يكن وارثا

كان كالمعدوم فلا يكون دخلا في الوارثين اصلا **والجواب** يجب
 حرمان بغير **حجب** كلا المحبين اتفاقا يجب حرمان **كما في حكم**
الحدة الفزني وهو انه اذا كانت محبوبة بالاب مثلا لكونه حيا
 فانما يجب الحدة البعدي كما م ام الام يجب حرمان لما تقدم
 ويجب نقصان **كالأخت والأخت** مطلقا **بهم الاب** اتفاقا وكذا
 الجد عند ابي حنيفة رضي الله عنه ومع ذلك **محبون الام من**
الثلاث الى السدس كالوخت ابوين واخوين او اكثر وكذا
 الحكم في الاختين او اخ واخت فللام في ذلك السدس والباقي
 للاب لان الاخوين يردان الام من الثلث الى السدس ولا يردان
 لكونهما محبين بالاب لان العلة المشتملة لاستحقاقهم موهبة
 في حقهم لكن امتنع بالحاجب وهو الاب وظهر في حق من يرثهم
 والفرق عندنا بين المحرم والمحجوب ان المحرم ليس له اهلية
 الميراث من كل وجه فيجعل كالميت في حق الاستحقاق والحجب
 بخلاف المحجوب فانه اهل له من وجه دون وجه فيجعل كالميت
 في الاستحقاق وكالحية في حجب غيره ولان المحجوب وارث في
 حق محجوبه اذ لو لم يكن محجوبه لكان يرث ومحجب من محجب به بخلاف
 المحرم فانه ليس بوارث في حق احد والله اعلم **فصل في العول**

في العول والرد اما العول في اللغة فله معان منها رفع الصوت
 بالبحاء ومنها القيام بكفاية العيال يقال عال عياله اذا انفق
 عليهم وقام بكفايتهم ومنها الاشند اذ يقال عال الامر اذا اشند
 ومنها الغلبة يقال عالني الشيء اذا غلبني ومنها الارتفاع يقال عال
 الميزان اذا ارتفع وعالت الفريضة اذا ارتفعت ومنها الميل
 الى الجور يقال عال الميزان اذا مال ومنه قوله تعالى ذلك الذي
 ان لا تقولوا اي لا يتولوا ولا تجوروا ومنه عال الحاكم في حكمه
 اذا جاور وسمى هذا عولا اما لوجود الزيادة وارتفاع اجزاء الخ
 عليه او لافيه من الجور والميل عن الفريضة المقدرة لانهم قسموا
 مسائل الفرائض الى ثلاثة اقسام عادله وعائله وعاذله فالعالة
 المنقسمة على الورثة بلا كسر العائله مسائل العول والعدالة
 مسائل الرد وهذا التقسيم منهم كما تصرح بانهم اخذوا العول
 من معنى الجور المقابل للعدل فروع المعنى اللغوي في المعنى
 الاصطلاحي ومع ذلك لا يكون لغويا وفي الاصطلاح هو ان
 يزداد على المخرج من اجزائه اذا اضاف عن فرض ثم العول ثابت
 الاول عن غير الخطاب رضي الله عنه فان اول ما وقع العول
 كان في عدة حين نعت اليه مسئلة زوج واختان وهما اول

فرضه عاك في الاسلام فقال ان بدأت بالزوج او بالاختين
لمسئ للاخر حق ولم يقع العول في زمنه صلى الله عليه وسلم ولا
في زمن ابى بكر ليأخذ به فجمع الصحابة رضي الله عنهم وشاورهم
وكانوا يجتهدون وينظرون فكان اول من ادي اجتهاد
الى محبة العباس رضي الله عنه كما هو المشهور وقال اعيلاوا
الفرايض وتابعوا الباقرين على ذلك منهم عمر وعثمان وعلي وابن
مسعود وزيد وغيرهم ولم ينكر عليه السلام احدا الا ابنه عبد الله
لانه لما انفضى عصر عمر رضي الله عنه اظهر من عباس الخلاف فيه
وقال وايم الله لو قدموا من قدمه الله واخره من اخره الله
لما عاك فرضه فط ففيل له من الذي قدمه الله ومن الذي
اخره الله فقال من نقله الله من فرض مقدر الى فرض مقدر كالزوجة
والام والجد فقدمهم الله ومن نقله من فرض مقدر الى غير فرض
مقدر كالبنات وبنات الابن والاخوات لابوين او اب
فقد اخرهن الله وفي رواية اخرى عن عطاء ان رجلا سأل
ابن عباس رضي الله عنه فقال كيف تصنع بالفرض العائلة
قال ادخل الضرر على من هو اسوا حالا فقلت ومن هم فقال البنات
والاخوات فقلت وما تغني فتواك شيئا ولو لم تقسم لغيرك

ميراثك بين ورثتك على ما عليه الناس اليوم فنصب وقال قل لهؤلاء
الذين يقولون بالعول حتى يجتمعوا ثم ندع ابنانا وانا هم وبناتنا
ونساهم وانفسنا وانفسهم ثم يتصل فجعل لعنة الله على الكاذبين ان
الذي احصى رمل عالج عددا ما جعل لما ل نصف ونصفا وثلاثا
فاذا ذهب هذا بالنصف وهذا بالنصف فان موضع الثلث
فقلت له لم لم تقل هذا في زمن عمر فقال كان رجلا ميبسا فنهض
فقال عطاء ان ابى رباح ان هذا لا يغني عني ولا غنك شيئا لو
اومت نفسم ميراثنا على ما عليه الناس اليوم والرجل السائل لا
عباس هو زفر بن اوس وعالج مكان كثير الرمل وقيل الرمل
السائل وسميت هذه المسئلة بالمباهلة لما تقدم ثم الصحيح قول
العامية ولا يجوز الاخذ بقول ابن عباس بعد اجماع كبار الصحابة
قبل عصره ويلزم ان عباس ما اذا تركت زوجا واما واختين
لام وتسمى في الملقبات الناقضة لانهما نفقت عليه اخذت
فنعندنا هذه المسئلة عادة ونعذر تخريجها على اصله فان
قال للزوج النصف وللأم السدس كان نارا كما ذهبه في
ان الاختين لا يحبان الام من الثلث الى السدس وان قال
للزوج النصف وللأم الثلث وللأختين لام الثلث فيلزم

القول بالعلول ولا يمكنه ادخال النفسان هنا على واحدة
 منهم لان الام صاحبة فرض محض والاخوات لام كذلك
 فانهم لا يصرن عصبية محال فان قال ابن عباس الاخوات
 لام - سوء حال الام لسقوطن من الاستقطار الام به قلنا
 هذا اعتبارا للفاوت في غير حالة الاستحقاق ولما يعبر النفاوت
 في حالة الاستحقاق فنبين هذا ان الصحيح ما قال به عامة
 الصحابة والفقهاء ببيان قوله عليه الصلاة والسلام في حق
 رضى الله عنه ان ما دار عمر الحق معه وفي رواية ان ما دار
 الحق فمعه وغيره من الاحاديث التي جاث في حقه فثبت
 بكونه الاخذ بقول ابن عباس بعد الإجماع فانه مثل الآية
 والخبر المتواتر قال ان شئيب والله لو لا انه يقدم ابن عباس
 امام عادل وامضى امرامضى ما اختلف على ابن عباس اثنا
 من اهل العلم وقيل هذه المسئلة الملتزمة لابن عباس ذكرت
 بعد وفاته والظاهر انه لو ادرها لاجاب عنها **واذا ارادتم**
الف أى المفروض للورثة بحسب المقادير التي فرضت لهم **على**
الف أى مخرج السهام المفروض الذي يقال له اصل المسئلة هو
 عباس عن اقل عدد صحيح يتبقى منه حظ كل فريق من الورثة بالآلة

سعد **عالت** أى ارتفعت الى عدد اكثر من ذلك المخرج لان العول
 اصطلاحا هو الزيادة على المخرج من اجزا يدا اذا ضاق عن فرض
 كما تقدم وكان الحقوق اذا اجتمعت في تركه وضائق عنها
 وكانت في القوت سواء يدخل النفس على السواء كمديون للناس
 عليه ديون وضائق عنها وليس بعضها اولى من بعض بالنفس
 على الجميع بقدر حقوقهم فكذا هذا حتى يدخل النفس على كل
 الورثة على نسبة واحدة مما ضاق المال عن الوفا بانصاهم
 المقدرة بقدر حصصهم لعدم ترجيح البعض على البعض ولان
 الله تعالى لما جمع هذه السهام في مال لا يتسع لكل علمنا ان المراد
 الحاق النفس بالكل عملا باطلاق الجمع فكان ثابتا بنفسي جمع
 هذه السهام والثابت بنفسي النص كالثابت بالنص والمراد
 بزيادة اجزاء المخرج عليه هو ان يزاد عليه سدس او ثلث
 او نصف او ثلثاه او غير ذلك من الكسور الموجودة فيه من الكسور
 التسعة كما استعرفه واعلم ان جملة اصول المسائل عند الجمهور من
 الفقهاء والفرضيين سبعة فقط وهي اثنان وثلاثة واربع وستة
 وثمانية واثناعشرة واربعة وعشرون لان اصول المسائل ما هو
 من خارج الفروض الستة المقدرة في الكتاب العزيز ويتبقي بيان

ذلك في حجاب الفرائض مفصلا واما مسایل العصبية فلا حصر لها
اذ تخضع الارث بالعصوبة اذا كانت نسبتة وتخصوا ذكورا
فاصل المسئلة عددهم وان كانوا ذكورا وانا ثا فرض للذكر سهما
وللأنثى سهم والمبلغ اصل المسئلة وان كانت عصوتهم عصوة
ولاء وتساووا في قدر فعدد رؤسهم اصل المسئلة سواء كانوا
ذكورا ام انا ثا ام ذكورا وانا ثا والاف تخرج تلك الاجزاء
من يخرج يعبرها وذلك المخرج هو اصل المسئلة وانا انحصرت في
الاصول في السبعة مع ان الفروض ستة لان للفروض حالتى
افراد وتركيب ففي حالة الانفراد يحتاج الى خمسة اصول
الاثنان والثلاثة والاربعة والستة والثمانية والنصف
والربع والسدس والثلث ويسقط الثلثان لان اصله اصل
الثلث وفي حالة التركيب يحتاج الى ثلاثة اصول احدها
ستة تركيب النصف والثلث ولا حاجة الى عدة لتقدمته
والثاني اثنا عشر وهو مع التوافق تركيب السدس والربع ومع
التباين تركيب الربع والثلث او الثلثين والثالث اربعة
وهو مع التوافق تركيب الثمن والسدس ومع التباين تركيب الثمن
والثلثين ولا يتصور اجتماع الثمن والثلث على مذهب الجمهور

الجمهور يظهر الاختصار في السبعة واربعة مخارج من السبعة
الاصول لا نقول وهي الاثنان والثلاثة والاربعة والثمانية
وامثلتها على الف والنشر المرتب زوج واخ لايون للزوج
النصف وللأخت النصف وكذلك زوج واخ لايون وتسمى
اليتين لان لايون ث المال بفرضين متساويين الا في
هاتين المسئلتين بنت وعصبة نصف وما بقى اصلهما من اثنتين
اخوان لام واخ لايون ثلث وما بقى اصلهما من ثلاثة وكذلك
اثنان لاب وام واخ لاب لان فيها ثلثين وما بقى كذلك
اثنان لايون واخ لايون ثلثان وثلث زوج وثلث وعصبة
ربع ونصف وما بقى اصلهما من اربعة زوجة وثلث وعصبة
ثلث ونصف وما بقى اصلهما من ثمانية زوجة وابن ثلث وما
من ثمانية فلهذا لا نقول لان العول زيادة اجزاء المخرج على
اجزاء هذه المخارج ينالها او يبقى شيء منها فلا عول ولما
ان يقول اطلاق ذلك غير مستقيم لعول الاربعة الى الخمسة
ترك اخ لايون وام او لاب وزوجا وزوجة بان كان خنثى
فيمكن ان يقال انه اعتبر الغالب فان هذا نادرا والجواب واه
وللثلاثة مخارج من الاصول نقول وهي الستة نقول الى العشرة

اربعاً على توالي الاعداد المتفاضلة بواحد واحد من الستة
الى السبعة والثمانية والتسعة والعشرة ولانقول اكثر من ذلك
فنقول **وتر** كعوطها الى السبعة فيمن ترك زوجاً واختاً لابوين
واختاً لاب نصفان وسدس اصلها من سنة ونقول بسرها
الى سبعة للزوج النصف عايلاً لثلاثة وللأخت لابوين النصف
عايلاً لثلاثة وللأخت لاب السدس عايلاً واحداً وفيمن ترك ^{جده}
واخوت لام واختاً لابوين واختاً لاب سدس وثلاث اصلها
من ستة ونقول الى سبعة للمجددة السدس واحد وللأختين لام
الثلاث اثنتان وللأخت لابوين النصف ثلاثة وللأخت لا
السدس واحد وتسمى ميلة الالتزام لانها الزام لابن عباس
رضي الله عنهما لانه ان قال كقولنا فقد حجب الام باخوت وهو
خلاف مذهبه وان جعل للام الثلث وللأخت السدس
فقد ادخل النفس على اولاد الام وليس مذهبه وهو خلاف
صريح الكتاب وان جعل لها الثلث فقد قال بالعول ^{لها}
الى تسعة فيمن ترك زوجاً وأماً وثلاث أخوات منفقات
اصلها من ستة ونقول الى تسعة للزوج ثلاثة وللأم سهم ^{ثلاثة}
لام سهم وللأخت لابوين ثلاثة وللأخت لاب سهم السدس
نكته

نكته للثلاثين ونقول **شفعا** كعوطها الى ثمانية فيمن ترك زوجاً
وأماً واختاً لابوين نصف وسدس وثلثان اصلها من سنة
ونقول الى ثمانية للزوج ثلاثة وللأم واحد وللأختين لابوين
اربعة وكعوطها الى عشرة فيمن ترك زوجاً وأماً واختاً لام واختين
لابوين نصف وسدس وثلث وثلثان اصلها من ستة ونقول
الى عشرة للزوج ثلاثة وللأم سهم وللأختين لام سهمان وللأختين
لابوين اربعة اسهم وتسمى ام الفروخ لانها اكثر المسائل عولاً
فتبث الاربعة الروايد بالفروخ وتسمى ايضاً بالشحية
لان شرحاً اول من قضى فيها ونقصت الاضياء في مسائل
عول الستة سبعة في الاولى وربعا في الثانية وثلث في الثالثة
وخمسين في الرابعة فنسبة الزايد الى المجموع والميث في
الاولى يحتمل ان يكون ذكر او انثى وفي البواقي لا يكون
انثى **ودليل** اخصاره على العشر ان العول هو الزيادة على
الخارج من اجزائه واجزاء الستة اربعة وهي السدس والثلث
والثلثان والنصف واذا اضمم الاربعة الى السنة تصير عشرة
فلا زاد عليها لاجل هذا وقوله وتر او شفعا منصوبان على
الحال من العدد الزايد على السنة اي الستة تعول الى عشرة

حال كون العدد الزايد على الستة وتراو حال كونه شفعاً **والاشنا**
عشر من الاصول السبعة نقول **الى سبعة عشر** ثلاثاً على توالي الافراد
وترا منصوب على التمييز فنقول الى ثلاثة عشر كزوجته وام
 واثنين لابوين ربع وسدس وثلاثان اصلهما من اثني عشر
 للزوجة الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان وللأختين ^نلأبوين
 الثلثان ثمانية ومجموعهما ثلاثة عشر ونقول الى خمسة عشر
 كزوجة واثنين لأم واثنين لابوين ربع وثلث وثلثان
 اصلهما من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأختين لأم
 الثلث اربعة وللأختين لابوين الثلثان ثمانية ومجموعهما
 خمسة عشر ونقول الى سبعة عشر كزوجة وام واثنين لأم
 واثنين لابوين ربع وسدس وثلث وثلثان اصلهما
 من اثني عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأم السدس اثنان
 وللأختين لأم الثلث اربعة وللأختين لابوين الثلثان
 ثمانية ومجموعهما سبعة عشر وكأم الارامل وهي جدتان وثلاث
 زوجات واربع اخوات لأم وثمان اخوات لابصلها
 من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر للجدتين السدس اثنان
 وللزوجات الربع ثلاثة وللأخوات من الأم الثلث اربعة

اربعة وللأخوات لآب الثلثان ثمانية ومجموعهما سبعة عشر
 سميت أم الارامل لان ثمنها الجميع فلو كانت التركيب سبعة عشر
 ديناراً أصاب كل امرأة ديناراً وبها يابها فيقال رجل مائة
 وترك سبعة عشر ديناراً وسبعة عشر امرأة أصحافاً ومن
 فأصاب كل امرأة ديناراً وتسمى الديارية الضعيفة لذلك
 ودليل انحصارها على ذلك ان العول هو الزيادة على الخرج
 من اجزائه واجزاء الاثني عشر خمسة النصف والربع والثلث
 والثلثان والسدس فاذا ضم الى الاثني عشر تيسر سبعة عشر
 فقط **لا** نقول الاثنا عشر **شفعاً** لو تراو اجزائها كما تقدم **والربعة**
وعشرون من الاصول السبعة نقول **الى سبعة وعشرين**
 فقط **واحد** بثمنها عند الجمهور كافي المسيلة **المنبرية**
امراة ومثاويرا ثمن وثلثان وسدسان اصلهما من اربعة
 وعشرين للمرأة الثمن ثلاثة وللبنتين الثلثان ستة عشر
 وللابوين السدسان ثمانية ومجموعهما سبعة وعشرون سميت
 المنبرية لان علياً رضي الله عنه سئل عنها وهو على منبر الكوفة
 يخطب وكانت خطبته الحمد لله الذي يحكم بالحق قطعا **ومحرم**
 كل نفس باستسعى، واليه المآب والرجى، فسئل عنها حينئذ

فاجاب اربح الامن روى الخطبة فقال والمرأة صار شهما
 تسعا ومضى في خطبته وتلب ايضا بالخيطة لقلة عولها
 والعينية والحيدرية وكنيتي ابن وجد وجد وزوجة
 وكزوجة وبنث وبنث ابن وام وجد وكزوجة وبنين
 واب وجد هي ام ام وكنيت واربع بنات ابن واربع جدا
 وثلاث زوجات وجد هو اب اب الاب هذه الامور
 كلها نقول الى سبعة وعشرين فان قلت فما بال الخانج الثلاثة
 يقول بعضها وتر او شفعا وهو الستة وبعضها وتر فقط
 وهي الاثنا عشر والاربعة والعشرون قلت اما الستة فلان
 اجزاها وتر وشفع وعند الاختلاط نقول وتر او شفعا واما
 الاثنا عشر فربعا ثلاثة واذ اضممت الى ساير اجزاها اجتمع
 وتر الاشفع وكذا الاربعة والعشرون ثمة ثلاثة وباقي اجزاها
 اذا اضممت اليها يكون وتر فان قلت قد اعزبت اجزا الستة
 كلها ولم تعتبر الاثني عشر والاربعة والعشرون كلها قلت
 لان الستة مخرج اصلي فاعزبت جميع اجزاها بخلاف الاثني عشر
 والاربعة والعشرون لانها مخرجان نقليان فاعزبتا الجزء
 الذي هو سبب النقل اليهما وهو في الاثني عشر اربع و

وفي الاربعة والعشرين الثمن وكل منهما وتر واما امثلة هذه
 الاصول من غير عول فكذلك الصور الثلاثة مثال الاول جد
 واخت لام واخت لابون واخت لاب اصلها من ستة ومنها
 تصح مثال الثاني زوجة واخت لابون واخ لاب اصلها
 من اثني عشر ومنها تصح مثال الثالث امراة وابوان وابن اصلها
 من اربعة وعشرين ومنها تصح واعلم انه ليس في الفرافيسيلة
 اصلها اربعة او ثمانية الا وهي رديئة ليست عادلة ولا مايلد ^{ليس}
 لنا مسيلة اصلها اثنان او ثلاثة عايلة اصلها اربعة او ثمانية واما
 عادلة وليس لنا مسيلة اصلها من اثني عشر او اربعة وعشرين عادلة
 اصلها اربعة او ثمانية واما عايلة ولا يتصور فيهما العدل واما
 التي اصلها من ستة فيتصور فيهما ان تكون عادلة وعادلة
 وعائلة وتعين ان يكون الميث اثني في عول الستة الى غير
 السبعة واما اليها فيجوز ان يكون ذكرا او اثني وتعين ان
 يكون الميث ذكرا في عول اثني عشر الى سبعة عشر فقط ويجوز
 الامر ان في عولها الى ثلاثة عشر وخمسة عشر وتعين ان يكون
 الميث ذكرا في عول الاربعة والعشرين فاعرف ذلك واعلم ^{ايضا}
 ان العول ثمانية في عدد السهام ونقص من مقادير الانصاف

لان الفرائض تزيد على المال فنخاصص الورثة في المال على
 نسبة فروضهم ويعرف ما نقص العول من نصيب كل وارث
 بنسبة ما مال به الاصل الى مبلغه بالعول فننسب سهام العول
 الى مجموع اصل المسئلة تبعوها فاكان اسم النسبة هو القدر
 الذي نقص من نصيب كل وارث فاذا عالت الستة الى سبعة
 مثلاً فالعول سهم زائد فانسبها الى السبعة يكون سبعة وذلك
 هو مقدار ما نقص العول من نصيب كل وارث من الورثة قبل
 العول وان نسبت السهم الزائد الى الاصل قبل العول كان
 الحاصل قدر ما نقص العول من نصيب كل من الورثة الذي
 يأخذ بعد العول فيكون في هذه سدسا وفس على ذلك ولا
 يزداد في قول الاربعة والعشرين على ما ذكرنا الا عند ان مسعود
 رضي الله عنه فان عند تعول الى احد وثلاثين بنا على
 ان المحرم عند محجب محجب النفسان كما اذا ترك امرأة
 واما واثنين لابوين واثنين لام وابنا محروما فعندنا
 اصل المسئلة من اثني عشر ونقول الى سبعة عشر ان المحرم
 وهو الابن لا محجب كما ذكرنا وعليه الفتوى وعند اصلها
 من اربعة وعشرين وتقول الى احد وثلاثين للمرأة الثمن

الثمن ثلاثة وللأم السدس اربعة وللأختين لابوين الثلثان سته
 عشر وللأختين لام الثلث ثمانية فعالت الى احد وثلاثين وتسمى
 ثلاثينية ان مسعود رضي الله عنه فذا اخر ما تيسر من الكلام على
 العول واما الرد فاشارة اليه بقوله **والرد ضد العول** لان العول
 تنقص سهام ذوي الفرائض وتزيد المسئلة وبالرد تزيد سهام ذوي
 الفرائض وتنقص المسئلة اولاً في العول فنصل السهام الى المخرج
 وفي الرد فنصل المخرج على السهام فكانا ضددين والرد في اللغة ^{الرجوع}
 والصرف يقال ردت الى منزله الى رجع ورت عن وجهه اي صرفه ورت
بان لا تستغرق السهام المفروضة للورثة الفريضة اي مخرج السهام
بان يزيد المخرج على السهام المفروضة مع عدم العصبية المستحقة
للباقين من المخرج بعد الفروض في الباقية من ذلك **على ذوي السهام**
سوي الزوجين فانه لا يرد عليهما اصلاً كما ذكرناه سابقاً
 لان الرد انما يستحق بالرحم لقوله تعالى واولوا الارحام بعضهم
 اولى ببعض ولا رحم للزوجين والرحم عشرة اصناف البنت وث
 الابن وان سفل والام واما وان عت وام الاب وان عت
 وام الجد لاب وان عت والاخت الشقيقة والاخت لاب
 والاخ لام والاخت لام **بقدر سهامهم** اي بالنسبة الى ما في

سواء كان

ايدهم من الفروض وهو قول عامه الصابة رضي الله عنهم وبه اخذ اصحابنا
 رحمهم الله تعالى وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه بعدم الرد والفاضل
 عن فرض ذوى الفروض لبيت المال وبه اخذ الشافعي رضي الله عنه وافق
 المتأخرون من اصحابه اذ لم ينظم بيت المال بالرد على ذوى الفروض
 بالنسبة لنا قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
 فيخفان حال الانفراد جميع المال حتى يكون نصيب البنين سهم الا
 واطلاق قوله تعالى واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله
 وماروى مسلم عن زيدة قال انت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقالت كنت تصدقت على اى تولى ولدك وانها ماتت وتركت الوليد
 فقال قد وجب اجرك وزدناها عليك الميراث وماروى الشيخان
 عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انا اولى بالمؤمنين من انفسهم فمن مات وعليه دين ولم يترك وفاء
 فعلىنا فضاؤه ومن ترك ما لا فلو رثته وماروى عن عمرو بن شعيب
 عن ابيه عن جده انه صلى الله عليه وسلم جعل ميراث ابن الملائنة
 لأمه ولو رثته من بعد هارواه ابوداود وماروى عن وائل
 بن الاسقع ان النبي صلى الله عليه وسلم قال تجوز المرأة جميع ثوبها
 غنيمةا وتطيها والولد الذي لا غنى عليه قال الترمذي حسن

حسن غريب وليس ذلك الا بالرد وماروى عن عمر بن الخطاب رضي
 عنه وعلى بن ابي طالب وان مسعود والحسن وان سيرين و
 وعطاء ومجاهد رضي الله عنهم انهم كانوا يردون وماروى عن
 سعد بن ابى وقاص المتقدم في اول الكتاب عند قوله ثم
 وصايا به وجه التمسك به ان سعدا حصر الميراث في ابنته
 ولم ينكر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنع من الوصية
 بما زاد على الثلث مع انه كان لا ولد له الا هي فلو كانت لا
 الزيان على النصف لجزاها بالنصف وقدر وى ابنته
 عن علي رضي الله عنه في ولد الملاءنة عصبة امه ولاز اخفا
 الميراث بالولاية اذ الوراثة خلافة وطذا يقطعها ما يقطع
 القوارب كالموانع المتقدمة ولان اصحاب الفرائض يسانون
 المسلمين في القرابة الاسلامية وانفردوا عنهم بالقرابة النسبية
 فوجب الرجحان بالنسب فيرد عليهم لا يستحقهاهم به الفريضة فيكون
 مينا عليها فيرد عليهم بقدر انصباهم وسقط اعتبار الاقرب
 والاقوى كافي اصل الفريضة ثم اعلم بان مسایل الرد على اربعة اقسام
 لانه لا يخلو اما ان يكون فيها من يرد عليه صنعا واحدا او اكثر
 وعلى التفرع ان يكون في المسئلة من لا يرد عليه او لانه

قد مر في سرائر الارشاد
 ان الرد على من يرد عليه
 فيجعل ميراثا او فريضة
 منهم الميراث فيكون
 عدم الفريضة كالعدم
 في المسئلة كالميراث
 فيسقط اعتبار الاقرب
 فانهم يعتبرون بالانساب
 الميراث في الارشاد
 فيردون على الاسرات
 الميراث في الارشاد
 الميراث في الارشاد
 الميراث في الارشاد

الاول بقوله **فان كان** في المسيلة من **يرد عليه** من اصحاب الفروض
جنسا واحدا ولم يكن معهم من لا يرد عليه وذلك الجنس كالبنات
 او الاخوات او الجدات او الام وهو لا يرد اجناس من يرد عليهم
فالمسيلة حينئذ تقسم من **عدد ردهم** بالغاما بالغ لان جميع المال لهذا
 الجنس بالفرض والرد وروسم تتماثل فلا يكون لاحدهم من
 على الاخر كما اذا ترك بنتين او اخنتين او جدتين فاجعل المسيلة
 من اثنين واعط كل واحدة منهما نصف التركة فضا ورم او ان
 ترك اما فقط فاعطها الكل كذلك وعلى الثاني بقوله **وان كان**
 من يرد عليهم **جنسين** من ذكر او انثى فكل ثلاثة اجناس من يرد
 عليه عند عدم من لا يرد عليه ولا يتصور الزيادة على التركة ثلاثا
 هنا استقراء لانهم اذا اجاوزوا ثلاثة اجناس لم يكن في المسيلة
 مرد بل تكون مستغرقة فلوقال او ثلاثة اجناس بدل اكثر لكان
 اولى **من** مجموع **عدد ردهم** الماخرون من يخرج اصل المسيلة و
 الزايد واعلم ان الاصول في مسايل الرد اذا لم يكن فيها احد الزو
 اثنان وثلاثة واربعة وخمسة وكلها مفتطعة من اصل سنة لان
 ما مراد على سنة من الاصول انما يكون اذا كان في المسيلة احد الزو
 وفرض المسيلة خلافا وكذا اصل اربعة فاذا علمت ذلك فخذ الا

الاصول منصوص في الاربعة التي ذكرناها وفتح لها المنصف كما
 سياتي لانها لو زادت عليه فان كانت ستة فهي عادة او اكثر
 فهي عايلة ولا مرد فيها **فان اثنين** اي فالمسيلة من اثنين لو كان في المسيلة
سدسا لجنسين كجدة واخنة لان اصل المسيلة من ستة
 للجدة السدس واحد وللأخت السدس واحد ومجموعهما اثنان
 والباقي وهو اربعة يرد عليهما بالنسبة وقد استويا في الفرض
 فنزد المسيلة الى اثنين فكل واحد منهما نصف المال فضا
 ورم او المسيلة من **ثلاثة** اسهم لو كان فيهما **سدس** واحد كام واخنة
 لان اصل المسيلة من ستة للام السدس واحد وللأختين ^{الثلاث}
 اثنان ومجموع ذلك ثلاثة فنزد المسيلة اليها ويقسم المال ^{عليهن}
 اثلاثا بقدر سهامهن فيكون للام ثلث ولولدي الام ثلثا
 وذلك بالفرض والرد والمسيلة من **اربعة** اسهم لو كان في المسيلة
سدس ونصف كام وبنات لان المسيلة من ستة للام السدس
 واحد ولبنات النصف ثلاثة ومجموعهما اربعة فنزد المسيلة الى
 الاربعة فيكون للام الربع ولبنات ثلاثة ارباع وذلك بعد
 الرد والمسيلة من **خمسة** اسهم لو كان في المسيلة **ثلث ونصف** كام
 واخنة اثنتون او اب لان المسيلة من ستة للام الثلث اثنان

وللاخت النصف ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فنزد المييلة الى
خمس ونقسم المال عليهما اخصا بقدر سهامها فيكون للام خمس
وللاخت ثلاثة اخصا او كان في المييلة **ثلاثة اخصا** للمييلة
ايضا من خمسة كام واخ لام واخ لاب لان المييلة من ستة
للام السدس واحد وللأخ السدس واحد وللأخت ^{النصف} لاب
ثلاثة ومجموع ذلك خمسة فنزد المييلة الى خمسة ويجعل أصلا
للمييلة ونقسم المال بينهم اخصا بقدر سهامهم فيكون للام
خمس وللأخ كذلك وللأخت ثلاثة اخصا او كان في المييلة **سبعة**
ونصف كارب بنات وام لان المييلة من ستة البنات الثلاث اربعة
وللام السدس واحد ومجموع الفرضين خمسة فتجعل الخمسة اصل
المييلة بعد الدم ونقسم الارث بينهم اخصا بقدر سهامهم فيكون
للبنات اربعة اخصا ذلك وخمس للام وعلى الثالث بقوله **فان**
كان في المييلة مع القسم الاول وهو الجنس الواحد من يرد عليه
من لا يرد عليه وهو الزوج او الزوجة اعطى من لا يرد عليه
فرضه من اقل خارجة اي الفرض واحفظ الباء **انتم الباء** منه
على ذي سهم من يرد عليهم فان استقام عليهم **زوج وثلاث بنات**
اعطى الزوج فرضه وهو الربع من اقل خارجة وهو اربعة ثم قسم

اقسم الباقي بعد فرضه وهو ثلاثة على البنات الثلاثة لكل واحدة
واحد **والا** اي وان لم يستقم الباقي من مخرج فرض من لا يرد عليه
على من يرد عليهم **فان الباقي منه روسهم ضرب وفوروسهم**
في مخرج فرض من لا يرد عليه كزوج وستة للزوج الربع من
اقل خارجة يبقى ثلاثة للبنات وهذا ستة لا يستقيم عليهن ولكن
بينهما موافقة بالثلث فاضرب وفوروسهم وهو اثنان في
مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يكن ثمانية للزوج
اثنان يبقى ستة تقسم على البنات وان لم يكن بينهما موافقة بان
كان الباقي منه باين روس من يرد عليه **ضرب كل روسهم** اي المخرج
كزوجة في ستة للزوج الربع من اقل خارجة وهو واحد من اربعة
يبقى ثلاثة لا يستقيم على خمسة ولا توافق فيضرب كل روس البنات
وهو خمسة في مخرج فرض من لا يرد عليه وهو اربعة يبلغ عشرين
ومنها تقسم للزوج اربعة والباقي وهو خمسة عشر تقسم على البنات
لكل واحدة ثلاثة وسبعا في طريق معرفة اخراج بضرب كل فرد
وعلى القسم الرابع بقوله **وان كان مع القسم الثاني** وهو الجنس
فقط من يرد عليه **من لا يرد عليه** لان يكون جنسان او ثلاثة اخصا
لانه لا يوجد حكم الاستقراء مييلة فيهما اربع طوائف تكون

هي ردية فالحاصل انه اراد بالثاني بعضه لا كله ^ق قسم الباقي من
 مخرج فرض من لا يرده عليه ^{استقام} على مسئلة من يرده عليه ان الباقي عليهما فخرج
 المسئلة بلا ضرب كنزوجة واربع **حداوت** للزوجة الربع واقل
 بخارجة اربعة يبقى ثلاثة ومثله من يرده عليه من ثلاثة عدد
 السهام لان فيها سدس سائر ثلثا يستقيم ذلك عليهما للجدات
 السدس واحد وللأخوات لام الثلث اثنان ثم بعد تصحيحها
 بالاصول الاثني تصح من ثمانية واربعين سهما وجزسهما
 اثناعشر للزوجة اثناعشر والجدات كذلك وللأخوات
 اربعة وعشرون **والا** اي وان لم يستقم الباقي من المخرج على
 من يرده عليه ضرب جميع مسئلة اي من يرده عليه في مخرج فرض من لا
 يرده عليه فمما بلغ تصح منها المسئلة على الفريقين **كاربع زوجاوت جد**
وتسعين للزوجة الثمن واقل بخارجة ثمانية فلهن منها واحد يبقى
 سبعة ومثله من يرده عليه من خمسة عدد سهامه لان فيها سدس
 وثلثين وسبعة لا تستقيم على خمسة فاضرها في المخرج وهو ثمانية
 تبلغ اربعين ومنها تصح مسئلة الفريقين ثم اشار الى طرزي معرفة
 اخراج نصيب كل فريز بقوله ثم بعد ذلك يضرب سهام من لا
 يرده عليه بالغاما يبلغ في مسئلة من يرده عليه كذلك ويضرب سهام من يرده

يرده عليه فيما بقي من مخرج فرض من لا فاضرب واحدا وهو
 سهم من لا يرده عليه في مسئلة من يرده عليه وهو خمسة يكن
 خمسة للزوجات الاربع واطرب خمسة سهام من يرده عليه
 في الباقي من مخرج فرض من لا يرده عليه وهو سبعة يكن خمسة
 وثلاثين للجدات سبعة وللبنات ثمانية وعشرون **وتصح** على
 روس كل فريز **بالاصول** السبعة **الاثني** في حساب الفرائض
 ففي مسئلتنا للزوجات خمسة وعدد هن اربعة لا تصح عليهن
 ولا توافن وللجدات سبعة وهن ستة لا يصح عليهن ولا
 يوافن وللبنات ثمانية وعشرون وعدد هن تسعة لا يصح
 ولا يوافن فاجتمع معنا من الروس اربعة وستة وتسعة
 وبين الاربعة والستة موافقة بالنصف فيضرب نصف
 احدى في كامل الاخر يبلغ اثنى عشر ومن الاثنى عشر النصف
 موافقة بالثلث فنضرب ثلث احدى في كامل الاخر يبلغ
 ستة وثلاثين وهذا جز والسهم فنضربه في الاربعين يبلغ
 القوا اربعمائة واربعين ومنها تصح كل منزلة ثمن من الاربعين
 اخذ مضر وباقي جز والسهم يخرج نصيبه للزوجات خمسة
 في ستة وثلاثين مائة وثمانين لكل واحدة خمسة واربعون

والجداث سبعة في سنة وثلاثين ما بين اثنين وخمسين لكل
واحدة اثنان واربعون وللبناث ثمانية وعشرون في سنة
وثلاثين تبلغ الفا وثمانية لكل واحدة مائة واثناعشر ^{على} وقس
ذلك ولا يتصور في باب الرد الانكار على ثلاثة اجناس الا اذا
كان فيما زوجات فان قلت لم لم تعتبر الموافقة من مابقي من
مخرج فرض من لا يرد عليه وبين مسئلة الجنين من يرد عليه
وقد اعتبرت المماثلة والمباينة قلت لان مابقي من مخرج ^{فرض}
من لا يرد عليه ما واحد او ثلاثة او سبعة لان فرض من لا يرد
عليه اما النصف او الربع او الثمن ومسئلة من يرد عليه اما اثنان
او ثلاثة او اربعة او خمسة كما عرفت ولا موافقة من شي منها
اصلا فلذلك لم يذكرها المصنف رحمه الله تعالى واعلم ان اصول
المسايل التي فيها من لا يرد عليه سنة اثنان واربعة وثمانية ^{سنة}
عشر واثنان وثلاثون واربعون وتنفذ هذه المسايل ^{بعدة} بالاثني عشر
الاخير وتنفذ المسايل التي ليس فيها من لا يرد عليه باصليين
وهما ثلاثة وخمسة وستة كان في اصليين وهما اثنان ^{بعدة} واثني عشر
فقد تلخص من هذا ان اصول الرد على ما عليه الجمهور ثمانية
وهي ٣ و ٣ و ٣ و ٣ و ٣ و ٣ و ٣ و ٣ امثلة الاصول الستة على

على الترتيب المذكور زوج وام اصلها اثنان زوجة وام
اصلها اربعة زوجة و بنت اصلها ثمانية زوج و بنت
وام اصلها ستة عشر زوجة و بنت و بنت اصلها اثنان
وثلاثون زوجة و بنت و بنت ابن وام اصلها اربعون ^{والله}
اعلم **فصل** في توريث ذوي الارحام لما فرغ من بيان ^{الحوال}
اصحاب الفرائض والعصبات وكيفية توريثهم شرعا في بيان
توريث ذوي الارحام فان عامة الصحابة رضي الله تعالى
عنهم بتوريث ذوي الارحام وهو مذمونا وقال زيدان
ثابت رضي الله عنه لا ميراث لهم ووضع المال في بيت المال
المال وبه قال مالك والشافعي رحمهما الله لنا قوله تعالى
يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين فانه يقتضي
القسمة بين اولاد البنات للذكر مثل حظ الانثيين وقوله
تعالى للرجال نصيب مما ترك الوالدان والاقربون وللنساء
نصيب مما ترك الوالدان والاقربون فانه يقتضي ان
يكون لكل قرابة من الرجال والنساء نصيب من التركة ^{مما تركه}
القسم بين الحال والحالة واولادها اذا لم يكن لبيت ^{عصبة}
ولا جد من ذوي الفروض وقوله تعالى واولوا الارحام

بعضهم اولى ببعض في كتاب الله يتنصص القسمة بين العمة والخال
والحالة واوولادهم وقيل ثلث هذه الالة في ميراث ذوي
الارحام ولهذا نخت التوارث بالموالاة والمحنة التي كانت
مشروعة فشرعت لهم التوارث من غير فصل بين ذي رحم له فرض
او تعصيب اولى من له ذلك فتناول الكل واعرض عليه ان المولى
منه من له فرض او تعصيب بدليل قوله في كتاب الله لانه اذا
اطلق كتاب الله يراد به القرآن عرفا فينصرف اليه وايضا انما
ذكر فيه من له فرض او تعصيب واجيب بان المراد به في
الله بدلالة اننا لانعلم ان هذه الآية تاخرت عن اي الموارث
حتى جعلت عليها ولانه لا خلاف ان الجدة مستحق الميراث وليست
من ذكر في آية الموارث فدل على ان المراد بكتاب الله حمله
يدل عليه قوله صلى الله عليه وسلم كل شرط ليس في كتاب الله فهو
باطل اي ليس في حكمة لان غير ما ذكر صلى الله عليه وسلم من الايام
ليس بذكر في القرآن بل بعضها فيه وبعضه في السنة لانها
كتاب الله لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى ولقوله تعالى
وما اتاكم الرسول فخذوه وقوله تعالى واتبعوه وما روي
ابو امامة بن سويل رضي الله عنه ان رجلا روي رجلا منهم

بهم فقتله وايس له وارث الا خال فكتب عمر رضي الله عنه
ان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله ورسوله مولى من لكم
له والخال وارث من لا وارث له رواه احمد وابن ماجه
والترمذي وقال حسن وقال البزار وهذا احسن اسناد
يروي في هذا الباب وماروث عايشه رضي الله عنها ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الخال وارث من لا وارث
له رواه البخاري والطحاوي قال الحاكم صحيح على شرطهما
ونزاد ابوداود يريثه ويعقل عنه وماروي واسع بن خياط
ان ثابت بن الدحداح رضي الله عنه مات فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم لعاصم بن عدي هل تعلمون له فمك نبي
قال لا يا رسول الله بل كان ايتافينا اي غريبا فتزوج عبد المنذر
باخته فولد له ابو لبابة فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه
لابن اخنوخ اي لبانة بن المنذر رضي الله عنه رواه عبد الوهاب
والبيهقي وماروي الزهري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال العمة بنتزله الاب اذا لم يكن منهما اب والخال بنتزله الام
اذا لم تكن منهما ام رواه الحاكم وكان اصل القرابة سبب لانتفاء
الارث على ما بيناه الا ان هذه القرابة بعد من سائر القرابات

فناخرت عنها والمال متى كان له ستحق لا يجوز صرفه الى بيت
 المال ولان ساير المسلمين يدولوا اليه بالاسلام فقط وهو يدلي به
 والقرابة والمولى بمجتهدين او بالمراث من يدلي بمجته واحد
 كبنى الاعيان مع بنى العلات ولذلك ذهب على وان سعى
 وان عباس في اشهر الروايات عنه ومعاد بن جبل وابو الدرداء
 وابو عبيد بن الجراح والخلفا الاربعة فيما حكى عن القاضي في حقه
 بالخاء المجتبه انه قال لم يكن في بيت مال الخلفاء الراشدين
 وهم الخلفا الاربعة شئ من اموال الاموات الذين لم ذواها
 وافنى القاضي ابو خازم الخليفة المعتمد يرد اموال ذوي
 الارحام من بيت المال محتجا باجماع الصحابة على ذلك غير زيد
 ابن ثابت فامر المعتمد برد ما وحكى ان ابا سعيد البردي
 الله لما بلغه ان المعتمد قبل ما افق به ابو خازم وانه اتقد
 تضاه وكتب به الى الافاق انكر ذلك عليه وقال هذا فيه خلا
 بين الصحابة فقال ابو خازم لا اعد زيد اخلافا على الخلفا الا
 وكان يقول اذا اجتمعت الخلفا الاربعة على شئ كان اجماعا مجتبه
 لا يسمع تركه ذلك الخصافي اصوله في اخر باب القول بمن ينفذ
 اجماعهم ونقل عن ابي بكر رضي الله عنه قال لا اتأسف على شئ

شئ كما سفي على ان اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثلاث
 اخرها عن تويرث ذوى الارحام فاني لم اسمع من رسول الله صلى
 الله عليه وسلم ففهم شيا ولكن ورثتهم براي وعليه التراضا
 مرضى الله عنهم وبه قال ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن الحسن
 وشريح والشعبي والبخعي ومروق وعلمة من الاسود وطاوس
 والثوري وان ابى ليلى والحسن بن صالح واحمد بن حنبل ^{ويح}
 ابن راهويه ومحمد بن ادم وضار بن صرد ونوح بن دراج
 وغيرهم من الامة مرضى الله عنهم واعلم ان كل من قال بتويرث
 ذوى الارحام قال بالضرورة ولا والذي افنى به المحققون ^{عكس}
 من اصحاب الشافعي مرضى الله عنه ارث ذوى الارحام اذا
 ينظم امر بيت المال قال النووي رحمه الله قلت هذا هو
 الاصح والصحيح عند محققى اصحابنا وقال ابن سراقه هو
 قول عامة مشايخنا وعليه الفتوى اليوم في الامصار وقد
 تقدم بعض هذا في بحث بيت المال في اول الكتاب والراجح في
 كيفية تويرثهم عندهم مذهب اهل التنزيل وعليه فتوى
 اصحابه ثم اعلم اولان الفايدين بتويرث ذوى الارحام
 ثلاث فرق فرقة يسمون اهل القرابة وهم ابو حنيفة وصاحبنا

ومنه وعيسى بن ابا ن سموا بذلك لانهم يقدمون الاقرب فالأقرب
 والاقرب فالاقرب وفرقة يسمون اهل المنزل وهم الشعيبي
 ومسروق والنخعي ونعيم بن حماد وابو نعيم وابن ابي ليلى والنخعي
 ويحيى بن ادم والحسن بن زياد وهو مذهب علي وابن مسعود
 سموا بذلك لانهم ينزلون المدي منزلة المدي به في الاستحقاق
 وفرقة يسمون اهل الرحم منهم نوح بن دراج وحيش بن عيسى
 سموا بذلك لانهم سوا بين القرب والبعيد والذكر والانثى
 فموتوا الرحم وعلقوا باصل الرحم وكل فرقة وجه وذكر
 ذلك يودي الى الاطئاب ثم عرف المصنف ذا الرحم بقوله
ذا الرحم كل قريب ليس هو بعصبة ولا ذي سهم فقولنا كل قريب
 كالجنس لدخول العصبات واصحاب الفرائض فيه وقوله ليس
 احراز عن العصبات وقوله ولا ذي سهم احراز عن ذوي الفروع
 لان ذا الرحم ليس له فرض مقدرة في الكتاب ولا في السنة ولا في
 اجماع الامة وحكمه انه يرث قربة كما يرث العصبة النسيبة لكن
عند عدم ذي السهم النبي كالام والبنت لان الر مقدم عليه لا
 السبي كالزوج والزوجة لعدم الرد عليهما فياخذ ما بقي بعد
 فرض احدهما **فان انفردت** ولم يوجد معه وارث غير **الزوجة**

اي استحق **جميع المال** المتروك لعدم المزاج كبنث البنت أو
 الام او بنت الاخ او العمة او الخالة **ويخرج** عند اجتماع عدد
 من صنف على حد **بقرب الدرجة** يعني بحجب الاقرب من اي
 صنف كان الا بعد منه ذلك الصنف كبنث بنت بنت بنت
 بنت هذا اولى لانها اقرب لان حكمهم كالعصبة كما تقدم لا
 كما قال في الاختيار شرح المختار ان من هو اقرب اليه
 الميت من اي صنف كان فهو اولى كبنث بنت بنت واب ام
 فهو اولى لانه اقرب وكاب اب ام وعمته او خالة فهي اولى
 اقرب لان هذا قول متروك يوهم انه المذهب وليس كذلك
 بل هو مدفوع بما قال في الاختيار ايضا بعد ذلك قال رضي الله
 عنه النيسابوري في فرائضه انه لا يرث احد من الصنف الثالث
 وان قرب وهناك احد من الصنف الاول وان بعد وكذا
 الثالث مع الثاني والرابع مع الثالث وهو المختار للفقهاء
 كما ساقى عند قوله ويقدم جزو الميت الى اخره ثم بعد
 بقرب الدرجة والاستواء فيما يرثون **بقوة القرب** يعني ان
 ذا القربايتين من ذوي الارحام اولى من ذي قرابة واحدة
 لان من كان ذا اقربايتين يزاد قوة بذلك كالعصبة مثاله

واذا كان لاب الميت جدان من جهتين وكذلك لامه فلقوم
 الاب الثلثان ولقوم الام الثلث ثم ما اصاب قوم الاب ثلثا
 له ابنته من جهة ابيه وثلثه لقربنته من جهة امه وكذلك ما
 اصاب قوم الام وروى الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ما
 اصاب قوم الاب كله لقربنته من قبل ابيه وما اصاب قوم
 الام فلقربنتها من قبل ابيها ايضا مثله اب ام اب اب
 واب اب ام اب واب ام اب ام واب اب ام ام فلا
 الثلثان وللآخرين الثلث ونص من تسعة للاول اربعة
 وللثاني اثنان وللثالث اثنان وللرابع واحد وعلى قول
 الحسن من ثلاثة ولا شيء للثاني والرابع ثم يعتبر **الترجيح** المذكور
 او لا في **ظرف** عند الاجتماع كما يعتبر ذلك **لوانف** كالتقدي
 وعند الاستواء في القرب والقوة والجهة ولم يكن بينهم ولد
 وارث او كان كلهم ولد وارث يقسم المال بينهم **للكبر** مثل **الخط**
الاستي كما في العصباء ويعتبر في القسمة **ان** الفروع وهم البنون
 والبنات المتساوون في الدرجة **ان** انفقت **الاول** وهم الاباء
 والامهات في صفة الذكورة والانوثة اتفاقا كما بنى
 ونبت بنت فالمال بينهما للذكر مثل حظ الانثيين بالاتفاق

بالاتفاق اعتبار ابدانها عند ابي يوسف والحسن واتفاق
 الاصول في الانوثة عند محمد **وكذا** يعتبر ابدان الفروع
 المتساوون في القرب والقوة والجهة **ان** انفقت الاصول المد
 بها في الصفة **عند ابي يوسف** في قوله الاخير والحسن بن زياد في
 رواية عنه وهو رواية شافعية عن ابي حنيفة رضي الله عنه
 ووجهه ان الميراث انما هو للفروع **فوجب** ان يعتبر ابدانهم
 ويقسم عليهم كما في غيرهم ولا اعتبار باختلاف صفة الاصول
 كالاعتبار بصفة اختلاهم في الكفر والرق والقتل **وعند**
 ابن الحسن الشيباني **توخذ الصفة** **الا** او لا ويوجد **العدد** من
الفروع ثانيا بان تجعل الاصول متعددة ان كانت فردا
 متعددة على صفة نفسها حال القسمة **ويقسم** المال **على**
اول **البنين** ونفع فيما **الاختلاف** بين الاصول في الصفة محتجا باتفاق
 الصحابة رضي الله عنهم على ان للعمة الثلثين وللخاله الثلث
 باعتبار المدلى به ولو كان المعش في القسمة ابدان **للكبر**
 المال بينهما نصفين فبين ان المعش اول من يقع به الخلا
 لان عند الاتحاد لا يمكن **الترجيح** ولانا اجعنا ان احدهما
 لو كان عصبته او صاحب فرض فهو اولى من الاخر وانما

علم ان هذه الميئلة تشتمل على اثني عشر شخصا من ذوي الارحام
ثلاثة من البنين وتسعة من الاناث وكل هذه الاشخاص في درجة
واحدة لوقوعها في بطن سادس وليس فيهم ولد وارث فهي
عند ابي يوسف والحسن بن زياد تنقسم من خمسة عشر سهما وهو
اصلها لانا اذا حسبنا كل ابن بينين يصيب المجموع كخمس عشر
بنات لكل ابن سمان وكل بنت سهم واحد لانها يعتبر ان ابدا
الفروع عند الشاوي في القرب والفق والجحمة الففت الامور
او اختلفت وقد وجد ذلك في البطن الاخير وهو السادس
وعند محمد ينقسم الميئلة على خمسة اصول الاول ان ينقسم المال
على اول بطن اختلف والثاني يجعل الذكور طائفة والانا
طائفة اخرى فيقسم ما اصاب الذكور على اربعة اخلاف الذي
وقع في اولادهم والثالث اخصار الابدان ان لم يقع الكسر
فيهم فيجعل البنين ابنا واحدا ويسمى ابنا تقدير يا والرابع
اخصار السهام ان امكن مع عدم الكسر فنصيب البنين ابنا
تقدير يا والخامس عدم الاخصار يخاف ان يقع فيه الكسر فنجاء
الى الضرب ويراد العمل ففي هذه المسئلة ينقسم السهام عند محمد
على البطن الاول من خمسة عشر لان فيه ثلاثة بنين وتسع بنات

بنات ولا يمكن فيه اخصار الابدان لوجود الكسر فيه فنقسم
البنين الثلاثة الى ستة روس صار المجموع مع البنات خمسة عشر
راسا فجعلنا الميئلة من عدد رؤسهم فيكون للبنين ستة وبنات
تسعة ثم جعلنا الذكور طائفة وجعلنا ما اصابهم وهو ستة ثم
نظرنا الى اسفل من هذه البنين الثلاثة وجدنا بازايهم في البطن
الثالث ابنا وبنين قسمنا ستة عليهم للذكر مثل حظ الانثى
الان ثلاثة واعطينا البنين ثلاثة وجعلنا طائفة ثم دفنا
نصيب الان الى اخر فرع وعملنا البطن الى اخر الفروع متفقة
ثم نظرنا في طائفة البنات اعني البنين الذين في البطن الثالث
وجدنا بازايهما في البطن الخامس ابنا وبنات قسمنا الثلاثة
عليهما للذكر مثل حظ الانثى فنصفنا لابن اثنين وبنات
واحد او دفنا نصيب الابن الى اخر فرع وعملنا البطن من
الان الى اخر الفروع متفقة وكذلك نصيب البنات دفنا
الى اخر فرع وعملنا البطن من البنات الى اخر الفروع متفقة
فانتهى نصيب الابناء الى اخر فرع وعملنا على اختلاف صفاتهم
نظرنا في طائفة الاناث في البطن الثاني فوجدنا نصيبهن
تسعة وعدد هن كذلك ثم نظرنا في البطن الثالث الذي هو

اسفل من البطن الثاني فوجدنا بازايهن ثلاثة بنين وست بنات
فيكون المجموع مع بسط البنين اثني عشر راسا والتسعة التي
نصيبهم لا تنقسم عليهم ولكن بين التسعة والاثني عشر مائة
بالثلث فوجدنا الاثني عشر الى ثلثها وهو اربعة وضرنا الاربعة
التي هي فوق الروس في اصل المسيلة وهو خمسة عشر بلغ ستين
تصح المسيلة كل من له شيء من اصل المسيلة اخذ مضروبا في اربعة
كان لبنت بنت بنت بنت بنت الابن التي هي اخر فروعهم ثلاثة
من خمسة عشر ضرتها في المضروب وهو اربعة صارت اثني
عشر هي لها وكان لبنت بنت بنت بنت بنت الابن واحد
من خمسة عشر ضرتها في اربعة باربعة هي لها ثم نظرنا في
طايفه الاناث التسع في البطن الثاني فوجدنا نصيبهن من
اصل المسيلة تسعة ضرتها في المضروب وهو اربعة صار
سته وثلاثين ثم نظرنا في البطن الثالث فوجدنا فيه ثلاثة
بنين وست بنات بسطنا البنين ستة صار المجموع مع البنات
اثني عشر راسا فوجدنا ثمانية عشر للبنين وثمانية عشر للبنات
وجعلناهما طايفتين ثم نظرنا في البطن الرابع اسفل البنين
فوجدنا فيه ابنا وبنين فمنا الثمانية عشر بينهم للذكر
ثلاثة

وهو في فروعهم بنين وبنات
بنين وبنات بنين وبنات بنين
بنين وبنات بنين وبنات بنين
بنين وبنات بنين وبنات بنين

مثل خط الاثنيين فاعطينا الابن تسعة والبنين تسعة
ثم دفعنا نصيب الابن الى اخر فروعهم من البطن السادس
لعدم الاختلاف في فروعهم ثم نظرنا الى اسفل البنين من
البطن الرابع فوجدنا بازايهما في البطن الخامس بنين
فلا حاجة الى الفسحة ثم نظرنا الى اسفل منهما في البطن السادس
فوجدنا فيه ابنا وبنين فقسما التسعة عليهما للذكر مثل حظ
الانثيين فاعطينا الابن ستة والبنات ثلاثة ثم نظرنا الى
طايفه البنات الست من البطن الثالث فوجدنا بازايهن
في البطن الرابع ثلاثة بنين وثلاث بنات فبسطنا البنين
سته فيكون المجموع مع البنات تسعة روس فقسما عليهم
نصيب البنات الست وهو ثمانية عشر للذكر مثل حظ
الانثيين فاعطينا البنين الثلاثة اثني عشر والبنات الثلاثة
سته ثم جعلنا البنين طايفه والبنات طايفه اخرى ثم نظرنا
الى اسفل البنين من البطن الرابع فوجدنا بازايهم في البطن
الخامس ابنا وبنين فقسما نصيبهم وهو اثنا عشر عليهم للذكر
مثل حظ الانثيين فاعطينا الابن ستة والبنين ستة ثم
نصيب الابن الى اخر فروعهم من البطن السادس ثم نظرنا الى اسفل

طائفة البنات الثلاث من البطن الرابع فوجدنا بازايهم
 في البطن الخامس ابنا وبنين فقسمنا نصيبهم وهو ستة علمهم
 انصافا فاعطينا الابن ثلاثة والبنين ثلاثة ثم دفننا نصيب
 الابن الى اخر فروع من البطن السادس ثم نظرنا الى اسفل
 البنين من البطن الخامس وجدنا بازايهم في البطن السادس
 ابنا وبنات فاعطينا الابن اثنين والبنات واحدا فاذا جمعنا
 الانصاء جميعا كانت سنين سهما وهو المطلوب ويمكن تسمية
 هذه المسيلة بطريق اخر وهو ان يقال اصل المسيلة من خمسة
 عشر كما مر سنة للبنين وتسعة للبنات فقسمنا السنة على فروع
 البنين كما ذكرنا ثم نظرنا الى اسفل طائفة الاناث فوجدنا
 بازايهم في البطن الثالث ثلاثة بنين وست بنات فجعلنا
 كل بنين مثل ابن فصار المجموع كسنة بنين ونصيبهم تسعة
 ولا تنقسم التسعة علمهم بل بينهما موافقة بالثلث فصار ثلث
 عدد رؤسهم وهو اثنان في اصل المسيلة وهو خمسة عشر بلغ
 ثلاثين اعطينا البنين الثلاثة في البطن الاول اثني عشر دفننا
 الى اخر فروعهم كما مر ثم اعطينا البنات التسع في البطن المذكور
 ثمانية عشر وفي فروعهم في البطن الثالث ثلاثة بنين وست

وست بنات اعطينا البنين تسعة والبنات تسعة ثم جعلنا
 البنين الثلاثة طائفة ونظرنا الى اسفل منهم فوجدنا بازايهم
 في البطن الرابع ابنا وبنات فجعلنا البنين مثل ابن فلا تنقسم
 التسعة على اثنين بل بينهما مباينة فرضنا عدد الروس هو
 اثنان في تصحيح المسيلة وهو ثلاثون صارت سنين وثنا
 تصح المسيلة كما بينا ثم من له شيء من اصل المسيلة اخذ مضمونا
 في الذي ضرب فيها ولا يخفى عليك بقيه العمل ويمكن بيان
 هذه المسيلة بوجه اخر وهو ان يقال اصل المسيلة من خمسة
 عشر كما ذكرنا سنة للبنين وتسعة للبنات ثم جعلنا الذكور
 طائفة والاناث طائفة اخرى فقسمنا السنة على البنين في
 البطن الاول فانقسمت ثم نظرنا اسفل منهم في البطن الثاني
 فلم يجد اخلافا لمحض الاناث فيه ثم وجدنا بازايهم في
 البطن الثالث ابنا وبنين فجعلنا الابن كبنين فصار
 فيه اربعة رؤس ولا تنقسم السنة علمهم ولكن توافقتهم
 فزاد الروس الى نصفهم وهو اثنان فرضنا في اصل المسيلة
 وهو خمسة عشر صارت ثلاثين لطائفة الذكور من الاصل ستة
 تضرب فيما ضربت فيه المسيلة يكن اثني عشر قمنا ذلك على الابن

والبيس فكان للابن سنة ولبنين ستة ثم رجعا الى البناء
التسع في البطن الاول وطن من الاصل تسعة تضرب فيما ضرب
الميله فيه مكن ثمانية عشر ثم نظرا الى ما هو اسفل من يد
فلم يجد بازايهن في البطن الثاني اخلافا لان ما فيه انوشه
محض ووجدنا في البطن الثالث بازايهن ثلاثة سنين وستين
بأثنى عشر واسا لا ينقسم الثمانية عشر عليهم لكن بين الروس والنيب
موافقه بالسدس افناخذ سدس الروس وهو اثنان نصفهما
في تصحيح المسئلة وهو ثلاثون تبلغ سنين ومنها تصح المسئلة
كل من لا شيء في المسئلة اخذ مضروبا في اثنان كافرناه ولا
يشكل بقية العمل ويحصل للورثة القدر المكتوب تختم بالرق
الهندي وتصحيح المسئلة المذكورة ينصهر قسمها من الجوانب الاربعة
من الاعلا الى الاسفل ومن الاسفل الى الاعلا من ستين واصلا
من خمسة عشر وكذلك من الايمن الى الايسر لكن اصلها على هذا
بالاختصار من اربعة على قول الامام محمد وتصح من سنة ومنها
قول الامام ابي يوسف والحسن بن زياد اصلها من ستة ومنها
تصح لان البطن الاخر فيه ست بنات وامان الايسر الى الايمن
فاصلها من سبعة عند محمد عدد دروسهم في البطن الذي وقع فيه

فيه الاختلاف وتصح من احد وعشرين سهما وعند ابي يوسف
والحسن بن زياد اصلها من ثمانية عدد دروس الفروع في البطن
الاخير ومنها تصح ويمكن ان يقال اجمالا تصح هذه المسئلة
يتصور من الجوانب الاربعة كاعلت وتصحيحها على قول محمد بن
الجانب الذي فيه ثلاثة سنين مرتين في البطن الاول من ستين
واصلها من خمسة عشر ومضروبا من سنة في خمسة تبلغ ثلاثين
ومرة اثنان في الثلاثين حتى تبلغ سنين ومن الجانب الايمن الذي
في بطنه الاول اثنان تقع من ستين واصلها من اربعة ومضروبا
من ثلاثة في خمسة تبلغ خمسة عشر وهي في اربعة تبلغ سنين
ومن الجانب الايسر الذي في بطنه الثاني ابن واحد تصح من
احد وعشرين واصلها من سبعة ومضروبا من واحد ثلاثين
في سبعة تبلغ واحد وعشرين **ويقول** الامام محمد بن الحسن الشيباني
يقضي في جميع تورث ذوى الارحام وهو اشهر الروايتين
عن الامام ابي حنيفة رضي الله عنه وبه يفتي كذا قال الشيخ سراج
في شرح فرائضه وقال في الكافي وقول محمد بن ابي ابي
عن ابي حنيفة رضي الله عنه في جميع ذوى الارحام وعليه الفتوى
وقال الامام الاسيحايني في المبسوط قول ابي يوسف اصح لانه

الباقية من اصل الميعة في المضروب فيه تكن ثلاثة منها
 لبنت ابن بنت البنت لانه نصيب ابيها وثلاثة لابني بنت
 البنت نصيب امها لا يصح ذلك عليهما انصافا ولا يوافق في ضرب
 عدد روسهما وهو اثنان في حاصل الميعة وهو اربعة عشر فتح
 حينئذ من ثمانية وعشرين كل من له شيء من حاصل الميعة اولا
 اخذ مضروبا في اثنين فلبنت بنت ابن البنت ثمانية مضروبة
 في اثنين تكن ستة عشر ولبنت ابن بنت البنت ثلاثة مضروبة
 في اثنين تكن ستة ولا ياتي بنت بنت البنت ثلاثة في اثنين تكن
 ستة فاذا اجتمعت الانصاف بلغت ثمانية وعشرين وبذلك
 بيان هذه الميعة على قول محمد بوجه اخر وهو ان يقال ان
 الميعة عند من سبعة في البطن الثاني الذي فيه ابن بنت
 ثم جعلنا الابن طايفه وله اربعة وجعلنا البنين طايفه اخر
 ولها ثلاثة ثم نزلنا الى ما هو اسفل منهما بدرجة في البطن الثاني
 فوجدنا بازاياها ابنا ليس في فرعه تعدد قدرناه بنين ومن
 بينه بنت وفي فرعها بنتان فقد اجتمع معا اربعة روس وثلاثة
 منكسة على الاربعة فنضرب عدد روسهم وهو اربعة في اصل
 الميعة وهو سبعة تبلغ ثمانية وعشرين للابن في البطن الثاني

الثاني اربعة مضروبة في المضروب وهو اربعة تكن ستة عشر
 تعطى للبنين اللتين هما اخر فروع وطايفة البنين اللتين
 هما من الابن ثلاثة مضروبة في اربعة تكن اثني عشر لكل
 واحدة منهما ستة تعطى لآخر فروع وكل منهما وعند اخي
 حينئذ على ما قاله العنابي يكن اصل الميعة من اربعة عدد
 روس الابن والبنين في البطن الثاني من غير اعتبار عدد
 الفروع للابن اثنان وللبنتين اثنان ثم جعلنا الابن طايفه
 ودفعنا حصته لفرعيه وجعلنا البنين طايفه ونزلنا
 الى اسفل منهما بدرجة وجدنا بازاياها ابنا وننا وطا من اصل
 اثنان على ثلاثة لا تقص ولا توافق ضربنا الثلاثة في اصل الميعة
 وهو اربعة بلغ اثني عشر ضربناها في يد فرعي الابن وهو اثنان
 في المضروب في الميعة وهو ثلاثة بلغ ستة اعطيناها
 لفرعيه وهما البنان في البطن الاخير لكل واحدة ثلاثة ثم
 ضربنا ما في يد البنين اللتين في البطن الثاني وهو اثنان
 في المضروب في الميعة وهو ثلاثة تكن ستة وجعلناهما
 طايفه ثم نزلنا اسفل منهما بدرجة فوجدنا في البطن الثاني
 ابنا وننا بثلاثة ولها ستة على ثلاثة للابن اربعة اعطيناها

لغيره وهو البنث في البطن الرابع وللبنت اثنان اعطيناها
 لغيرها وهما البنات في البطن الرابع لكل واحد منهما ثم
 اعلم بان اصناف ذوى الارحام بالاستقلال اربعة صنفين
 الى الميت وهم اولاد البنات واولاد بنات الابن وصنف ينتمي
 اليهم الميت وهم الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات
 وصنف ينتمي الى ابوي الميت وهم اولاد الاخوات كلهن وبنات
 الاخوة كلهم واولاد الاخوة لام وصنف ينتمي الى جدي الميت
 او جدته وهم الاعمام لام والعمات مطلقا والاخوال
 والخالات فهولاء وكل من يدعى بهم من ذوى الارحام قبل
 الاصناف خمسة باعتبار اولاد الصنف الرابع ولهذا فرق
 له الساجي في فرايضه فصلا على حد حق قال في شرحه
 اصناف خمسة ثم قال بعد ذكر الاصناف الاربعة المذكورة
 والصنف الخامس عمات الاباء والامهات واخوالهم و
 وحلاتهم وبنات الاعمام واولاد هولاء وقبل الاصناف
 ستة باعتبار حجة عمومة ابوي الميت وخولتهما واولادهم
 وباعتبار حجة عمومة ابوي ابوي الميت وخولتهما واولادهم
 ثم اعلم ان جملة ذوى الارحام في الدرحة العليا من كل

كل صنف تبلغ خمسين نفرا من الصنف الاول اربعة
 وهم ابن بنت وبن بنت وابن بنت ابن وبن بنت ابن
 ومن الصنف الثاني ايضا اربعة وهم اب الام وام
 اب الام ومن جانب الاب اب ام الاب وام اب ام الا
 ومن الصنف الثالث عشرة وهم اولاد الاخوات ذكورا
 واناثا وهم ستة وبنات الاخوة ثلاثه وان الاخ لام
 ومن الصنف الرابع عشرة ايضا عمه لاب وام وعمه لا
 وعمه وعم لام فهولاء اربعة وستة من الاخوال والخال
 لابون او لاب او لام بجملة هولاء ثمانية وعشرون واولاد
 الصنف الرابع ذكورا واناثا عشرون لانهم عشرة واولادهم
 ذكورا وانثى عشرون ومنهم بنت عم لابون وبن عم لابون
 المجموع خمسين بهذا الطريق ويقدم في استحقاق الميراث **جزو**
الميت وهو الصنف الاول **وهو اولاد البنات ذكورا واناثا واولاد**
بنات الابن كذلك وان سفلن على بقية الاصناف لان قرابة الولا
اقراب من غيرهما يقدم بعد جزو الميت **اصله** وهو الصنف الثاني
وهو الاجداد الفاسدون والجدات الفاسدات وان علوا ثم يقدم
اصله جزو ابية اي اب الميت وهو الصنف الثالث **وهو**

اولاد الاخوات كل من **واولاد الانثى لام** ذكورا واناثا وبنات
الانثى كلهم ثم يقدم بعد جزوا بيبه **جزو صب** اي جد الميث
وهو الصنف الرابع **ومع النعم** مطلقا **والخالات والافعال** كذلك
والاعمام لام وبنات **الاعمام** كلهم واعلم ان في ترتيب الاصناف مرقا
مشهورين عن ابي حنيفة رضي الله عنه الاول روى ابو ثعلبان
الجورجاني عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان
اقرب الاصناف واوليهم بالميراث الصنف الثاني ثم
الاول ثم الثالث ثم الرابع والثانية روى ابو يوسف
والحسن بن زياد عن ابي حنيفة رضي الله عنه وان سماعة
عن محمد بن الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان اقرب الاصناف
واوليهم بالميراث الصنف الاول ثم الثاني ثم الثالث
ثم الرابع كترتيب العصبا وهذا هو المأخوذ به للفقهاء
وقال في الاختيار شرح المختار ان المختار للفقهاء والمعول
عليه من جهة مشايخنا تقديم الصنف الاول مطلقا ثم الثاني
ثم الثالث ثم الرابع وهكذا ذكر الاسناد
الكوفي في فرايضه انتهى وقال في الترتيب في فرايضه
والصنف الاول وان بعد اولى من الثاني وان قرب ثم

ثم الثاني ثم الثالث ثم الرابع وقال ابو المعالي في التهمة
واولهم بالميراث الصنف الاول وان بعد وقال في
الظهيرية واولهم بالميراث الصنف الاول وان بعدوا
على هذا انظر اهرث عباس المحققين وقال ابو يوسف
ويحمد الصنف الثالث اولى من الثاني لانهم اولاد عصبته
او ذى سهم والاصل في ذوي الارحام اذا استوفوا في
الدرجة ان يقدم ولد الوارث ولا يفي حنيفة رضي الله عنه
ان الصنف الثاني له زكاة اتصال باعتبار الجسدية لانهم
اصوله وزكاة القرب اولى بما ذكر لان علة الاحتقان
القرب والعلة تشرح بالزكاة عن جسدتها في الظهيرية
والفقهاء على قول ابي حنيفة رضي الله عنه وقال الامام
العتاشي في فرايضه ان الاجداد وان علوا مقدمون على
اولاد الاخوات وان قربوا عند ابي حنيفة رضي الله عنه
والفقهاء على قوله **فتر** يقدم بعد ذلك **اولادهم** اي اولاد الصنف
الرابع ومن يولد بهم والحكم بينهم كالحكم في الصنف الاول
اعني اوليهم بالميراث اقربهم الي الميث من اي جهة كان معنى
سواء كان الاقرب من جهة الاب او من جهة الام فانه اذا

كان اقرب فهو اولى بالحدث الجدة او اخلفت فالاول كبنث
 العملة لاب وام اولى من بنث ابن العم لاب وام وكبنث
 الخالة لاب وام اولى من بنث ابن الخال لاب وام والثاني
 كبنث العملة اولى من ابن ابن الخالة وكبنث الخالة اولى
 ابن ابن العملة وان استنوا في القرب وكان جهة قرابتهم
 متحدة فمن كان له قوة القرابة فهو اولى بالاجماع كبنث عم
 لاب وام اولى من بنث عم لاب وكبنث عملة لاب وام او
 من بنث عملة لاب وكبنث عملة لاب اولى من بنث عملة او
 بنث عم لام وان استنوا في القرب والقرابة فولد العملة
 اولى كبنث العم وابن العملة كلاهما لاب وام او لاب المال
 كله كبنث العم في صورتين ولو كان احدهما لاب وام والا
 لاب المال كله لمن كان له قوة القرابة في ظاهر الرواية كبنث
 عملة لاب وام وبنث عم لاب فقط فالمال كله كبنث العملة
 قياسا على خاله لاب مع كونها ولد ذى الرحم هي اولى لقوة
 القرابة من الخالة لام مع كونها ولد الوارث لان التزج
 لمعنى في الذات وهو قوة القرابة اولى من التزج لمعنى في
 غيبة وهو الادلاء بالوارث وقال بعضهم المال كله في هذا

كله في هذا المثال لبنث العم لاب لكونها ولد العصبية والاول
 ظاهرا الرواية وبه نفى وان استنوا في القرب ولكن اختلف
 خير قرابتهم لا اعتبار لقوة القرابة ولا لاولاد العصبية
 في ظاهرها الرواية قياسا على عملة لاب وام مع كونها ذا
 القرابتين وولد الوارث من المجتدين هي ليست باولى من
 الخالة لاب لكن الثلثان لمن يدلى بقرابة الاب وكبنث
 فيهم قوة القرابة ثم ولد العصبية والثلث لمن يدلى بقرابة
 الام ويعتبر فيهم قوة القرابة لحسب لان العصبية لا تقيس
 من هو اعم ثم عندنا في يوسف ما اصاب كل فروع يقتسم على
 ابدان فروعهم مع عدد الجحاث في الفروع وعند محمد
 المال على اول بطن اختلف فيه مع اعتبار عدد الفروع
 والجحاث في الاصول كافي الصنف الاول كاي بنث عملة
 لاب وبنثي ابن عملة لاب هي ايضا بنث بنث عم لاب وكبنثي
 بنث خالة لاب واي بنث خالة لاب هي ايضا ابنا
 بنث خال لاب بهذه الصورة

عند ابو يوسف من ٣
 عند محمد من ٣
 عم لاب عم لاب عملة لاب خالة لاب خالة لاب خال لاب
 بنث بنث بنث بنث بنث بنث
 ابني ابني ابني ابني ابني ابني

فعند اى يوسف اصل المسيلة من ثلاثة ثلثان وهما اثنان
 لقربة الاب وثلث وهو واحد لقربة الام وتصح من ثلاثين
 لان ما اصاب فريز الاب اثنان واعدادهم مع اعتبار العد
 العدد والبحاث في الفروع اربعة لانا حسبنا البنين
 اربعا ثلثان من جهة ابن العم لآب وبنان من جهة
 بنت العم لآب ثم اخضنا الروس فجعلناها مثل ابين
 اخرين واثنان لا يستقيمان على اربعة بل منهما موافق
 بالنصف فردنا عدد الروس الى النصف وهو اثنان وثنا
 اصاب قربة الام واحد وابداهم مع اعتبار العدد والها
 في الفروع خمسة لانا حسبنا الابن اربعة بنين اثنان
 من قبل ابن الخالة لآب وابنان من قبل بنت الخالة لآب
 وحسبنا البنين للاخضار ابنا واحدا والواحد لا يستقيم
 على الخمسة فتركنا الخمسة محالها ثم نظرنا بين الروس والرو
 اعنى بين الاثنين وفوز روس فريز الاب والخمسة عدد روس
 فريز الام فوجدنا بينهما مابينه فرضنا احدها في الآخر حصل
 عشرة فرضناها في المسيلة وهو ثلاثة صارت ثلاثين ومنها
 تصح المسيلة ثلثاها عشرون لقوم الاب منها عشرة لآبى

لآبى بنت العم لآب وعشرة للبنين وثلثها عشرة لقوم
 الامام ثمانية لابنين واثنان للبنين وذلك ظاهر
 الرواية وعند محمد اصل المسيلة من ثلاثة ايضا ثلثاها
 لقربة الاب وثلثها لقربة الام وتصح من ستة وثلاثين
 لانا قسمنا على اول بطن اخذت فيه مع اعتبار عدد
 الفروع والبحاث فنظرنا في فريز الاب حسبنا العم لآب
 عيين وهما كاربوع عات وحسبنا كل واحد من العيين لآب
 عتين لانها ياخذان العدد من الفروع فالجميع ثمانية
 قد اخضنا الروس بان جعلنا العم الذى هو كاربوع عات
 عما واحدا والاربع الباقية عما واحدا او اعطينا العم
 من الثلثين وهما اثنان واحدا والعينين اللتين جعلنا
 لعم واحد واحدا ثم نظرنا في فريز الام حسبناهما ايضا
 ثمانية لان الخال لآب ياخذ العدد من الفرع فيصير الخالين
 وهما كاربوع خالات وكل واحد من الخالين ايضا واحد
 العدد من الفروع فنصير الخالين فيكون الجميع ثمانية
 قد اخضنا الروس بان جعلنا الخال الذى هو بنزله اربع
 خالات خالا واحدا والاربع الباقية بنزله خال اخر

والبلث الذي هو واحد لا يستقيم عليهما ضربنا عدد هاء في
اصل الميله وهو ثلاثة صار ستة اعطينا فروق الاب
اربعة ودفعنا اثنين الى العم لآب وجعلناه مثل طايقة
ودفعنا نصيبه الى اخر فروق عم الى ابني بنت العم لكل
واحدة واحد ودفعنا اثنين الى العم لآب وجعلناه
مثل طايقة ثم نظرنا الى اسفل العمين فوجدنا ابنا بمنزلة
ابنين لانه ياخذ العدد من الفروع ويتأ بمنزلة بنين
كذلك ثم اخضرننا فجعلنا البنين بمنزلة ابن فالجوع
ثلاثة قمتا نصيب العمين وهو اثنان على الثلاثة فوجدنا
بينهما مباينة فتركنا الثلاثة محالها ثم اعطينا فروق الام
اثنين ودفعنا واحد الى الخال وواحد الى الخالين
وجعلنا الخال مثل طايقة والخالين مثل طايقة ودفعنا
نصيب الخال الى ابني بنته فلا يستقيم عليهما فتركنا الا
محالها ثم نظرنا الى اسفل الخالين فوجدنا ابنا بمنزلة
ابنين ويتأ بمنزلة بنين كذلك ثم اخضرننا فجعلنا البنين
بمنزلة ابن فالجوع بمنزلة ثلاثة بنين وواحدة لا يستقيم
عليهم فتركناهم محالهم ثم نظرنا بين الروس والروس

اعني الثلاثة والاثنين وجدنا بينهما مباينة فرضنا اثنين
في ثلاثة حصل ستة ثم ضربنا السنة في اصل الميله وهو
ستة ايضا صار ستة وثلاثين ومنها تصح الميله كان
لفروق الاب اربعة من اصل الميله ضربناها في المضروب
وهو ستة صار ستة اربعة وعشرين ثم ضربنا نصيب بنتي
بنت العم لآب من جهة العمه وهما اثنان في المضروب
صار اثني عشر اعطينا كل واحد ستة اسهم وضربنا
نصيبهما من جهة العمه وهو واحد في المضروب صار ستة
اعطينا كل واحد منهما ثلاثة فيكون لكل واحد منهما
تسعة اسهم وضربنا نصيب ابني بنت العمه وهو واحد
في المضروب صار ستة اعطينا كل واحد منهما ثلاثة ثم
جمعنا المجموع فصارت اربعة وعشرين وقد كان الفرق
الام من اصل الميله اثنان ضربناها في المضروب حصل
اثنا عشر فرضنا نصيب ابني بنت الخال وهو واحد في
المضروب صار ستة اعطينا كل واحد منهما ثلاثة وقد
كان لفروع الخالين واحد ضربناها في المضروب صار
ستة اعطينا ابني ابن الخالة اربعة لكل واحد اثنان

واعطينا بنقش الخالة اثنين لكل واحدة واحد فيكون
للأبنين عشرة واذا جمعنا الانصباء صارت ستة وثلاثون
كما هو اصل الميلاء ويمكن تصحيح هذه الميلاء بوجه اخر
يودي في الاخر الى ستة وثلاثين كالا يخفى والكفينا هذا
المثال عن غير خوف من الاطالة ولا حاجة الى تكثير الامثلة
اذ ليس الادراك بكثرة النظائر فالفهم الذي يذكر كمنظر
واحد ما لا يدركه البليد بالف شاهد ولما بين حكم الاعمال
لأمر والموث والاختوال والخالات واولادهم من جهة الميت
اراد ان يبين حكم هؤلاء من جهة اب الميت وامه فقوله
يقدم جز وجد ابية اي الميت او جزوء جد امه وجماع **عالم الاب**
وعالم الام وخالقها اي الاب والام وخالقها وخالقها **الاب**
لام و**اعمال الام** مطلقا و**عالمها** اي الاب والام
واولاد اعمال الام وهؤلاء واولادهم صنف خاص من ذوي
الارحام فاذا انفرد واحد منهم استحق جميع المال لعدم التزام
وان اجتمعوا وكان جيز قرايتهم يتخذ اقل اقوى منهم او
ذكر كان او انثى وان كانوا ذكورا واناثا واستنوت
قرايتهم فللمذكر مثل حظ الانثيين وان كان جيز قرايتهم

قرايتهم مختلفا فالثلثان لقراية الاب والثلث لقراية
الام ثم ان لم يوجد هذا الصنف من ابوي الميت ينتقل
هذا الحكم بعينه الى اولاد هذا الصنف من ابوي الميت
فيكون اولهم بالميراث اقربهم الى الميت وان استنوتوا
له قرة القراية فهو اولي اذ كان جيز قرايتهم متخذا والامثلة
لمن يدلي بقراية الاب والثلث لمن يدلي بقراية الام ثم ان لم
يوجد اولاد هذا الصنف من ابوي الميت ينتقل هذا الحكم
بعينه الى جهة عمومة ابوي ابو الميت وخوالة ابوي ابوي
الميت ثم ان لم يوجد من ابوي ابوي الميت ينتقل هذا الحكم
بعينه الى اولاد هذا الصنف من ابوي ابوي الميت ولم
جرا وقد تركنا الامثلة لهذا المصدر لان علمك بما قد
سبق يعطيك من الامثلة ما شئت ومن لم يستغنى لمصباح
لم يستغنى بمصباح **فصل** في توريث الفرق والهدى
وذي القربتين والمجوس والمحل وقدم الكلام على الاولين
فقال **والفرق** جمع غريق وهم جماعة من الاقارب غرقوا
معاً في اليم مثلاً **والهدى** جمع هديم بمعنى المنقول بينهما وهم
جماعة اهدم عليهم حايط او سقف فاقوا جميعاً فاحواهم

في توريث الزوج والتميم وذي
القربتين والمجوس والمحل

خمسة أحدها ان يعرف سبق موت أحدها ولم يلنس
فيرث الثاني الاول ثانيها ان يعرف التلاحق ولا يعرف
غير السابق ثالثها ان يعرف وقوع المنتين معاً رابعها
ان لا يعرف شئ في هذه الصور الثلاث لا يرث أحدها
من صاحبه شيئاً وهذه الصور الثلاث ثلثها قول المصنف
رحم الله تعالى بقوله **اذ لم يعلم ايهما مات اولاً** منصوب على
الجال اي حال كونه اولاً حينئذ جعلوا كأنهم ماتوا معاً
تيسيراً للامور عند الوقوف عليه ولعدم المزج فجعل
موت كل واحد منهم مع موت الآخر ومقارناته خامسها
ان يعرف موت أحدها اولاً بعينه ثم اشكال من بعد ذلك
وسياق الكلام عليه نفلاً عن الاختيار وغيره فرب
يقسم ماله كل واحد من الغرق والهدى على ورثته وهكذا
الحكم في كل جماعة ماتوا ولا يدري ايهما مات اولاً وكانوا
متوازيين كالفتى جمع فتيل بمعنى مفعول وهم جماعة قد
قتلوا في معركة ولم يعلم ايهما قتل اولاً وكانوا جميعاً حرقوا
بمعنى المفعول ايضاً وهم جماعة احترقوا بنار ولا يدري
ايهم مات اولاً وجماعة من الورثة تشنوا في بلاد ثانية

ثانية فأتوا ولم يعلم موت السابق منهم وغر ذلك **ولا يرث بعض**
الورثة **الاموات من بعض** اي من مات معه بذلك الباب وهذا هو
المعتمد المختار للفتوى عند اصحابنا وهو قول عامة الصحابة
رضي الله عنهم قال الزهري مضى السنفان يرث كل ميت وارثه
الحق ولا يرث المولى بعضهم بعضاً وعن ابي بكر الصديق رضي الله
عنه انه قضى بذلك في اهل الشام وعن زيد بن ثابت مثله كان
ذلك يوم الحرة رواه عبد الرزاق وعن علي رضي الله عنه مثله
قول زيد وان ابا بكر وعمر رضي الله عنهما امران زيد ابداً ذلك
وعن راشد بن سعد وحكيم ابن عمير وعبد الرحمن بن عوف
مثله رواه الطبراني وعن يحيى بن سعيد ان قتلى اليمامة
وصفين والجل والحرة لم يرث بعضهم من بعض رواه سعيد
ان منصور وبه قال مالك والشافعي رضي الله عنهما واما
حينئذ هذا لان مذهب العزق واخذ الحثين والاشتر عن صنف
التعدين اقضى اصحاب سيد الطيلى ان الزهراء وجد الحثين
وقال ان مسعود وهو واحد الروايتين عن علي رضي الله عنه يرث
بعضهم من بعض الاما ويرث كل واحد منهم من مات صاحبه
فانه لا يرث ذلك بل يبقى ذلك له والا يلزم ان يرث كل

واحد من مال نفسه وذلك فاسد ولا بد احتمال موتهما معا واحتمل
تقدم احدهما واحتمل باخه فوقع الثلث في استحقاق الميراث
واستحقاق الاحياء متيقن فلا يعارضه الشك ولان احدا
اذا جعل حيا ليرث صاحبه لا يصح جعله ميتا ليرثه الاخر
للمتناهي وهو ان يفدر المرء حيا وميتا في حالة واحدة ولانا
حين اعطينا احدهما ميراث صاحبه فقد حكمنا بحيوته فيما
يرث من صاحبه ومن ضرورته الحكم بوث الاخر قبله والثابت
بالضرورة يتقدر بقدرها فلا يبعد واموضعها وان مبني
الميراث على اليقين لان يثبت الاستحقاق هذا الا لان
سبب الاستحقاق بقاء حيا بعد موت الاخر وهو لا يعلم
يقينا وانما يعرف بطريق الظاهر والاستصحاب لان ما
عرف بثواره فالظاهر بقاءه ولكن هذا البقاء لعدم
المزيد لا للبقى ولانا اذا لم يتيقن سبق احد الامرين على
الاخر نجعلهما كأنهما مانا معا من حيث الحكم قياسا على
نكاح الاثنين وقفا ولم يدرك الاول من العقد جعله
كأنهما وقعا معا فيفسد النكاحان فعلى هذا الموضع لا يخون
ولكل واحد منهما تسعون دينار وخلف بنتا واما وعما

وعما فعند عامة العلماء نضم ترك كل واحد منهما بين الاحياء من
ورثته بمعنى البنث والام والعم على سنة فيكون للبنث النصف
خمس واربعون دينار والام السدس خمسة عشر دينار والباقي
وقدر المثلثون دينار للعم ولا يرث احد الاخرين من الاخر
شيء وعند ابن مسعود وعلى احد الروايتين عنه كذلك الا
ان الباقي وهو المثلثون دينار للاخ ولا شيء للعم ثم نضم المثلثون
بين البنث والام والعم على سنة كما تقدم فيصير للبنث سبتون
وللام عشرون وللعمة عشرة والصحيح قول العامة وفي الاخير
شرح المختار وان علم موت احدهما او لا يدري ايها
هو اعطى كل واحد اليقين ووقف الشكوك حتى يبين او يصطحا
ومثله في شرح السراج للصنف وتبعه بعض شراحها وليس
ذلك بصحيح وهو قول الشافعية ولا يساعده عندنا رواية
ولا دلالة قال في المبسوط وكذلك اذا علم ان احدهما مات
او لا يدري ايها هو لتحقق التعارض بينهما فيجعل كأنهما
مانا معا وقال في المحيط وكذلك لو تقدم موت احدهما الا
انه لا يدري المتقدم من المتأخر لان سبب الارث ثابتا للثابت
منها لكن المستعمل محمول فقدر الاثبات لاحدهما وصار كما

لوا عنوا احدى امتيه بعينها ثم نسيها الا يحل له وطيبها بحالة
المملوك وقال في الارفاد لومات احدى قبل الاخر واشكل
السابق جعل لكانهما ماما معا فالكل واحد لورثته الا حياء
ولا يرث بعض الاموات من بعض هذا مذهب ابي حنيفة رضي الله
عنه انتهى ولو اقام ورثته كل واحد منهم بينه ان اباه مات في
سقطت البنات ولم توارثوا عنه عند ابي حنيفة رضي الله
وكذلك لو ادعى ورثته كل واحد منهم ان اب الاخر مات اولا
وحلف لم يصدق ولما اذا اقام واحد من الورثة بينه على
ان اباه مات اخر ايصديق لعدم المعارض وكذلك لو ادعى
لعدم وحلف يصدق واجمعوا على ان ام الولد وولدها
وتبيدها اذ اغرقوا معا ان ام الولد لا يرث من ولدها
شيئا اخوان لابون غر فاولكل واحد منهما مستحق حتى وترك
احدهما الف درهم والاخر الف دينار ففي قول الجمهور مال
كل واحد منهما المعنفه ولومات اخوان عند الزوال او الطلاق
او الغروب في يوم واحد احدى في المشرق والاخر في المغرب
من الذي مات في المشرق لموته قبله لان الشمس وغيرها من
الكواكب تروى وتطلع وتغرب في المشرق قبل المغرب والله اعلم

اعلم تشرع في بيان حكم ما اذا اجتمع في شخص واحد جستا
فرض وتخصيب بان اشترك اثنان في حصه عصوبة
وانفراد احدى بقلابة اخرى فعلا **واذا اجتمع في المسئلة**
ابناء عم عصبة **احدهما اخ لام** بان تعاقب اخوان لها نريد
وعمر ومثلا على نكاح امراة فولدت لكل منهما ابنا ولزديان
من امراة اخرى فابناه ابنا عم ولد جرو واحدهما اخوه
لامه مات ابن عمر وعن ابني نريد فقط فيرث **احدهما** **الحسين**
لعدم الحاجب فاصل المسيلة من سنة لمخرج السدس فمن ولد
الام وتصح من اثني عشر لانكسار الباقي على اثنين **اعطي**
الاخ للام **السدس** وهو اثنان من اثني عشر **فرضا** **لما تقدم**
من اية الكلاله **ثم اقتضاها** اي ابنا لعم **الباقي** **عصبة** نصيف
وقدره نصف وثلث لكل واحد منهما ربع وسدس فيصير
مع الذي هو اخ لام ثلث وربع ولو كان احدهما زوجا
فيرث بالجنين ايضا فاصل المسيلة من اثنين لمخرج النصف
وتصح من اربعة لانكسار الباقي على اثنين فيصير مع الذي
هو زوج ثلثان ومع الذي هو اخ لام ثلث والمسيلة
سنة وهو قول علي رضي الله عنه كما رواه البخاري عنه ولو

كان أبناء العم ثلاثة أحدهم أخ لام والأخر زوج والثالث
 ابن عم فقط فللزوجة النصف وللأخ السدس والباقي منهم
 سوية فاصل الميثلة من ستة وتصح من ثمانية عشر للذي هو
 زوج أحد عشر وللذي هو أخ لام خمسة وللمثلث اثنان
 وكذا الحكم في موضع امكن الارث بالقراءة الأخرى وفقد
 الحجاب فلو كان ابن عم لابون وابن عم لآب وهو أخ لام
 بان يفرض ثلاثة أخوة شقيقان وأخ لآب ولأحد الشقيقين
 ابن من امرأة وتعاقب الشقيق الثاني وأخو لآبيه على
 نكاح امرأة أخرى فولدت لكل منهما ابناً فيموت ابن الشقيق
 الثاني عن أخيه لأمه الذي هو ابن عم لآبيه وعن ابن الشقيق
 الأول وهو ابن عم لابونية فللأخ لام الذي ابن عم الميثلة
 السدس فقط لأنه محجوب بابن العم للابون فيأخذ الباقي
 وهو خمسة من ستة ولو كان ثلاثة بنى عم منفردين أحدهم
 ابن عم لام وهو زوج والثاني ابن عم لآب وهو أخ لام
 والثالث ابن عم شقيق فقط فالنصف الأول بالزوجية
 والسدس الثاني بالأخوة والباقي وهو الثلث للمثلث
 بالعصوية لأنه أقوى من الثاني والميثلة من ستة فلو ترك

ابن

ابن عم أحدهما أخ لام وأخون لام أحدهما ابن عم فالحاصل أنه
 خلعت أخون لام كلاهما أبناء عم وأخا لام ليس بابن عم وابن عم
 ليس بأخ بان كان أربعة أخوة لابون أو لآب لأحدهم ابن
 من امرأة وتعاقب الباقيون على وعلى أخرى فولدت لكل منهم ابناً
 ولها ابن من أجنبي وماتت الأربعة ثم مات أحد بنى المتعاقبين
 عن الابن المذكورين فقدم مات عن ثلاثة أخوة لام اثنان منهم
 أبناء عم والأخ أخ فقط وعن ابن عم فقط فالثلث للأخوة
 الثلاثة بأخوة للام والباقي وهو الثلثان لابن العم من الثلاثة
 وابن العم الذي ليس بأخ لام بالعصوية فيقسمون ذلك بينهم
 بالسوية فاصل الميثلة من ثلاثة وتصح من تسعة لأخ هو ابن
 عم ثلاثة واحد بالفرض واثنان بالنصيب وللأخ الذي
 ليس بابن عم سهم واحد بالفرض وابن العم الذي ليس بأخ لام
 سهمان بالنصيب فلو قيل ثلاثة بنى أعمام أحدهم زوج وأخ
 زوج وام وثلاثة أخوة منفردين وام فلهذه بقية غلوطة
 فأعط الزوج النصف والام السدس والافون لام الثلث
 ولأخ للأخ للابون وللأخ للآب وكذلك ان العم الذي
 ليس بأخ فتصح من أصله أو هو ستة ولو قيل ثلاث أخوات

متفرقات مع كل واحدة منهن الابويها فعم الشقيقة عم الميت
 لابيويه وعم التي للاب كذلك وعم التي للام اجنبيه منه ففني
 المسيلة ثلاث اخوات متفرقات وعمان فللشقيقة النصف
 وكل من الباقيتين السدس وللعمان الباقي وهو سدس
 فاصل المسيلة من سنة وتصح من اثني عشر ولو قيل ثلاث اخوات
 متفرقات مع كل واحدة امها فالمسيلة مستحيلة لان الشقيقة
 والتي للام امها واحدة والتي للاب امها اجنبية فيها ام
 وثلاث اخوات متفرقات ففني من سنة وانما ذكرت هذه
 المسائل لمرينا للطالب وتيسير على الحاسب ثم شرع في بيان
 حكم ما اذا اجتمع في شخص واحد جنتا فرض وانما يقص
 ذلك في نكاح المجوس لاسبابهم نكاح المحارم وفي وط
 الشبهة في المسلمين وغيرهم ولا يقص اجتماع فرضين في
 نكاح المسلمين الصحيح لان الشرع منع مباشرة سبب اجتماع
 مرجحي الفرضين وهو نكاح المحارم ولذلك المجوس لا
 يرثون به فلذلك قال **ولا يرث المجوس بالانكحة المستحيلة**
 عندهم **الباطل** عندنا لبطالها في نفسها بخلاف القرابة
 فانها ثابتة كالومات مجوس وترك امراة هي امه او اخذ

اخذه ترث بالامومة والاخوة لالابن وحيية اجماعا وكذا
 لو نكح مجوسى بنية ثم مات احداهما ترثان بالابوة
 والبنية دون الزوجية اجماعا **والاجتمع فيه فرأينا ان**
لو انفردت اي تفرقتا في **تخصيص** وارثين حقيقيين **ورأينا**
بما اي بالقرابنتين شرعا **يرث** الذي اجتمع فيه القرابتا
بما لتحقق وجودها وهو مذهب عامة الصحابة رضي الله
 عنهم بقوله تعالى ان امرؤ هلك ليس له ولد وله اخ
 فلها نصف ما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها ولد فان كان
 اثنتين فلها الثلثان مما ترك وهو يرثها ان لم يكن لها
 ولد فان كانتا اثنتين فلها الثلثان مما ترك فلم يفضل
 بين اخن هي ام او ليست بام وقول تعالى وان كان حل
 يورث كلاهما او امراة وله اخ او اخن فلكل واحد منهما
 السدس ولم يفضل هي جد او غير جد وقوله عليه السلام
 والسلام الحفوا الفرائض باهلها فالبث الفرائض فلاق
 العصبية وعن علي وعبد الله انهما كانا يورثان المجوس
 بالجنين ولان كل واحد من القرابتين بانفرادها عالة
 صالحة لاستحقاق الارث ويجوز ان يشق الواحد

ما لين بختين اذا وجد سبب الاستحقاق كابني عم احدهما
 اخ لام او زوج على ما تقدم ولا يلزم الاخ لا بون حيث
 لا تراث بقربى الابن والامومة لان الشئ جعلهما قرابة
 واحدة في التوريث نسا لا قياسا وصورة ذلك مجرى تزويج
 بنته او وطى مسلم او غير بنية بشبهة فولدت منه بنتا
 ماتت فقدمت عن بنتين فلهما الثلثان والباقي للعصبة
 ان وجدت والابرد عليهما وسقط اعتبار الزوجية ولو
 ماتت بعد البنت التي كانت زوجته فقدمت عن بنت
 هي اختها فلها جميع المال النصف بالبنتية والنصف بعصبة
 الاخشية ولو ماتت بعد البنت المولدة فقدمت عن
 امها وهي اخنها من الاب فلها الثلث بالامومة والنصف
 بالاخشية والباقي للعصبة ان وجدت والارث على الام
 التي هي الاخ **وان كانت احدى القريبتين تحجب**
القريبة الاخرى **بث المجوسى بالحاجبية** دون المجوسية
 احما كما اذا نكح مجوسى امه او وطى مسلم او غير بشبهة
 فالولدها ولد اثم مات الولد عنها فقط في امه وجدته ام
 ابيه والام تحجب الجد فترث بالامومة فقط والبنت

كبت هي اخت لام كان نكح المجوسى امه او وطى مسلم او
 غير امه بشبهة فالولدها بنتا وماتت عنها فقط في بنته
 واخذه لامه وهي تحجب بالبنت فالارث بالبنتية فقط
 وقد تقدم امثلة كثيرة من هذا الباب في اول الكتاب
 عند بيان اختلاف الملتين قال في الاختيار شرح المحتك
 واذا تراءى لينا تسهنا بينهم كالقسمين المصليين قال
 الله تعالى فان جاؤك فاحكم بينهم بما انزل الله وهو مروى
 عن عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس ورواه عن زيد
 مرضى الله عنهم اجمعين ثم شرع في بيان حكم الحمل فقال
وبوقف الحمل فيمن ترك امرأة حاملا نصيب **ابن وبني** وقا
 الخصاص عن ابي يوسف فيما هو الامر **الخيار للفنوى** لانه
 الغالب المعتاد وما فوقه محتمل والحكم بيني على الغالب
 المحتمل قال في الكافي وبوقف الحمل نصيب ابن واحد في
 رواية عن ابي يوسف وعليه الفنوى لان الغالب ولان
 ولد واحد والبقية للغالب **وعند ابي حنيفة** في رواية هشام
 عنه وهو قول محمد والحسن بن زياد انه بوقف نصيب **ابنتين**
 لانه كثير الوقوع وما زاد عليه فلا اعتبار به وعن محمد في

رواية ليث بن سعد عنه انه توقف نصيب ثلاثة نيام وفي
رواية شاذ عنه وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة رضي الله
عنه انه توقف له نصيب اربعة من البنين او البنات ايها
الكثرة قد وقع ذلك فيوقف ذلك احتياطاً وكان تركه
ابن عبد الله من حملت به امه مع ثلاثة وقال تركه
بالكوفة لا في سماعي اربعة بنين من بطن واحد ولا
يزيد الحمل عند ابي حنيفة رضي الله عنه على اربعة فابق
اخذ بالاحتياط وابو يوسف اخذ بالغائب ومحمد اخذ
بالاوسط عنهما وهذا اذا كان الحمل يشارك بقية الورثة
او يحجبهم بحجب نقصان وان كان يحجبهم بحجب حرمان فهو
جميع التركة وان كان لا يحجب ولا ينقص فلا يوقف فان
ترك ابنين وحمل افعلى رواية ابن المبارك عن ابي حنيفة
توقف له ثلثا المال وعلى قول محمد نصف المال وعلى قول
ابي يوسف ثلث المال لكن لو خد الكفيل من الورثة على
قوله احتياطاً اذ ربما تلد التركة من واحد فتسحق الورثة
على بقية الورثة فتكون التركة محفوفة بالكفيل قال
الاحول في شرحه على السراجية لو خد الكفيل على قول اي

ابي يوسف وهو الظاهر لان ابا حنيفة لا يرى اخذ الكفيل
من الورثة وكان ينبغي ان يقول على قولهما لانهما يقولان
ياخذ الكفيل من الورثة وقيل على قول ابي حنيفة هنا فيكون
اخذ الكفيل هنا بالاتفاق انتهى وفي فتاوى اهل سمرقند
ان كانت الولادة قريبة توقف القسمة اذ لو عجلت لزيان
خالفت بطلان الحمل على خلاف ما قدر وان كانت الولادة
بعيدة لم توقف لان فيه ضرراً لنا في الورثة ولم يعين
للقرب حد بل مرجع ذلك الى العادة وقيل هو ما دون
الشهر استدلالاً بما اذا حلف ليقضين حق فلان عاجلاً
وقع ذلك على ما دون الشهر وبه جزم تزيل حجب في
على السراجية وقال الاحول في شرحها الاطلاق اظهر
فعلة المصنف وذكر في واقعات الناطقي انه يقسم الورثة
ولا يغفل نصيب الحمل اذ لا يعلم ان ما في البطن حمل ام لا
فان ولدت تسانق القسمة وفي النوازل لو ترك ابن
وامراً فادعت انها اصل قال ابو جعفر تعرض المرأة
على ثقه او امرأتين حتى مس جنبها فان لم يوقف على
شيء من علامات الحمل قسم ميراثه وان وقف على شيء منها

يوقف نصيب ابنه وان ولدت ميتا لا حكم له ولا ارث
فان خرج اكثره اي الحمل من فرج امه **حيابان**
 نفس كاولد او استهل بان يسمع له صوت او عطس
 او تحرك عضو منه كعينيه او شففيه او يديه لان هذه
 الاشياء تعلم حياته قال عليه الصلاة والسلام اذا استهل
 الصبي ورث وصلى عليه رواه الترمذي من حديث جابر
 وصحده ان حسان اي اذا استهل **وما** حال خروج اكثره
 بعد الاستطال **ورث** من المورث ويورث عنه اعتبارا
 للاكثر فهو في حكم الخارج كله **حيابان** **وان** **كا** خرج **اقله**
 حياته مات **فلا** يرث لانه في حكم الميت في بطن امه
 عدم الخروج اذ لا عبق للعليل فان خرج الولد مستقيما
 فالعقب للصدر فاذا اخرج الصدر كله ثم مات الولد
 يرث من غيره ويورث عنه وان كان اقل من ذلك فلا
 يرث وان خرج منكوسا فالعقب للسرة فان خرجت سرة
 كلها ثم مات يرث ويورث عنه والا فلا ثم ان كان الحمل
 الميت بان ترك زوجته حاملا او قد جاثت الزوجة الحامل
 بعد موث الزوج بالولد لاقل من اكثر مدة الحمل وهي

وهي سنن ان عند اي حنفية رضي الله عنه سواء جاثت
 به لاقل من اقل مدة الحمل او لاقل مدة الحمل وهي ستة اشهر
 بالاتفاق او لاكثر منه واقل من اكثر المدة ولم تكن الروح
 اقرب بانقضاء عدتها في مدة الحمل حتى جاثت بالولد يرث
 الولد من ابيه واقاربه ويورث عنه وان جاثت الزوجة
 بالولد لاكثر من اكثر مدة الحمل لا يرث الولد من الزوج
 ولا يرث عنه وكذا ان اقربت بانقضاء العدة لا يرث
 ولا يرث عنه من قبل الزوج لاحتمال حدوثه بعد الموت
 فلا يرث بالشك الا ان تقر الورثة بحملها يوم الموت وان
 كان الحمل من غير الميت بان ترك امرأة حاملا من ابيه او
 جد او غيرها من الورثة وجاثت المرأة بالولد لاقل من
 ستة اشهر او لتمام ستة اشهر تحقيقا من يوم ما فيه
 الميت يرث الولد ويورث عنه لتحقيق وجوب الولد يوم
 الموت وان جاثت المرأة بالولد لاكثر من اقل مدة الحمل
 لا يرث الولد من الميت ولا يرث عنه من قبل الميت لان وجود
 غيره يبين عند موته والدليل على ان اكثر مدة الحمل سنن ان
 قولنا يشترط رضي الله عنها الولد لا يبقى في البطن اكثر من سنين

ولو بطل مغزل والظاهر قاله سماعا إذا العقل لا يمتد إلى الله
ومفهوم الخبر يدل على أنه لو جاز به لتمام سنين ثبتت
نسبه إلا أنه لا يد من استثناء زمان المخالصة من السنين
قبل الموت ولو بساعة وقال السراجي في شرحه إن جاز
به لا أكثر من سنين لا يرث وإن جاز به لتمام سنين
فصاعدا يرث ما لم يجاوز السنين أقول ونفهم من هذا
أن الولد لو ولد لتمام السنين يرث وإنه مخالف لما
نسخ فروع المذهب المعتمد عليها كالمداية وفيها وثبت
نسب ولد المتوفى عنها زوجها ما بين الوفاة وبين سنين
قال في صدر الشريعة قوله ما بين الوفاة وحرق الولد فالولد
يعني المولود أي ثبت نسب من ولدت في وقت بين الوفاة
وبين سنين وفي بعض كتب المذهب وثبت نسب ولدا
لا قبل منهما أي لا قبل من أقل مدة الحمل ولا قبل من التزويج
الحمل ومن هنا نشأ الغلط في الترتيب الفرائض فنقد
والدليل على أن أقل مدة الحمل سنة أشهر قوله تعالى
وحمله وفصاله ثلاثون شهرا وقال تعالى وفصاله
في عامين فبقي الحمل سنة أشهر ثم الأصل في تصحيح

سأيد الحمل أن تصح المسئلة على تقدير أن إذا قلنا
يرقف نصيبه من على تقدير أن الحمل ذكر ومن على
تقدير أنه أنثى ثم انظر بين صحيح المسيلين فإن توا
فاضل وفن أحدهما في جميع الأخرى وإن تبينا
فاضل كل واحد منهما في جميع الأخرى فالمبلغ تصحيح
المسيلين ثم اضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة
ذكرته في مسئلة الوثمة إن تبينا أو في وقفها
إن يوافقا واضرب نصيب من كان له شيء من مسئلة
الوثمة في مسئلة ذكرته إن تبينا أو في وقفها إن
توافقا ثم انظر في الحاصلين من الضرب أيهما أقل يعطى
لذلك الوارث والفضل الذي بينهما موقوف من نصيب
ذلك الوارث فإذا ظهر الحمل فإن كان مستحقا لجميع
الموقوف فيهما وإن كان مستحقا للبعض منه فياخذ
البعض والباقي منه مقسوم بين الورثة فيعطى كل واحد
من الورثة ما كان موقوفا من نصيبه كما إذا تولى
امراة حاملا وأبون ونشأ فاصل المسئلة من أربعة
وعشرين على تقدير أن الحمل ذكر ومن سبعة وعشرين

على تقدير انما اثني وبن الميلتين موافقة بالثلث فاذا
ضرب وقف احدهما في جميع الاخر صار مائتين وستة عشر
ومنها تصح للمرأة على تقدير ثلثة سبعة وعشرون
ولكل واحد من الابوين ستة وثلاثون وعلى تقدير ان
للراة للمرأة اربعة وعشرون ولكل واحد من الابوين
اثنتان وثلاثون فيعطى للمرأة اربعة وعشرون ويوقف
من نصيبها ثلثة اسهم ويعطى لكل واحد من الابوين اثنا
وثلاثون ويوقف من نصيب كل واحد منهما اربعة اسهم
ويعطى للبنث ثلثة عشر سهما لان الموقوف في حقها اثنا
على قول الى خيفة نصيب اربعة نين فصار اثنا فينا
تقدير او مع البنث صاروا تسعة عصبية والباقي لهم
من الاربعة والعشرين ثلثة عشر فيصيبها من ذلك سهم واحد
اثناع سهم مضروب في تسعة وهي ثلث مسئلة الانثى
للتوافيق فصار ثلثة عشر سهما في لها والباقي موقوف
وهو مائة وخمسة عشر لان الحمل لما جعل اثني فنصيب البنات
ستة عشر من سبعة وعشرين يضرب في ثلث مسئلة الذكر
وهو ثمانية من اربعة وعشرين تبلغ مائة وثمانين وعشرين

وعشرين وقد اخذت البنث منها ثلثة عشر بقي مائة و
خمسة عشر فان ولدت بنتا واحدة او اكثر فجميع الموقوف
للبنات ومنهم البنث الاولى وان ولدت ابنا واحدا او
اكثر يعطى للراة ما كان موقوفا من نصيبها وهو ثلثة اسهم
ويعطى للابوين ما كان موقوفا من نصيبها وهو ثمانية
لكل واحد منهما اربعة ومباقي وهو مائة واربعة يقسم بين
الاولاد ومنهم البنث وان ولدت بينا فيعطى للمرأة والابوين
ما كان موقوفا من نصيبهم ويعطى للبنث خمسة وتسعون
لتمام النصف فيصير معها مائة وثمانية وهي نصف جميع
المبلغ الذي تحت منه المسئلة والباقي وهو تسعة للاب العشرة
قال في الكافي فلو مات وترك ابنا واحدا وام ولد حاملا
يكون المال نصيبين على القول المختار فالنصف للحمل وللحي
النصف ولو ترك امراة حاملا وابنا فللراة الثلث وللان
نصف ما بق فتصح المسئلة من ستة عشر اشئ وقال السراج
في شرحه ولو ترك بنتا وبنث ان واخا وامراة حاملا لم يورث
ابن حاملا من الابن دفع الى البنث التسع ويوقف الباقي
فان ولدت احدهما ابنا والاخرى بنتا في ليلة مظلمة

في الزحمة واشكر فلم يعلم ابنتها ولدت الابن كئنا للبنت الصلبة
 ثلث المال ويدفع للابن تسعا للمال والباقي موقوف حتى
 يصطليح عليه بنت الابن والمولود ان ولوترن ابنا وامرا
 حاملا فولدت المرأة ابنا وبنتا واستملا احدهما وماتا
 معا ولا يعرف ان المستمل هو الابن او البنت فالاصل في
 تصحيح جنس هذه المسائل ان تصح المسئلة على يقدين على
 تقدير ان يكون الابن هو المستمل وعلى تقدير ان تكون
 البنت هي المستملة ثم انظر من المسئلتين فان كان بينهما
 مباينة فاضرب كل احدهما في كامل الاخرى وان كان بينهما
 موافقة فاضرب وفوق احدهما في كامل الاخرى ثم اضرب
 نصيب من كان له شيء من مسئلة الذكورة في مسئلة الانوثة
 ان تبايننا او في وفهما ان توافقنا ومن كان له شيء
 من مسئلة الانوثة في مسئلة الذكورة عند التباين او في
 وفهما عند التوافق فما بلغ فهو نصيبه من مجموع المسئلة
 كما في هذه الصورة فتصح كلتا المسئلتين من ثمانية واثني عشر
 للمرأة اثنا عشر والباقي للابن الموجود اثنى وفيه ما فيه
 ويعرف ما فيه بالتامل والوجه فيه ان هنا خالفتين
 فان

فان كان الذي استملا منهما الابن فكانا ترك ابن وامرا
 فتصح من ستة عشر للمرأة الثمن سهمان وكل ابن سبعة
 اسهم ثمرات احد الابنين عن اخ وام فللام الثلث الباقي
 للاخ وقسمة السبعة اثلاثا لا يستقيم فنضرب الثلاثة في
 ستة عشر فيبلغ ثمانية واربعين ومنها تصح للام من الزوج
 اثنان في ثلاثة ستة وكل ابن احد وعشرون فلها
 ثلثها وهو سبعة فصاير معها ثلاثة عشر وللان الباقي
 وهو اربعة عشر صار معه خمسة وثلاثون وان كان
 الذي استملا هو البنت فكانا مات عن ابن وبنت وامرا
 فيكون اصل المسئلة من ثمانية وتصح من اربعة عشر
 للمرأة ثلاثة وللان اربعة عشر وللبنت سبعة ثم ما ينقسم
 البنت عن ام واخ عصبة وقسمة السبعة اثلاثا لا يستقيم
 فنضرب مخرج الثلث وهو ثلاثة في اربعة وعشرين فيبلغ
 اثنان وسبعين للمرأة تسعة وللان اثنان واربعون
 وللبنت احد وعشرون وقد ورثت الام من البنت الثلث
 وهو سبعة صار معها ستة عشر وللان من البنت اربعة
 صار معه ستة وخمسون الا ان بين سهم الام وهو ستة

عشر وسهام الابن وهو ستة وخمسون موافقة بالثمن
فيقتصر على ثمن النصيبين وذلك تسعة اثنان للام
وسبعة للابن وللأم في حالة الذكورة ثلاثة عشر وللابن
فيما خمسة وثلاثون واما موافقة بينهما في شيء فالنصيبان
على حاملها الا ان التسعة وهي وفوسهام خاله الا
ومن الثانية والاربعين جملة سهام حالة الذكورة
موافقة بالثلث فيرد احد هما الى ثلاثة ويضرب في جميع
الاخر وذلك اما ستة عشر في التسعة او ثلاثة في الثمانية
والاربعين يبلغ مائة واربعة واربعين لم يضعف ذلك
لان للحالة حالين فيكون مائتين وثمانين وثمانين
منه تصح المسئلة كان للام سهمان من التسعة ضربنا
ذلك في ستة عشر فيكون اثنين وثلاثين ثم ضعفنا
ذلك فيكون اربعة وستين فهو نصيب الام وكان
للابن سبعة ضربنا ذلك في ستة عشر فيكون مائة
واثنى عشر ثم ضعفنا ذلك فيبلغ مائتين واربعة وعشرين
فهو نصيبه فعلم مما تقدم ان سائر الورثة مع الحمل
لا يخلوا خالهم من اربعة اشياء اما ان يكون الواث

معه من لا يتغير فرضه به او من يتغير فرضه به ولا يخلوا
اما ان يكون من يسقط به في بعض الاحوال او من لا يسقط
به فان كان من لا يتغير فرضه به فانه يعطى فرضه او لا يكن
ترك امراة حاملا وحدث فللمن السدر فيعطى لها بلات
وكذا لو ترك ابنا وامراة حاملا فللمراة الثمن فيعطى لها ولا
يوقف لعدم تغير الفرضين بسببه في المسئلتين وان كان
من يتغير فرضه به كمن ترك امراة حاملا وابون وننا
فانه يتغير فرض كل واحد من هؤلاء الورثة بسببه كما علم
عند قسمتها سابقا بورقة فيعطى لكل منهم ما هو المتيقن له
وهو اقل النصيبين احتياطا وان كان من يسقط به فانه
لا يعطى له شيء كمن ترك امراة حاملا وخالها وعمها فانه لا يعطى
للاخ ولا العم شيء لاحتمال ذكورة الحمل والعصبة تسقط
به والله اعلم **فصل** في بيان احكام المفقود ولم يذ
المات هنا اعتمادا على ما سبق في باب في اثناء كتابة
فذكرته تيمنا للقائده كما ذكر السراجي فاقول اعلم ان
المفقود هو الذي انقطع خبره عن قرابته ولم تعلم حيا
من موته حكما انه حي في خوف ماله حتى لا يرث منه احد

من ورثته للشك بوقف ماله حتى يقيم موته بالبينه
او بنى مدة يحكم فيها بونه واختلف الروايات في
مقدار هذه المدة ففي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة رضي الله
عنه انه اذا لم يبق احد من اقران المفقود حكم بونه
قال الشيخ اهل الدين ولم يذكر محمدان المعتبر قرانه من
اهل بلد او من جميع البلدان فقال بعضهم المدة بجميع
البلدان لانه ذكر مطلقا وذكر التمرناشي انه يعتبر اقرانه
في بلد لان الاعمار ما ينفذ باجتهاد الاقاليم
والبلدان قال شيخ الاسلام خواهر زان وهذا هو الصحيح
وارفون بالناس والاول غير ممكن اذ هو مستلزم للمرجح
المدفوع وروي الحسن عن ابي حنيفة رضي الله عنه ان
تلك المدة مائة وعشرون سنة من يوم ولد فيه المفقود
وهذا يرجع الى قول اصحاب الطبائع والنجوم فانهم
يقولون لا يجوز ان يعيش احد الثمن من هذه المدة
لان اجتماع النخسين يحصل بالطبائع الاربعية في
هذه المدة ولا بد ان يضاد واحد من ذلك طبعه
في هذه المدة فيموت لكن خطأ وهم في ذلك بين فانه

فانه قد ثبت ونبين المسلمين بالنصوص الواردة في
طول عمر من كان قبلنا الكون وغيره فلا يعتد بقولهم
ولا بهذه الرواية وقال محمد مائة وعشرين سنة وقال
ابو يوسف مائة وخمسين سنة وهاتان الروايتان لم
يوجد في الكتب العشرة في المذهب ويروي عن ابي يوسف
ان تلك المدة مائة سنة من يوم الولادة فاذا مضت حكم
بموته اذا الظاهر في زماننا انه لا يعيش احد اكثر من مائة
سنة وكان محمد بن سلمة يفتي بهذه الرواية في المفقود
حتى ظهر له في نفسه انه خطأ فانه عاش مائة وسبعين سنة
وقال بعض الائمة ان تلك المدة تسعون سنة وعليه
لذا قال التمرناشي والفضل والصدرا الشهيد وقال في
شرح الكنز للزيلعي ويحكم بموت المفقود بعد تسعين سنة
لان الحياة بعد نادرة في زماننا ولا علة للنادر وعليه
الفتوى وقال ايضا المختار انه مفروض الى اري الا
والمفقود موقوف الحكم في حق غيره حتى انه يوقف نصيبه
من مال مورثه كما في الحمل فاذا حكم بونه يقسم ماله بين
ورثته الموجودين عند الحكم بونه ويقدر كانه مات

حالة حكم الحاكم بموته فان مات وارث المفقود قبل الحكم بموته
فليس له شيء من ميراث المفقود اصلا اذ احكم بموته ثم ينظر
في نصيب الحاضرين من الورثة اذ مات مورثه فان كان
المفقود من نجبهم بالكلية فلا يصرف اليهم شيء بل يوقف
جميع المال وان كان من لا نجبهم بالكلية بل بالنقص
اليهم القدر المتيقن وهو اقل النصيبين ويوقف الباقي
للمفقود لانه يعتبر اسواء الانوال في حق كل واحد من الحاضرين
ثم اذ احكم بموته وقسم ماله بين ورثته الموجودين عندكم
بموته فما كان موقوفا من مال مورثه نصيبا لاجل المفقود
يرد الى وارث مورثه الذي وقف من ماله نصيب لاجل
المفقود ولا يستحق المفقود ولا وارثه شيئا من ذلك ثم ان
في تصحيح مسائل المفقود ان تصح المسئلة بن الورثة الموقوف
على تقدير وجوب وحياته ثم تصحها على تقدير مماته ثم
بين تصحيح المسئلتين كما في الجمل فان توافقا فاضرب وفق
احدهما في جميع الاخر وان تبينا فاضرب كل واحد منهما
في جميع الاخر فالبلغ تصحيح المسئلتين ثم اضرب نصيب
من كان له شيء من مسئلة حياته في وفوق مسئلة مماته ان

توافقا

توافقا او في كلهما ان تبينا واضرب نصيب كل من كان له
شيء من مسئلة مماته في وفوق مسئلة حياته عند التوافق
او في كلهما عند التباين ثم انظر في الحاصلين بين النصيبين
ايهما اقل فيعطى لذلك الوارث والفضل الذي بينهما
موقوف من نصيب ذلك الوارث مع ما وقف من نصيب
المفقود الى بيان حاله صراحة الموافقة امرأة مائت وثلث
زوجا واما واخنا لاب وام واخا لاب وام مفقود
فالمسئلة تصح من ثمانية عشر على تقدير الحياة وعلى تقدير
وفاته من ثمانية وثلثهما موافقة بالنصف فاذا ضربت
نصف احدهما في جميع الاخر يبلغ اثنين وسبعين ومنه
تصح ثم اضرب من كان له شيء من مسئلة الحياة في نصف
الحياة فللزوجة من مسئلة الحياة تسعة مضروبة في
اربعة وفوق مسئلة المائت ستة وثلاثين وله من مسئلة
المائت ثلاثة مضروبة في تسعة وفوق مسئلة الحياة تسعة
وعشرين هي له والموقوف من نصيبه تسعة وللام من
مسئلة الحياة ثلاثة مضروبة في اربعة باثني عشر ولها
من مسئلة المائت اثنان مضروبان في تسعة ثمانية

عشر فلها اثنا عشر والموقوف من نصيبها سنة وللأخت
 من ميلة الحياة اثنان مضروبان في اربعة ثمانية ولها
 من ميلة الممات ثلاثة مضروبة في تسعة سبعة وعشرون
 فلها ثمانية والموقوف من نصيبها تسعة عشر وللأخت
 المفقود من ميلة حياتها اربعة مضروبة في ثمانية ستة
 عشر موقوف في حقها الويان امن فان ظهرت حياة
 اخذ كل واحد منهم ما كان مستحقا على تقدير حياته فكل
 للزوج سنة وثلاثون وللأم اثنا عشر على حالها وكذلك
 الأخت لها ثمانية على حالها لانه كان لهما الاقل على
 تقدير حياته والباقي للأخت وهو سنة عشر وإذا بقي
 الانصباء كلها بلغت اثنان وسبعان وان حكم بوتر
 بقي الزوج على حاله وكل للام والأخت ما كان موقوفا
 من نصيبها فاللام سنة وللأخت تسعة عشر وهذا
 صورة تها

زوج	٩	٣	٣٧	٢٧
ام	٣	٢	١٣	١١
اخي	٢	٣	٠٨	٢٧
المفقود	٦	-	١٢	-

وصور الممات
 بطون الجدول

وميلة الممات من اثنان ولا موافقة منهما فنصيب
 السبعة في اثنان تبلغ اربعة عشر وكان للزوج
 ثلاثة من ميلة الحياة مضروبة في اثنان مسيلة
 الممات بستة وللأخت لاب وام كذلك وللأخت
 لاب المفقود واحد في اثنان باثنان وللزوج
 من ميلة الممات سهم في سبعة بسبعة وللأخت
 لاب وام كذلك ويعطى لكل واحد منهما اقل النصيبين
 وهو ستة ويوقف من نصيب كل واحد منهما سهم
 فالوقوف سهمان فان رجعت المفقودة فالسهمان
 لها وان حكم بوطها فلهم للزوج وسهم للأخت لاب وام
 ومن صور تها بطون

زوج	٣	١	٠٩	١٤
ام	١	٠٦	٠٧	-
اخي	١	٠٦	٠٧	-
المفقود	١	١٢	٠٠	-

الجدول وقد تحق فيه
 المماثلة كما اذا تركت زوجا
 واما واثنين لاب وام واحد
 مفقود فالسهمان نصيبا
 من ثمانية لوجود المماثلة للزوج منها ثلاثة وللأم
 سهم وللأخت من ثمانية لوجود للأخت المفقود

سهمان فيوفقان حتى يظهر امرها وقد يحي فيه النذال
 ايضا كما اذ اتركت زوجها واما بنتا وابنا وخالا
 وام والابن مفقود فنصح الميراثان من ستة وثلاثين
 لوجود النذال واربعة عشر منها موقوفه وتحتجها
 كما موقس على ذلك **فصل** في المرتد واما اعقبنا
 بالمفقود لان مال المفقود كما لا يقسم بين ورثته قبل
 قضاء القاضى فكذلك مال المرتد لا يقسم بين ورثته
 المسلمين قبل قضاء القاضى لحاقه فحكمه انه اذا مات
 المرتد او قتل او لحق بدار الحرب وقضى القاضى بحقوقه
 فالمال الذى اكتسبه في حال الاسلام يكون لورثته المسلمين
 والمال الذى اكتسبه في حال ردته يوقف في بيت المال
 عند اخيه رضى الله عنه وعند اخي يوسف ومحمد
 الكسبان جميعا يعنى كسبه حال الاسلام وكسبه حال
 الردة كلاهما لورثته المسلمين والمال الذى اكتسبه بعد
 لحوقه بدار الحرب هو في اي غنمة بالاجماع واما كسب
 المرتد جميعا سواء كان في حال الاسلام او حال الردة
 فلورثته المسلمين بخلاف بين اصحابنا رحمهم الله

واما

واما المرتد والمرتدة فلا يرثان من احد لانهم مسلم
 ولا من مرتد مثله ولا من كافر صلى به الا اذا را
 ارتد اهل ناحية باجمعهم والعياد بالله فانهم حينئذ
 يتوارثون **فصل** في الاسير ووجه ذكرنا له
 عقب المرتد من حيث ان الاسلام للمرتد اصل والارتد
 عارض فاذا اطلق اصل المسلم والاسير عارض وكان
 احد حكميه المفروض حكم المرتد وحكم الاسير المسلم
 لحكم سائر المسلمين في الميراث ما لم يفارق دينه
 لانه كالحاضر لا شبهة في حياته والاسلام جامع
 لحكمه وكذا الاتبين منه امراته التى في دار الاسلام
 فان فارق دينه فحكمه حكم المرتد اذ لا فرق بين الارتداد
 ثم اللحق وبين الارتداد في دار الحرب في انه يصير
 وان لم تعلم ردته ولا حياته ولا موته فحكمه حكم المفقود
 لان المفقود شخص غايب لا يعرف له مسكن ولا يعلم
 انه حي ام ميت فصار حاله كحال فحكمه كحكمه فان
 جاء مسلما وانكسر الردة بعد الحكم لم ينقض الحكم
 بانكاره لانه قضى بالحجة على من هو خصم فلا ترد عليه

تداد

امراته ولا ماله الا ما كان قايما بعينه في يد وارثه كما في
المرتد المعروف اذا جاء تايبا والله اعلم **فصل** في بيان
طريق عمل المناسخات وهي جميع مناسخه وهي في اللغة مفا
من النسخ وهو النقل والتحويل والازالة والتغيير يقال **نسخ**
الكتاب اي نقلت مثله الى غيره ونسخ الشمس الطل اي
ازالته ونسخ الريح رسوم الديار اذا عفت اثارها ونسخ
سميت مناسخه لما في الفرائض من الانتقال والتحويل من وارث
الى وارث وايضا لما فيها من انتقال العمل والتصحيح مما
منه الاولى بوث الثاني او ما صححت منه الثانية وقال
العلامة اسماعيل الشهير ابن فلوس المارديني الحنفى سميت
مناسخه لان الميث الثاني لما مات قبل القسمة كان موته
ناسخا لما صححت منه ميثلة الميث الاول وقيل لان الميثلة
الاولى انتخت بالثانية فان قلت المناسخة مفاعلة وهي
تنتضي صدور الفعل من الجانبين فتكون كل ميثلة ناسخة
لصاحبها ومنسوخة بهما ومعلوم انه ليس كذلك قلت لما ^{كان}
في المتوسطات والاختية شبه المفاعلة ونزل غير المتوسطات
منزلها اطلق على جميع ذلك وحيث لم يكن متوسطات اطلق

اطلق ذلك طول الكتاب وانما قلت شبه المفاعلة لان
كلام المتوسطات وان كانت ناسخة ومنسوخة لكن
ناسخها غير منسوخها فلم يكن حقيقته المفاعلة موجودة وانما
يوجد حيث يكون الفعل من اثنين فاكثر يفعل كل بصن ^{حيث}
ما فعل الصاحب به وفي عرف الفرضين عبارة عن انتقال
التركة من وارث الى وارث اخر قبل القسمة وهي من مصعبا
هذا الفن ولا يثمنها الا الوا لا لماب وكل ما جهز في علمي
الفرائض والحساب ثم غير المصنف عن معناها اصطلاح
الفرضيين بقوله **للمناسخة** اصطلاحا **ان يوث** بعد الميت
الاول **بعض الوتره** واحد اكان او اكثر **قبل القسمة** اي سمي
تركة الميث الاول فاذا حصل ذلك وارث معرفه ^{دون}
الميث الثاني من مسيله الاول وقسمته على ورثته الموجب ^{دون}
في مسيلته **فصح المسيله الاولى** على ورثه الميث الاول بالحق
الاقى في حاب الفرائض وخذوا حفظ نصيب الميت
الثاني **ثم صح المسيله الثانية** على ورثه الميث الثاني ثم انظر
بين نصيبه من المسيله الاولى وبين مسيلته في ثلاثه
احوال اما ان ينقسم نصيبه على مسيلته واما ان يكون

بينهما موافقا وسبائنه نية على الاول بقوله **فان استقام**
 اى انقسم نصيب الميث **الثاني** من سيلة الميث الاول
 على سيلته اى الميث الثانى فقد صحت الميثلتان مما
 صحت منه الاولى ولا يحتاج الى العمل كما اذا ترك ابنا
 وبنثا ثم مات الابن عن ابنتين فالميلة الاولى من
 ثلاثة لابن منها اثنان وللبنت واحد والميثلة الثانية
 من اثنتين ونصيب الميث الثانى اثنان مستقيم ذلك
 على سيلته ونية على الثانى بقوله **والاى** وان لم يستقيم
 نصيبه من الاولى على سيلته ولم ينقسم **فان كان منها**
 اى من سيلته ونصيبه موافقا بحزبهما **فاضرب**
وفى التصحيح الثاني كل التصحيح الاول فالخامس يخرج
 الميثلتين ويسمى ذلك فى اصطلاح الفرضيين **الحما**
 كما اذا تركت ابنتين وبنثا ثم مات احد الابين عن امرأة
 وبنث وعصبة فالاولى من ستة والثانية من ثمانية ونصيب
 الميث الثانى من الاولى اثنان لا يستقيم على سيلته لكن
 يوافقها بالنصف فاخرب وفى سيلته وهو اربعة في التصحيح
 الاول وهو ستة يبلغ اربعة وعشرين ومنه تصح الميثلتان
 للابن

للابن من الميث الاول اثنان مغزوبان فى اربعة ثمانية
 وسيلة من ثمانية للزوجة الثمن واحد وللبنت النصف
 اربعة والباقي وهو ثلاثة للعم العصبة ونية على الثالث بقوله
وان كان منها اى من الميلة والنصيب **مباينة** **فاضرب**
 التصحيح **الثاني** في كل التصحيح الاول فالخامس من النص
مخرج الميثلة كما اذا ترك زوجة وثلاث اخوات متفرقا
 ثم ماتت الاخث لابوى عن زوج واخث لاب واخث
 لام فالميلة الاولى اصلها من اثني عشر وعالت الى ثلاثة
 عشر للزوجة الربع ثلاثة وللأخت لابوى النصف ستة
 وللأخت لاب السدس اثنان وللأخت لام السدس ايضا
 اثنان والميلة الثانية اصلها من ستة وعالت الى سبعة
 للزوج ثلاثة وللأخت لاب ثلاثة ايضا وللأخت لام
 واحد ونصيب الأخث لابوى من الاولى ستة وهى لا
 تستقيم على سبعة ولا توافقها فاخرب كل تصحيح سيلة
 وهو سبعة في كل تصحيح الميلة الاولى وهو ثلاثة عشر
 يكن احدى وتسعين وهو مخرج الميثلتين واعلم ان المصروف
 فى الاولى اما كل الميلة الثانية او وفقها ويسمى ذلك

جزء والسهم في اصطلاح الفرضيين ولما فرغ من بيان طريق
تصحيح مسائل المناخنة شرع في بيان نصيب كل واحد
من الورثة في الميثلتين فقال **ثم اضرب** لخراج نصيب
كل وارث في الميثلتين من ذلك التصحيح **سهام ورثة الميت**
الاول في وفرة التصحيح الثاني عند الموافقة او اضرها في كلة
عند المبانيه واضرب ايضا **سهام ورثة الميت الثاني في وفرة**
ما في يد من الميت الاول عند الموافقة
او اضرها في كلة عند المبانيه **فالخرج** من الضرب في الحالين
هو نصيب كل فرد من الميثلتين لان تركه الميت الثاني هي
بعض ميراث الميت الاول فاذا اصاب جميع فرضية الاول
مضروبا في جميع الثانية صار كل منها مضروبا في جميع الثانية
مضروبة لان الضرب يقوم بالطرفين فللزوجة من الاول
ثلاثة في سبعة تكن احدى وعشرين وللأخت لاب اثنان
في سبعة باربعة عشر ولها من الثانية ثلاثة في ستة تكن
ثمانية عشر فصايرها من الميثلتين اثنان وثلاثون وللا
لام من الاولى اثنان في سبعة باربعة عشر ومن الثانية
واحد في ستة ستة صار عينا عشرون وللزوج من الثانية
ثلاثة

ثلاثة في ستة ثمانية عشر واذا جمعت الانصاء كلها
تكن احدى وتسعين كالتقدم واما التي قبلها وهي ميراث
الموافقة كان للابن من الاول سهمان في المضروب وهو
اربعة ثمانية وللأخت واحد في اربعة باربعة فلها
ثانية وللزوجة من الثانية واحد في وفرة ما في يد الميت
الثاني وهو واحد بواحد وللبنات اربعة في واحد بان
وللعصبية ثلاثة في واحد ثلاثة واذا جمعت الانصاء
كلها تكن اربعة وعشرين كما ذكرنا او لا **الامثلة ايضا**
الثاني من الورثة **ما ك** فاجعل له ميراثه ايضا كما فعلت في
الاولين ثم اجعل **المبلغ** الذي صحت منه الاولى والثانية
مكان التصحيح الاول واجعل التصحيح **الثالث** كان التصحيح الثاني
ونعم العمل كالتقدم بان تاخذ سهام الميت الثالث من
تصحيح مسالتي الاول والثاني وتقسيمها على ميثلتيه فان
القيم صحت مما صحت منه الاولتان وان لم تنقسم
بل وافقت او ايائت فاضرب وفرة الثالثة التي اعتبرتها
ثانية عند الموافقة واضرب كلها عند المبانيه في جميع
تصحيح الاولتين الذي اعتبرته او لا واعتبر الحاصل

منها المسيلة واحدة واقسم ذلك على الوثبة في المسيلتين يحصل
 المطلوب **وكذا تفعل ان مائت** ايضا بعد الثالث من الوثبة
رابع او مائت منهم **خامس** او مائت او مائت او مائت او مائت
 او مائت **وهلم جرا** اي ويستمر على هذا الاستمرار في كل البطون
 على نحو ما تقدم من اخذ نصيب الميث الرابع او الخامس **وهلم جرا**
 وقسمته على سبيلته على نحو ما تقدم وقس على ذلك وهذه طريقتان
 عامة في جميع مسائل المناجحات وعلى هذا يخرج جميع مسائل
 الباب والذي يسهل ذلك المباشرة ولكن العمل بتوفيق الملك
 الوهاب ثم اعلم بان الفرضين اذا اخرجوا المسيلة من المنا
 او غيرها واعطوا كل ذي حق حقه واوفوا حظه بنظرون بين
 الانصباء فاذا وجدوها يوافق بعضها بعضا في جزء من ال
 الصحيحة يردون كل نصيب الى جزو الوفق وعلى هذا **الصل**
 يدور كثير من المسائل فاحفظه وتدبر مثاله فيمن ترك البق
 وبلغت ثم مائت احدى البنين قبل القسمة عن جد هاسر الا
 وجد واثنت لاب وام فالمسيلة الاولى من ستة والثانية كذلك
 على قول الامام الاعظم ونصيب البنت من الاولى واحد وفي
 غير مستقيم على سبيلته لكن يوافقها بالنصف فرضنا نصف الستة
 في

في كامل الاولى بلغ مائنة عشر للمعد منها ثمانية والجد
 اربعة والبنات الباقية ستة وتزج الثانية عشر لاختصاص
 الي تسعة لتوافق الانصباء بالنصف وكذلك الانصباء ترد
 الى انصافها وهذه المسيلة المامونية وميث بذلك لانها
 وقعت في خلافة المامون وهو ابو العباس وقيل ابو جعفر
 عبد الله بن الرشيد ولم يخرجها الا يحيى بن اكرم وذلك
 ان المامون كان كلما اراد ان يولي القضاة اخذ يسأل المامون
 عن هذه المسيلة فلم يجبه عنها احد حتى وصف له يحيى بن اكرم
 فاستحضر الخليفة ليقول قضا البصر فلما دخل عليه وكان
 ذميمة الخلفه فاستحضرت ما حسن يحيى بن اكرم بذلك فقال يا
 امير المؤمنين سألني فان المقصود علمي لاصورتي وحلقتي
 وكان من عار الخلفاء ان يتحنوا القضاة والعمال
 والامراء بالفرايض فقال ما تقول في ابوي وبنيني لم
 تقسم التركة حتى مائت احدى البنين وخلفت من في
 المسيلة وقيل زوجا ومن في المسيلة فقال يا امير المؤمنين
 هل الميث الاول رجل او امرأة فاجاب المامون **نظنته**
 وقال اما اذا عرفت الفرق فقد احس فكذب له محمد

ووله على البصة ولذلك لقيت بالكتابة ايضا فانه ان كان
الميث الاول رجلا فعلا ما ذكرنا وان كان امرأة لا يرث الحد
في الثانية شيئا لانه لا يكون جدا صحبه بل فاسدا كما لا يخفى
وحلى الحافظ عبد الغنى المقدسى ان يحى ابن التميمين ولى
القضاء كان ابن واحد وعشرين سنة فاستخفر مشايخ البصرة
واستصغروا فاستخفوا فقالوا له كم من الفاقه من عتبات
ان اسيد حسن ولاء النبي صلى الله عليه وسلم ملكه فسكتوا وعلم
انه كما يختلف الحكم في الاب باختلاف ذكوره الميث والتوثيق
يختلف ايضا في البنث الموجود بذلك فانه يجوز ان تكون
لحدى البنثين من اب والاخرى من اخى على تقدير الانوثة
فيكونان اخنيين من ام فلا اخن من الثانية السدس من
السدس ايضا والباقي يرديهم فانقسم من اثنين وتصح
صحت منه الاولى وهو ستة لانقسام النصيب على المسيلة
فلا اخن ثلاثة وللجدة اثنان وواحد للجد واما على تقدير
الذكورة فلا يختلف الحكم كما علمت وان جاز ان يكونوا اخنيين
لا يورثون اب واب ثنييه الاحسن والاضبط في قيمة المناشئة
القسمه بطريق الجدول الذي افان امام المتأخرين وخاتم

خاتم

وخاتم الحاسيين احمد بن الهائم قدوة الفرضيين وهومن
الصناعة العجيبة والطريقة الغربية اذ فيه راحة كريمة
للمحاب وقلة غلط على الكاتب لكن تحتاج الى القلم الهندى
وانا اوضحه لك كما هو محفوظ عندي وطريقه ان تكتب الورثة
المسئول عنهم في سطر قائم واحدا تحت واحد ونحط على
اعلا الورثة خطا مستقيما من جهة يمينك الى جهة يسارك
ثم نخط بين كل وارثن خطا كذلك ثم اسفل الورثة خطا
لذلك ثم خطا من اول الورثة وخطا من اخرها ثم صح المسيلة
وضع نصيب كل وارث بازيه وعلى اعلا ذلك العدد الذي
صحت منه المسيلة ودر على المصح دايرة كالقبة وانزل
خطا مع اخر الانصبا وقابل الحاصل بالمصح فان صحح
فراجع العمل ثم اكتب الميث الثانى من الورثة بعد نصيبه
بازراء اسمه من الاولى مات ثم ورثته من الاولى ان كانوا
كلا بازراء اسمه بعد نصيبه من الاولى كما استراه وان كانوا
غيرهم فقط فانزل بالخطوط تحت الجدول متصلة بخط
الجدول الاعلا وقطعه بيننا بعدد الذين لم يرثوا من الورثة
وان كانوا بعضهم مع غيرهم فاكتب الذين من الاولى

بأنزاع ايمانهم بحيث يكون كل واحد تحت واحد
في الجدول الذي فيه اسم الميت فوقه او تحته
او فوقه وتحتة حيث يجب ثم في المسئلة الثانية
واثبت نصيب كل منها بانزاعه كما فعلت بالاولى فيجد
جدول رابع ثم اجمع الانصبا وقابل به الصحيح ثم انظر
بين نصيب الميت من الاولى ومسئلته فاما ان ينقسم
او يوافق او يباين وان انقسم فانقل الصحيح الاول
الى علا الجامع للمسئلتين او المسائل وان وافق فافز
وفن المسئلة الثانية في صحيح الاولى والا كلها فيها
واثبت ما حصل على جدول خامس ثم اثبت وفن
الثانية ان وافقت والا كلها فوق صحيح الاولى وهو
ما ضرب فيها وفن نصيب الميت او كله فوق مسئلة
على القبة فن له شي من الاولى يضرب فيها فوقها ومن له
شي من الثانية يضرب فيها فوقها واثبت نصيب كل
بائليه ومن له شي منهما اجمع له ذلك بازاية حتى ينتهي ثم
اجمع ذلك بطريق الجمع عند هذا الحساب وقابل به الصحيح
فان مراد المجتمع او نقص فاعد بتجدد الصواب ثم ان

ان مات ثالث ورابع فافعل في الجدول كما علمت
واعلم ان لكل ميتين خمسة جداول واحد لورثة
الاول واحد لانصبايهم وثالث لورثة الثاني
ورابع لانصبايهم وخامس للجامعة فاذا مات رابع
يحتاج الى ثلاثة جداول اخر واحد لورثته وواحد
لانصبايهم وثالث للجامعة وعلى اعلاه ما صحت منه جميع
المسائل ثم اذا مات رابع يحتاج الى ثلاثة ايضا وهكذا
لكل ميت يترقى درجة بعد درجة ولهذا سمي فلم المنبر
وسماه بعض المشايخ الشياك لانه يصير كالشياك وقد
قيل اذا اردت معرفة ما يكون في مسئلة من المناسخ
من الجداول فاضرب عدد الاموات في ثلاثة ابد او اطر
من الحاصل واحد ابد اقل الباقي هو عدد الجداول
المطلوبة **مثلا** له رجل مات عن زوجة وثلاثة بنين
وبنتين منها ثم ماتت بنت عن المذكورين ثم مات
ابن عن امه وابنتين ثم ماتت الزوجة عن اولادها
ثم ماتت البنت الباقية عن ابن وزوجة ثم مات احد
الابنين من الاولى عن اخيه وزوجة فارسم جدولاً هكذا

فالمسيلة الاولى من ثمانية وتصح من اربعة وستين
للزوجة ثمانية ولكل ابن اربعة عشر ولكل بنت تسعة
وضع نصيب كل وارث بازاية كما ترى وضع المصحح
على اعلاء وادر عليه قبه واجمع الانصباء وقابل
المجتمع بالاربعة والستين فاجمع الاحاد اولا فاجمع
سبعة احدى البنين الى سبعة الاخرى ثم الى
اربعة كل من البنين بالثلاثة ثم الى ثمانية الزوجة
يحصل اربعة وثلاثون فاربعة مثل اربعة المصحح
ثم انزل بالثلاثين بصورة الثلاثة تحت العشرة
واجمعها الى عشرات البنان يجمع ستة وهي ستون
مثل المصحح ثم اكتب بازاء اسم الميث بعد نصيبها
ماثل وكل ابن بعد نصيبه اخا والبنت اختا
والزوجة اما ثم صحح المسيلة الثانية وهي من ستة
وتصح من اثنين واربعين فثبتها في قبه بعد الورث
واثبت كل نصيب بازاء صاحبه واجمع وقابل
كما قدم ثم انظر بين الحاصل ونصيب الميث من
الاولى خذ بينهما موافقة بالسبع فاخرب سبع النسا

فعدد الاموات في هذه المسيلة
فاذا ضربت عددهم في ثلاثة فالحاصل
منه ثمانية عشر فاذا اطرح منه
واحد بقي سبعة عشر جدولا
كما سمناء هنا وليس جدول
القول ط بد اخل ب ذلك لانه
امرنا يد عن تحصيل جدول
مسائل المناخا وتجميعها
وهو المطلوب من ذلك ثم
نقول فالمسيلة الاولى

الاولى	الثانية	الثالثة	الرابعة	الخامسة	السادسة	السابعة	الثامنة	التاسعة	العاشر	الحادي عشر	الثاني عشر	الثالث عشر	الرابع عشر	الخامس عشر	السادس عشر	السابع عشر	الثامن عشر	التاسع عشر	العشرون
١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢
١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥	١٥
١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦
١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧	١٧
١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨	١٨
١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩	١٩
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

هذا هو الجدول
الذي هو المطلوب
من ذلك ثم
نقول فالمسيلة
الاولى

وهو ستة في مصحح الاولى يبلغ **٣٨٤** فضعها على
جدول خامس وتسمى هذه الجامعة ثم ضع الستة
وفوق الثانية على قبة الاولى ووفوق نصيب الميث
وهو واحد على قبة الثانية ثم من له شيء من الاولى يضرب
في الستة التي فوقها ومن له شيء من الثانية يضرب في
الواحد الذي فوقها فاضرب ثمانية الروج في الستة
التي فوقها يبلغ **٤٨** ونصيبها من الثانية سبعة في
في الواحد يكن سبعة اجمع ذلك يكن **٨٨** في كل ابن
من الاولى فيما على قبتها يكن **٨٨** وله من الثانية عشرة
في الواحد بعشرة اجمع له ذلك يكن **٩٦** وللبنت نصف
ذلك **٤٨** كما تراه وضع نصيب كل بانرايه ثم ما انت
الابن من امه وابنين فالميل من ستة وتضع من اثني عشر
فالكب ما انت بعد الجامعة بانراي نصيبه واسم الام بعد
نصيبها وانزل في الجدول تحت الورثة خوف الالتباس
وابتث اسم الابن في بينين فيجدت جدول سادس
ضع نصيب كل بانرايه فيجدت جدول سابع وعلى اعلاه
ما صحت منه ثم انظر من نصيب الميث ومثله تجد

تجددتها موافقا بالنصف فاضرب نصف الثانية وهو ستة
في مصحح الجامعة تبلغ ذلك **٢٣٠٤** ضعه على جدول
ثامن كما رايت وتسمى الجامعة ايضا ثم ضع الستة وفوق
الميله فوق الجامعة الاولى ووفوق نصيب الميث
وهو **٤٧** فوق الميله ثم اضرب نصيب الام
وهو **٥٥** في الستة يبلغ **٣٣٠** ثم نصيبها من الثانية
وهو **٢** في وفوق النصيب يكن **٤٤** وللجوع **٤٢٤**
ضعه في الجدول الثامن ثم اضرب نصيب كل ابن
في وفوق الميله يبلغ **٥٦٤** ونصيب البنث يبلغ
٢٨٢ وليس لهم من الثانية شيء ثم اضرب نصيب
كل من الابنين من الميله الثانية وهو **٥** في وفوق النصيب
وهو **٤٧** يبلغ **٢٣٥** فضع نصيب كل بانرايه في
الجامعة ثم اجمع وقابل كما عرفت فاجمع الاحاد صاعدا
يحصل **٢٤** فاربعة مثل الاربعة وانزل بالعشرين
بصورة الاثنين تحت العشرين واجمعها اليها بصورة
الاحاد يحصل ثلاثون تجد صفرا فانزل بها بصورة
الاحاد تحت المئين واجمعها اليها بصورة الاحاد

٢٣ وهي مثل ما على اعلاه وقد تم العمل ثم ماثل الزوج
 عن اولادها فاثبت اسم كل بعد نصيبه من الجامعة
 الثانية ونصيب كل بانرايه وعلى اعلاه ما صحت منه
 المياله وهو خمسة تباين سهام المياله فاضرب المياله
 الثانية وهي الخمسة في الجامعة التي قبلها يبلغ ١١٥٢
 فاثبتها على جدول ثم اضرب نصيب كل ابن من الاول
 في خمسة يبلغ ٢٨٢ ونصيبه من الثانية وهو
 اثنان في سهام موثره يبلغ ٨٤٨ ومجموع ذلك
 ١١٣٠ ونصيب المياله منهما يبلغ بعد الضرب
 والجمع ١٨٣٤ ثم نصيب كل من الابنين من التي
 قبلها في الخمسة يبلغ ١١٧٥ وليس لها من هذه
 شئ ثم اجمع وقابل كما عرفت ثم ماثل البنت الباقية
 من الاولى عن زوج وابن فترك في الجدول واثبت
 اسم الورثة في بيتين ونصيب كل بانرايه وعلى اعلاه
 ما صحت منه المياله وهو اربعة وبن المياله ونصيب
 موافقه بالنصف فاضرب نصف الثانية في الجامعة
 قبلها يبلغ ٢٣٠٤ فاثبتها على جدول بعد المياله
 وعلى

وعلى المياله وفق النصيب وذلك ٩١٧ ووفق
 المياله وهو اثنان على الجامعة التي قبلها كما رايت
 ثم اضرب نصيب كل وارث من الاولى في اثنين
 واثبت نصيب كل في الجدول الحادث وليس
 لاحد من الثانية شئ فاضرب نصيب كل من الزوج
 والابن في وفوق ولنصيب يحصل للزوج ٩١٧
 وللابن ٢٧٥٩ ثم اجمع وقابل ثم ماثل احد الابن
 عن زوجة واخيه من اربعة ونصيب المياله
 منقسم عليها وخرج بالقسمة ١٨٣٤ فاضرب
 فيه سهم الزوجة ثم ضعه بازائها ثم اضرب فيه
 ثلاثة الاخ يخرج ٨٨٠٢ اجمعه الى نصيبه
 من الاولى يبلغ ١٢١٣٨ ثم انقل نصيب كل
 وارث بغير ضرب الى الجدول الحادث وقد
 تم العمل كما رايت وعلى هذا القياس ثمة في
 بيان معرفة طواف استخراج القيراط فان فيه نفعاً
 عاماً اذ هو سهل على المستفتي الذي لا يحسن قسمة
 التركة على ما صحت منه الفريضة فانه منها يالغث

المسيلة سهمها كثيرة فتكون الانصبا كثيرة صعبة
 القسمة والنسبة وقد جرت عادة الفرضيات اذا
 انتموا من عمل المناسحة او غيرها ان يحولوا ذلك
 الى القاريط واعلم ان القاريط اصله قمر راط فقلب
 الراء الاولى باء كالدنيا اصله د ناسر قلبت اليك
 الاولى يا ويرد المقلوب فهما الى الاصل في الجمع
 يقال قاريط ودنانير كالاخفى والقاريط في عرب
 اهل الحجاز واليمن ومصر والشام والمغرب عبارة
 عن جزء من اربعة عشر جزءا من الواحد اعني ثلث
 ثلثه او ثلث ثلثه او ربع سدسه او سدس رابعة
 او نصف نصف سدسه فخرج ذلك كله من اربعة
 وعشرين لان فيه معظم الاجزاء كما عرفت وكل واحد
 من المضاف والمضاف اليه اذا ضرب مخرج احد
 في مخرج الاخر حصل المخرج للقاريط والحببة هي
 الشعيرة المتوسطة التي لم تقشر وتقطع من طرفيها
 دق وطال ونسبتها الى القاريط ثلث وذلك جزء
 من اثنين وسبعين جزءا من الواحد اي ثلث تسعة
 والدان

والدان ب كسر النون وفتحها نصف الحببة اي سدس
 القاريط فهو جزء من مائة واربعة واربعين
 جزوا من الواحد اي نصف ثلث تسعة والاربع
 نصف الدان اي نصف سدس القاريط او ثلثا
 ثلثه فهو جزء من مائتين وثمانين جزوا
 من الواحد وفي عرف اهل العرف ونواحيها
 القاريط عبارة عن جزء من عشرين جزءا من الواحد
 اعني نصف عشرة او ربع خمسة وعلى هذا كان
 يفرع كثير من العلماء المقدمين كالبلدنج
 صاحب المختار في شرح الاختيار والوني
 والخبري وعندهم الحببة جزء من ستين جزوا
 من الواحد كالدقيقة بالنسبة الى الدرجة الفلكية
 عند النجيين والدان جزء من مائة وعشرين
 جزوا من الواحد والاربع جزء من ستة وعشرين
 جزوا وفي عرف اخرين القاريط عبارة عن جزء
 من ثمانين عشر جزءا من الواحد والد الحببة
 جزء من ثمانين واربعين جزوا من الواحد والدان

جزو من ستة وتسعين جزوا من الواحد والاربع جزو من
مائة واثنين وتسعين جزوا من الواحد فعلم من هذا ان
القيراط على الاصطلاحات الثلاثة ثلاث حبات او
سنة دوانق او اثنا عشر ارنغ واما الملوكة فتلاث
ليكنات قال في القاموس اليكنة مئاة وسبعة مئاة
من والمن رطلان والرطل اثنا عشر اوقية يضم الحبة
وتشديد الياء وقد تخفف والاقية استار والاسار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلاثة اسباع
درهم والدرهم ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط
طسوجان يضم الطامثالة والسين الممثلة المشددة
والطسوج حبتان انتهى فالحبة على هذا سدس ثمن درهم
وهو جزو من ثمانية واربعين جزوا من درهم كاسبق وقال
في المفاتيح شرح المصابيح القيراط نصف دانق والدانق
سدس درهم والدرهم سدس دينار وحبتان وثلاثة
ارباع حبة ونصف عشر شعيرة والحبة فلسان وكل
حبة عشيرة وربيع عشيرة والعشيرة اربعة اخماس الحبة والفلس
نصف الحبة وقال ابن كامل الحاسب الدرهم في
اصطلاح

اصطلاح اهل مصر والشام ستون حبة وهو ستة
دوانق والدانق عشر حبات وفي اصطلاح اهل
بغداد الدرهم ثمانية واربعون حبة والدانق ثمان
حبات لان الدرهم ستة دوانق وفي جميع الامصار
انقح وقال بعضهم مقدار الدرهم عند اهل الحنابلة
وهو اثنا عشر قيراطا او اربعة وعشرون طسوجات
او ثمانية واربعون حبة او ستون عشيرة او تسعون
فلسا فالدانق طسوجان والطسوج حبتان والحبة
فلسان وقال اخرون الدينار ستة دوانق والدانق
اربعة طسوجات والطسوج حبتان والحبة شعيرة
والشعيرة ستة جرادل والجرادلة اثنا عشر فلسا والفلس
ستة نقرات والنقرة ثمان قطميرات والقطمير اثنا
عشر رنغ والدرنغ هو الذي ترى في شعاع الشمس ذكره
ابو الليث في تفسيره وكل قوم اصطلاح ولا مشاحة
في الاصطلاح فتدبر واما معرفة اجزاء نخرج القيراط
للتصرف بها على طرق الترتي والتدلي اما الترتي فتلك
ثمة قيراط ونصف سدس قيراطان وثمة ثلاثة

قراط وسدس اربعة قراط وثنه ونصف سدس
 وبعبر عنه بسدس وثلاث ثنه خمسة قراط والرابعة ستة
 قراط وسدس وثنه سبعة قراط وثله ثمانية
 قراط وربعه وثنه تسعة قراط وربعه وسدس
 عشرة قراط وثله وثنه احد عشر قراط ونصف
 اثنا عشر قراط وربعه وسدس وثنه ثلاثة عشر قراط
 وثله وربعه اربعة عشر قراط ونصف وثنه خمسة عشر قراط
 وثله ستة عشر قراط ونصف وسدس كذلك وثله
 وربعه وثنه سبعة عشر قراط ونصف وربعه ثمانية عشر
 قراط وثله وثنه او نصفه وسدس وثنه تسعة
 عشر قراط ونصف وثله او ثلثاه وسدس عشرون
 قراط ونصف وربعه وثنه احد وعشرون قراط وثله
 وربعه اثنان وعشرون قراط ونصف وثله وثنه
 او ثلثاه وسدس وثنه ثلاثة وعشرون قراط وثله
 اربعة وعشرون قراط واما التدي فعكسه يخرج اربعة
 وعشرون قراط نصفه وثله وثنه او ثلثاه وسدس
 وثنه ثلاثة وعشرون قراط وثله وربعه اثنان وعشرون
 قراط

قراط وهكذا الى اخره ويقال في كسور التسعة المنطقه
 مرتبة نصفه اثنا عشر قراط ثله ثمانية قراط وربعه
 ستة قراط وربعه خمسة اربعة قراط وربعه اربعة اقسام قراط
 سدس اربعة قراط سبعة ثلثه قراط وثله
 اسباع قراط ثله ثلثه قراط تسعة قراط ان
 وثله قراط وها تسعة اسباع قراط عشرة قراط
 وخمس قراط وها اربعة اعشار قراط نصف خمسة
 قراط ان وخمس قراط نصف سدس قراط ان نصف
 سبعة قراط وخمس اسباع قراط نصف ثنه قراط
 ونصف قراط نصف تسعة قراط وثله قراط نصف
 عشر قراط وخمس قراط هذا ينبغي لكل طالب حفظه
 وفهمه وشدة الاعتياد به فان مية يستنبط من
 الحساب ما لا غاية له ومن اتقيه امكنه التصرف في
 قراط القيراط وهكذا ابداهم في تحويل السهام
 التي تحت منه الفريضة الى القيراط وقمها ان
 تقسم سهام الميلاء على مخرج القيراط وهو اربعة عشر
 ابداهم فان شئت قسمت على المخرج من غير حل وان شئت

جليته الى اضلاعه التي تركب منها وهي **٨ و ٣ و ٦ و ٤**
 فما خرج بالقسمة اخيرا فهو القيراط واذا لم ينقسم
 صحح المسيلة على الاربعه والعشرين فاضربها فيه ارباعه
 او وفقها فيه ان وافقته ثم اضرب ما كان لكلا وارثن
 المصحح فيما مضى منه فيد من الاربعه والعشرين او وفقها
 فما بلغ من ضرب ذلك في المصحح اقسمة ايضا على الاربعه
 والعشرين يخرج سهم القيراط قطعاً واعلم انك اذا قسمت
 الحاصل بعد الضرب على اربعه وعشرين يخرج المصحح الاول
 بعينه عند المبانيه ووفقه عند الموافقه وذلك هو القيراط
 والاخصر ان تجعل مصحح المسيلة عند المبانيه ووفقه
 عند الموافقه جزو سهم القيراط من غير ضرب فيها ولا
 قسمة عليها لان القاعدة ان العدد اذا لم يقسم على يخرج
 القيراط فان باينه فكل العدد المصحح هو القيراط وان
 وافقه فوفقه القيراط ثم اذا عرفت القيراط وادرك القسمة
 عليه فان كان من منزلة الاحاد فاقسم عليه وان كان
 ذا اثنيتين او اكثر فخله الى اضلاعه التي تركب منها ان
 امكن واقسم عليها سحاح كل وارث فما خرج فهو مال من

من القيراط الصراح وما كسر عليها يضاف الى القيراط
 فالقسوم عليه اخيرا يضاف الى القيراط او لا ثم ما
 بعد يضاف اليه ثم الى القيراط وهكذا الى اخر
 الذي قسم عليه او لا يضاف الى ما قبله وهكذا حتى
 ينتهي الى اوها الذي قسم عليه اخر لم يضاف اية
 القيراط ففي المسيلة المقدمة اذا قسمت المصحح على
 الاربعه والعشرين يخرج **٨ و ٣ و ٦ و ٤** هو قيراطها فاذا
 حللته الى اضلاعه التي تركب منها كن هكذا **٨ و ٣ و ٦ و ٤**
 يعني ثمانية وثانيه وخمسة وثلاثة وان شئت عكست
 الترتيب هكذا **٣ و ٦ و ٨ و ٤** واختبار صحته هو ان يصرف
 الاضلاع بعضها في بعض يخرج العدد المطلوب ان
 كان العمل صحيحا والقاعدة والاولى ان تقسم او لا
 على اكبوا الاضلاع ثم على ما قبله الى الاول فتكون القسمة
 اخر على اصغر الاضلاع لان اجزاء الكبر ان الثلث
 الكبر من الثن ويجوز ان تقسم او لا على اصغر الاضلاع
 ثم على ما قبله الى الاول فتكون القسمة اخر على اكب
 الاضلاع وعلى هذا يعطى الكسر المفرد ولكن يكبر

وتقل الكسور المنتسبة غالباً ثم ضع الاضلاع على جدول
متصل باجز الميلة كما رايت ثم اقسّم كل نصيب منها
على اخر الاضلاع ثم على متلوه وهكذا الى ما انتهى القسمة
اليه وحيث صحت على ضلع فابثت بازانه صفر في المربع
المختص بصاحب ذلك النصيب وحيث انكسر عليه
سوى اقل منه فابثته بازانه في المذكور وهكذا الى ان
ينتهي قسمته فما خرج من القسمة على الضلع المقدر
في الوضع من صحيح فهو عدد القيراط وما انكسر على
الاضلاع فهو من كسور القيراط وهو كسر منتسب نحوها
هو النصيب من القيراط وقد يكون النصيب من القيراط
صحيحاً فقط او كسراً او كلاًهما وعند انتهاء القسمة
انتهى ذلك بالجمع بان تجمع ما تحت اخر الاضلاع
من الكسور من نصيب جميع الورثة كأنه احاد وتقسّم
المجموع على ذلك الضلع فان انقسمت قسمه صحيحة من غير
كسر فالعمل صحيح والافاعد فان صحت فضع ما خرج
من القسمة تحت الضلع الذي قبله واجمع الى الكسر
التي تحته ثم اقسّم ما حصل على ذلك الضلع وما خرج
اجمع

اجمع مع الكسور تحت الضلع الذي قبله حتى تنتهي
الى اول الاضلاع الذي قسمت عليه اخر افاد خرج
على ذلك هو القيراط ربط المنكسر اجمع ذلك الى القيراط
الصحيحة وقابل بالمجموع الاربعه والعشرين فان
ساواه فالعمل صحيح والافاعد فاذا اقسمت في الميلة
المذكورة نصيب الاين الباقي من الاولى على الثمانية
الاخير ينكسر عليها فابثتها ما رايت تحت الثمانية التي
هي الضلع ثم ما حصل من القسمة اقسمة على الثمانية الى
قبلها ينكسر عليها الاربعه فابثتها تحته ثم ما حصل
اقسمة على الخمسة يعبر فصف تحتها ثم اقسّم ما حصل
على الثلاثة ينكسر عليها واحداً وخرج ثلاثة عشر
القيراط الصحيح وما كسر على الثلاثة يسمى منها
ثم يضاف الى القيراط وما على الثمانية يسمى منها ثم يضاف
الى الخمسة ثم الى الثلاثة ثم الى القيراط والذي على
الثمانية الاخير يسمى منها ثم يضاف الى الثمانية
التي قبلها ثم الى الخمسة ثم الى الثلاثة ثم الى القيراط
فله ثلاثة عشر قيراطاً وثلاث قيراط ونصف خمس ثلث

قباط وثلاثة اربع من خمس ثلث قباط ثم افعل
 ذلك بنصيب كل ابن ينكس لها على الثمانية الاخيرة
 خمسة وعلى التي قبلها ستة وعلى الخمسة واحد وعلى
 الثلاثة واحد وخرج اثنان فلكل ابن قباطان
 وثلث قباط وخمس ثلث قباط وخمسة اثنان خمس
 ثلث قباط وستة اثنان ثلث خمس ثلث قباط ثم افعل
 ذلك بنصيب الزوج نكس له على الثمانية خمسة وعلى
 التي قبلها **٤** وعلى الخمسة **٤** وعلى الثلاثة **٢** ولا
 يفضل له شيء فله ثلثا قباط واربعة اخماس ثلث
 قباط وثنا خمس ثلث قباط وخمسة اثنان ثلث خمس
 ثلث قباط ثم افعل ذلك بنصيب ابنه من المييلة
 نكس له على الثمانية **٧** وعلى التي قبلها **٧** وعلى الخمسة
٢ وعلى الثلاثة **٢** ويخرج من المييلة **٢** فله قباطان
 وثلثا قباط وخمسة ثلث قباط وسبعة اثنان خمس
 ثلث قباط وسبعة اثنان من خمس ثلث قباط ثم
 افعل ذلك بنصيب الزوجة في الاخيرة نكس لها
 على الثمانية **٢** وعلى التي قبلها **٤** وعلى الخمسة **٣** وعلى
 الله

الثلاثة **٢** ويخرج واحد فلهما قباط واحد وثلثا
 قباط وثلثة اخماس ثلث قباط وخمسة اثنان
 خمس ثلث قباط وثنا شئ خمس ثلث قباط وقد
 انتهت قسمة الانصبا على القباط بقي امتحان
 الكسور بالجمع كما تقدم فاجمع ماتحت الثمانية
 بجمع **٣٢** ويخرج من قسمتها على الثمانية **٤** فله
 ثلث ماتحت الثمانية التي قبلها واجمعا الى ما تحتها
 يحصل **٣٤** ايضا ويخرج من قسمتها على الثمانية
٤ فلهما تحت ماتحت الخمسة واجمعا الى ما
 تحتها يحصل **١٥** ويخرج من قسمتها **٣** فلهما تحت
 ماتحت الثلاثة واجمعا الى ما تحتها يحصل **١٢**
 ويخرج من قسمتها على الثلاثة **٤** وهي القباط
 المنكس في المييلة وفيها عشرون قباطا صحيحة
 وقد تم العمل كما رايت واعلم ان القباط واحد ضلعه
 قد يكون عددا اول فلا يخل فتكون القسمة على
 جلته وتكون النسبة يلفظ الحسنة وهذا الطريق
 الذي ذكرناه هو احسن طرق استخراج القباط ومن

طرفة ايضا ان يحصل قيراط المسيلة الاولى ثم اضرب
فيما ضرب فيها من الثانية فالحاصل قيراط الجامعة
الاولى ثم اضربه فيما ضرب فيها من الثالثة فالحاصل
قيراط الجامعة الثانية وهكذا ففي المثال المذكور
قيراط المسيلة الاولى اثنان وثلاثان اضرب ذلك
في الستة التي ضربت فيها يبلغ **١٢** هي قيراط الجامعة
الاولى ثم اضرب الستة عشر فيما ضرب في الجامعة
وهو ستة ايضا يبلغ **٩٦** هي قيراط الجامعة الثا^{لثة}
ثم اضربه فيما ضرب فيها وهو خمسة يبلغ **٤٨٠** هي قيراط
الجامعة الثالثة اضربه فيما ضرب فيها وهو **٢** يبلغ
٩٦٠ وهو المطلوب في مثالنا ومنها ايضا ان تاخذ
لكل مائة اربعة وقيراط الاربعة فالحاصل قيراط
المائة وهو اربعة وسدس وقيراط المائتين ثمانية
وثلث وتاخذ لكل الف اربعين وقيراط الاربعين
وهو واحد وثلثان فالحاصل قيراط الالف وهو
واحد واربعون وثلثان ثم زد على الحاصل قيراط
الاحاد ان كانت يحصل المطلوب ومنها طرق النسبة
وهو

وهو ان تنظر الي العدد من اللذين نشاء منها يبلغ
المسيلة فانه لا بد ان ينشاء من ضرب عدد في اخر
وتنسب احدهما الى مخرج القيراط وتاخذ مثل تلك
النسبة من العدد الاخر فاكان فهو سهم القيراط ومنها
ان تنسب المبلغ الى مخرج القيراط وتاخذ مثل تلك
النسبة من اصل المسيلة فاكان فهو القيراط ومنها
ان تقسم احد العددين اذا كان اكثر من المخرج عليه
الخارج بالقسمة اضربه في العدد الاخر فاخرج
فهو سهم القيراط مثاله ترك جدتين وثلاثة اخوة
لام وخمسة اعمام لاب اصلها من ستة ونص من مائة
وثلاثين من ضرب ثلاثين جرو سهمها في ستة اصل المسيلة
فان شئت فانسب ستة الى اربعة وعشرين المخرج كن
سبعة فخذ ربع الثلاثين وهو سبعة ونصف وان
شئت فانسب الثلاثين الى الاربعة والعشرين كن
مثله وربعه فخذ مثل الستة وربعها وذلك سبعة
ونصف وهو القيراط وان شئت فانقسم الثلاثين
على الاربعة والعشرين يخرج سهم وربع اضربه في

الستة يطلع سبعة ونصفا وهو سهم القباط فاقسم
 عليه نصيب كل وارث يحصل المقصود فيخرج لكل
 جن قباطان ولكل اخ قباطان وثلاثا قباطا ولكل
 عم قباطان وخمسا قباطا وان ارث ان تعرف ما
 لكل واحد من القباطين قسم واحد من القباط وخذ
 مثلها من سهام كل واحد ما كان فهو ماله من القباط
 وانت اذا سميت واحدا من سبعة وصفت في مثالنا
 كان ثلثي خمس فخذ ثلثي خمس نصيب كل وارث لكن ماله
 من القباطين كان للجد خمسة عشر فلها قباطان
 وكان لكل اخ عشرون فللكل اخ قباطان وثلاثا
 قباطا وكان لكل عم ثمانية عشر فله قباطان
 قباطا وان شئت فخذ نصيب كل وارث من السبل
 قسم منها وخذ تلك النسبة من مخرج القباط فالما
 لكل وارث هو حصته من قباطين التركة وان شئت
 فاضرب سهام كل وارث في مخرج القباط وما بلغ
 فاقسمه على اضلاع السبل ففي المثال للجد ١٥ في
 ٢٤ يحصل ٣٦ ٣٦ تقسم ذلك على اضلاع السبل
 وهي

وهي ٤ ٥ ٩ بحرج ٣ وان فعل كذلك في الاخوة
 والاعمام تجد المطلوب وهذا الطريق يتوصل به
 الى ما سميت قسمته وان ارثت تفصيل ما حصل
 لكل وارث من كل ميت في المناجحات وهو نفيس
 جدا كانه عليه العلامة ابن الهيثم في بعض مصنفاته
 رحمه الله تعالى فطريقه ان تضرب نصيب الوارث من
 فيما ضرب فيها وهو فوق الثانية عند الموافقة او كلها
 عند المباعدة ثم تضرب ما حصل فيما ضرب في كل مسيلة
 وهو ما اثبت على الجامعة على ما ذكرنا من كل مسيلة واقسم
 ما حصل على اضلاع القباطين يخرج ماله من القباطين
 منها وان ارثت ماله من الثانية فقط فاضرب سهام
 منها في سهام مورثه من الاولى او في وفقره ان وافقت
 والحاصل فيما ذكرته في العدد الذي صحت منه الاولى
 وهو الجامعة الاولى ثم فيما على الجامعة الثانية ثم فيما على
 الجامعة الثالثة ان كانت وكذا الرابعة والخامسة واقسم
 الحاصل على اضلاع القباطين يخرج ماله من مورثه منها
 قباطين وهكذا ان كانت ثالثة ورابعة وخامسة

ففي المسيلة للابن الباقي من الاولى ١٣ ويراط وكسورها
المذكورة اذا اردت ماله من الاولى فقط فاضرب سهامها
منها وهي ١٤ فيما ضرب فيها وهي ٦ يكن ٨٤ ثم فيما
على الجامعة بعدها وهي ٦ ايضا يكن ٥٠٤ ثم فيما
على الجامعة الثالثة وهي ٥ يكن ٢٥٢٠ ثم فيما على الجامعة
الرابعة وهي ٢ يحصل ٥٠٤ اقسام ذلك على اضلاع
القيراط يخرج خمسة قراريط وثلاثة اخان ثلث قراريط
وثلاثة ارباع خمس ثلث قيراط وان قدمت للقسمه
الاكبر من الاضلاع في الوضع واصغرها للقسمه تلخص
من الكسور المذكورة ربع قيراط فله حينئذ منها خمسة
قراريط وربع قيراط واضرب نصيبه من الثانية
وهو ١٠ في وفوق سهام مورثه وهو ما على قبتهما وهو
واحد يكن ١٠ ثم فيما على الجامعة الاولى وهو ٦ يكن
٦٠ ثم فيما على الجامعة الثانية وهو ٥ يكن للثانيه
فيما على الجامعة الثالثة وهو ٢ يحصل ٣٠٠ اقسامها
على اضلاع القيراط يحصل ثلث قيراط واربعه اخان
ثلث قيراط وثلاثة اثمان خمس ثلث قيراط وان قد

كما ذكرنا يكن مخصصه خمسة اثمان قيراط وهو الذي يخصه
من اخته وليس له من الثالث شي وله من الرابعه سهام
اضى سهام مورثه للبائنه وهي ٢٤ مكر ٨٤
ثم فيما على الجامعة الثالثه وهو ٢ يحصل ١٢٩٦ فاقسم
ذلك على اضلاع القيراط يخرج قيراط وثلثا قيراط وخمس
ثلث قيراط ونصف خمس ثلث قيراط وليس له من الخا
شي وله من السادسة ثلاثة اسهم مضروبه في ربع سهام
اخيده وهو ١٨٣٦ للموافقه به يحصل ٥٥٠٢ اقسامه
الاضلاع يخرج خمسة قراريط وثلثا قيراط وسبعة
اثمان خمس ثلث قيراط وثلاثة ارباع ثمن خمس ثلث قيراط
والله اعلم فان فعلت ذلك وضيته في التركة وقسمته
على المسيله يخرج ما خصه من كل بيت كما هو مقرر
في قيمة التركات فاذا اردت قسمتها فيهما طرق
معلومة مقرر مرسومه وسياتي ذلك في قسمه التركات
من كتابنا هذا فنذكره واجعله نصب ان شالله تعالى
فصل في حساب الفرائض ويترجم بذلك الأصول
التي تحتاج اليها في قيمة الفروض على سخيها وهي

خارج الفروض فخرج كل فرض مفرد اقل عدد يكون
 ذلك الفرض منه واحدا صحيحا ومخرج كل كسر عدما
 في الواحد الصحيح من امثاله ومخرج الكسر المكرر يخرج
 المفرد كالثلاث والثلاثين والسدس والسديس كالمسألة
 والفروض جمع فرض معنى نصيب **الفروض** السنة المذكورة
 في كتاب الله العزيز **نوعا** ثلاثة نوع وثلاثة نوع اخر
 فالنوع **الاول** على التنصيف ان بدأت بالاكثروالاكثر
النصف ونسفه وهو الربع **ونصفه** فهو السدس وثلثه
 المضعف ان بدأت بالاقل والاصغر السدس وضعفه
 وهو الثلث وضعف ضعفه وهو الثلثان ولم يضبط
 ذلك عبارات مختلفة ذكرت بعضها عند قوله والفروض
 في اول الكتاب وتحقق ذلك انما اذا اخذت الثمن
 ثمانية وهو واحد وضعفنه حصل اثنان وهو رابع ^{الثمانية}
 واذا اضعفت ربع الثمانية حصل اربعة وهو نصف
 الثمانية واذا اضعفت نصف الثمانية حصل اثنان هو
 ربع الثمانية واذا اضعفت الربع حصل واحد وهو ثمن
 الثمانية وكذلك اذا اخذت سدس الستة وهو واحد
 حصل

حصل اثنان وهما الثلث الستة وان ضعفت الثلث حصل
 اربعة وهو الثلثان وان نصف الثلثين حصل اثنان
 وهو الثلث وان نصف الثلث يحصل واحد وهو
 السدس وانما انحصرت الفروض الستة في النوعين ^{الستة}
 لان العلماء طلبوا اقل جز من الفروض المقدرة في كتاب
 الله تعالى فوجدوا الثمن الذي يخرج ثمانية ووحدا
 يخرج الربع والنصف موجودين فيها لا كسر فجعلوا
 النصف والربع والثمن نوعا واحدا ثم طلبوا اقل جزو
 من الفروض الستة بعد الثمن فوجدوا السدس الذي
 يخرج ستة ووجدوا يخرج الثلث والثلثين موجود
 فيها لا كسر فجعلوا الثلثين والثلث والسدس نوعا
 اخر ثم شرع في بيان الخارج لذلك فقال **النصف** الذي
 هو فرض خمسة **يخرج من النصف** وانما بدأ بالنصف لان يخرج
 مبداء الخارج ثم اعقبه بما هو من نوعه على ترتيب
 التنصيف فقال **والربع** الذي هو فرض اثنين يخرج
من اربعة الذي هو فرض واحد يخرج **من ثمانية** ثم
 بدأ بالثلثين من النوع الثاني فقال **والثلث** الذي هو

والثمن

فرض اربعة واعقبه باه من نوعه على الترتيب المذكور
 او افك **الثالث** الذي هو فرض اثنين يخرج كل واحد
 منهما **ثلاثة السدس** الذي هو فرض سبعة يخرج **سبعة** والعلّة
 في ذلك كله ان يخرج كل كس سميّه الا النصف فان خرج
 اثنان وليس الاثنان سمي النصف وذلك كالربع فانه
 من اربعة لان الاربعه سمي الربع وكالمثل فانه من ثلث
 لان الثمانية سمي الثمن وكالث فانه من ثلاثة لان الثلاثة
 سمي الثلث وكالسدس فانه من ستة لانها سمي السدس
 وكون هذه الاعداد سميّة لتلك الفروض ظاهر كما لا يخفى
فعل هذا اذا كان في الميئلة النصف فقط كن ما وترك
 بننا واخا لآب فالميئلة من اثنين واذا كان في الميئلة
 الربع فقط كن ما ترك زوجا وابنا فالميئلة من
 اربعة واذا كان في الميئلة الثمن فقط كن ما ترك
 زوجة وابنا فالميئلة من ثمانية واذا كان في الميئلة
 الثلث فحسب كن ما ترك اما واخا لآب او المثلث
 فحسب كن ترك اخين لآب وعمافالميئلة من ثلاثة
 واذا كان في الميئلة السدس فقط كن ترك ابا وابنا فالميئلة
 من

من ستة وهذا عند الانفراد واما عند الاختلاط فلا
 يخلو اما ان يختلط كل نوع بنوعه او احد النوعين بالآخر
 فان اختلط كل نوع بنوعه فخرج الاقل منه ليكون
 خرجا لضعفه ولضعف ضعفه كالثمانية فانه يخرج للثمن
 ولضعفه وهو الربع ولضعف ضعف الثمن وهو النصف
 لان يخرج النصف والربع داخلان في يخرج الثمن
 والقاعدة في النفاذ الا لثقا بالاكثرو كالسنة وان
 خرج للسدس ولضعف السدس وهو الثلث ولضعف
 ضعف السدس وهو الثلثان والعلّة فيه ما تقدم فعلى
 هذا لو ترك زوجة وبننا تكون الميئلة من ثمانية ولو
 ترك زوجا وبننا تكون الميئلة من اربعة ولو تركت
 زوجا اخين لام وعماف او اما واخين لآب وام او ^{اثنين}
 لآب وعماف تكون الميئلة من ستة والعلّة في الكل هي
 ان يخرج ضعف الشيء داخل في مخرجه فيكون مخرج
 مخرج ذلك الشيء لانه اذا كان بين البحرين والاك
 مداخلة تكفيك التخرجين كما علمت سابقا واما
 اذا اختلط احد النوع الاول بكل النوع الثاني او

ببعضه فحكم ما قاله المصنف رحمه الله تعالى وهو قوله **وان**
اختلط النصف من النوع الاول **بالنوع الثاني** اي بذكر وهو
 الثلث والثلثان والسدس كالسبله الملقبة بام الفروح
 وهي زوج وام وشقيقان واخنان لام اصلها من ستة وتعود
 الى عشرة عند الامة الاربعه والجمعة على ذلك ففد اجتمع فيها
 النصف والثلثان والثلث والسدس ونخرج الثلث ونصفه
 ثلاثة وهي داخله في مخرج السدس وهو ستة فنكتفي بها
او اختلط النصف من الاول **ببعضه** اي ببعض الثاني
فمن ستة لان نخرج النصف والثلثين والثلث داخل
 في الستة كاعتك فلو تركت زوجا واخنين لاب وام اما
 او خلفت زوجا واخنين لام واما او خلفت زوجا
 واخنين لاب وام وولد لام او خلفت زوجا وحده
 فاصل كل مسيلة منهما من ستة لما ذكرنا وكذا الوالدان
 النصف بالثلث فقط لكن تركت زوجا واما واخنين
 لام او بالثلثين فقط لكن تركت واخنان لاب وام قال
 كل مسيلة من ستة لان نخرج النصف اثنان ونخرج
 والثلثين ثلاثة وبنهما مباينة فنضرب احدهما في الا

الاخر حصل ستة وهو يخرجهما **او** اختلط **الربع** من
 النوع الاول بكل الثاني لكن ترك زوجة واما واخنين
 لاب وام واخنين لام او اختلط ببعض الثاني لكن ترك
 زوجة واما واخنين لام ام او خلفت زوجة واخنين
 لام او اخنين لاب وام او تركت زوجة وحده **فمن اثني عشر**
 لانها مركبة من ضرب اثنين في ستة او ثلاثة في اربعة
 فتكون اصلا لما ركبت منه لان نخرج الربع من اربعة
 ونخرج النوع الثاني من ستة وبنهما موافقة بالنصف
 فاذا ضربت نصف احدهما في كامل الاخر يبلغ اثني
 عشر وايضا ينخرج الربع ونخرج الثلث وهو ثلاثة
 مباينة واذا ضربت كل احدهما في الاخر يبلغ اثني
 عشر ايضا **او** اختلط **الثلث** من النوع الاول بكل
 النوع الثاني او ببعضه **فمن اربعة وعشرين** لان
 نخرج الثلث من ثمانية ونخرج كل الثاني من ستة
 لتدخل نخرج الثلث والثلثين في مخرج السدس
 فبقى معنا نخرج الثلث ونخرج السدس وبنهما موافقة
 بالنصف فنضرب نصف احدهما في كامل الاخر يحصل

اربعة وعشرون وصورة اختلاط الثمن بكل الثاني كالمو
ترك ابنا وواحد لزيد ثمن ماله وليك ثلثه ولعمرو
ثلثه ولخالد سدس^ه واجاز لاسن ذلك فاصل الميلة
من اربعة وعشرين ونقول الى احد وثلاثين لزيد^{ثمن}
ثلاثة وليك الثلثان ستة عشر ولعمرو الثلث ثمانية
ولخالد السدس اربعة ومن امثلتها ايضا في الفرائض
ثلاثينية ابن مسعود رضي الله عنه وقد سبق الكلام^{عليها}
في العول فان قلت الثلث اما للام او الاسن من ال^{والد}
والافران لام عند عدم الولد والثمن للزوج مع^{الولد}
كما عرفته فلا يجتمع الثمن مع الثلث ضرورة وجيئ^ب
لا يصح قوله واذا اختلط الثمن بكل الثاني لكونه غر^{واق}
عند الجمهور فلنا هذا القول على مذهب ابن مسعود لان
المحرم عند^ه محجب بنفسه كاذكرنا حينئذ يمكن
اجتماع الثمن مع الثلث عند^ه كما بينا من المثال سابقا
وفي غير الفرائض كما في سيرة الوصية المذكورة واما اذا
اختلط الثمن من الاول ببعض النوع الثاني من اربعة
وعشرين ايضا لانه اذا اجتمع الثمن والثلثان كان^{ثمن} من الثلث

١٢٩
الثلثين مباينة كزوجته ونثنان او ثلثان او شقيق فنضرب
ثلاثة في ثمانية او بالعكس يحصل اربعة وعشرون او الثمن
والثلث كزوجته وام وشقيق وان رفيق عند ابن نفع^س
للزوجة الثمن وللام الثلث ومن المخرجين مباينة فنضرب
احدها في الاخر يبلغ اربعة وعشرين او الثمن والسدس
لزوجة وام وان للزوجة الثمن وللام السدس ومن
المخرجين موافقة بالنصف فاضرب نصف احدها في
كل الاخر يحصل اربعة وعشرون او الثمن والثلثان
والثلث كزوجته وان قاتل واخين لابون وولد^ك
ام عند ابن مسعود رضي الله عنه فبين مخرجي الثلثين
او الثلث مائة ومن مخرجي الثلاثة والثمانية مباينة
فنضرب احدها في الاخر يحصل اربعة وعشرون او
الثمن والثلثان والسدس وما بقى كزوجته وشقيقتها
وجده وان قاتل واخ لاب عند ابن مسعود رضي الله عنه
للزوجة الثمن وللأخين لابون الثلثان وللمجدة السدس
وباقى للاخ سهم واحد وفيها تدخل وتوافق فيص^ر
وفن احدها في كامل الاخر يبلغ اربعة وعشرين او الثمن

والثلث والسدس وما بقي لزوجة وام واخ لام وعم ولا
وان قابل وفيها تداخل وتوافق فنضرب وفوا أحدها
في كل الآخر يبلغ أربعة وعشرين عنديان فسعود من حله
عنه للزوجة الثمن وللأم الثلث وللأخ لام السدس
والباقى للعم لاب ثم اعلم ان صور الاختلاط في القسمة
العقلية لا تزيد على سبعة وخمسين صورة لان النوع
الاول ثلاثة النصف والرابع والثلث وللأخت لام منه
اربعة النصف والرابع او النصف والثلث او الرابع ^{والثلث}
او النصف والرابع والثلث فصار سبعة والنوع الثاني
ثلاثة ايضا الثلثان والثلث والسدس واختلاط اربعة
ايضا الثلثان والثلث او الثلثان والسدس او الثلث
والسدس او الثلثان والثلث والسدس فصار هذا
ايضا اربعة فاذا ضربت السبعة في السبعة تبلغ تسعة
واربعين وكان اختلاط كل نوع بعينه بعض اربعة
فاذا جمعت الثمانية الى التسعة والاربعة تصير الصور
سبعة وخمسين كما قلنا وهذا باعتبار القسمة العقلية
والذي لا وجود له شرعا بالاثون صورة فيبقى سبعة عشر
صورة

صورة والذي لا يتصور من تلك الصور ربع وثلث لان
الثلث للزوجة مع الولد والرابع لها عند عدمه او للزوج
حال وجوده ولا يتصور اجتماعها الا ان يفرض الميت
مشكلا ولا يتصور اجتماع الثلث والثلث على قول الجمهور
كاسبون ولا يتصور اجتماع النصف والرابع والثلثين
ولا اجتماع النصف والثلث والثلثين ولا وجود للثلث
حال وجود الزوج لا خصاصه بانزوجه فيسقط ^{سبب}
ذلك من اختلاط النوع الاول بعينه ببعض صورتهان
ومن اختلاط الثلث بكل الثاني او بعينه اربع صورته
اختلاط النوع الاول بكل الثاني او بعينه ست صورته
ومن اختلاط الرابع بكل الثاني او بعينه جميعها وهو
سبع صورته كان المجموع السابق ثلاثين صورة وعلم
ان بعض شراح السراجيه كسيدروان امين الدولة
قال انه لا يجمع في مسئلة اكثر من اربعة فروض ومن
ذلك بالاستقراء والنظر في صور الاختلاط التي احصت
انتهى قلت وفيه نظر لانه قد يجمع في مسئلة خمسة فروض
لزوج وام واخت لاب وام واخت لاب واخ لام

فالمسيلة من ستة ونقول الى عشرة عند الجمهور الزوج
 ثلاثة وللأم واحد وللأخت لاب وأم ثلاثة وللأخت
 لاب واحد وللأختان لام اثنتان وقد يجتمع فيها ستة
 فروض كعولاء وزوجة أيضا على جواز اجتماع الثمن
 الربع بان يكون الميث خنثى مشكلا وأدعى الزوج انه
 زوجته وأدعت هي انه زوجها فانه ثبت ذلك ولكل
 منهما قصة كما لا يخفى ويمكن ان يحجب عن الأول عند عدم
 تكرار الفرض وعن الثاني بانه نادر والناذر لا حكم له ولم
 ان المصنف رحمه الله تعالى لم يذكر هنا احكام الخنثى
 المشكل ولا طريق تصحيح المسائل اذا كان فيها ذلك حيث
 عرضنا باسمه فلا بد من ذكر شي من احكامه وما يتعلق بذلك
 ميراثا وغيره وطريق تصحيح مسائله فنقول وبالله التوفيق
 ان الخنثى هو على وزن فعلى تجلى واشتقاقه من الخنث
 وهو اللين والتكسر ومنه الخنث وجمعه خيثا في كجبال
 وهو عبان عن تعارض دليل ذكره ودليل انثى
 حال عدم المزج لاحد الدليلين فهو شخص له اله الرجل
 واله المرأة وليس له اله ولا الهما وهو عند الله تعالى
 رجل

رجل وامرأة لارجل وامرأة لقوله تعالى هب لمريثا
 اناثا وهب لمريثا الذكور ولقوله تعالى وبث منهما
 رحا لا كثيرا ونساء ومن حكم كل واحد منهما ولم يبين
 حكم من هو ذكر وانثى فدل انه لا يجتمع الوصفان في
 شخص واحد وكيف يجتمعان مضان وتعدل القيتين
 بينهما الا له حتى يتبين سائر العلل كما وقد يقع الاشتباه
 عند الولدان من وحيث احدهما خنثى والآخر من الأول
 والثاني بانعدامهما وهما بآلة الاشتباه فاذا وقع الاشتباه
 بالمعارضه فاسم سبى على مباله فان بال من مبال الرجل
 فهو ذكر ويعنى حكمه حكم الذكر في الميراث وغيره والاخر
 خنثى زائد وان بال من مبال النساء فهو انثى يعنى حكمها
 لذلك والاخر بضعة زائدة لان النبي صلى الله عليه وسلم
 سئل عن مولود ولد في قوم وله مال للرجل ومال للمرأة
 كيف يورث قال من حيث يمول وعن علي مثله ولا زال البول
 من اي موضع كان دليل على انه هو العضو الاصيل
 والاخر منزلة العيب لان المنفعة الاصلية للذكر
 خروج البول وروى عن ابي يوسف انه سأل با حنيفه

عن ميراث الخنثى فقال ابو حنيفة يورث من حيث يقول
فقال ابو يوسف فان بال منهما جميعا قال الامام يعنبر
فيهما الاسبق قال ابو يوسف فان بال منهما معا واشتبه
ولم يعلم من ايها يخرج البول او لا فقال الامام لا ادرى
قال ابو يوسف ومحمد ينسب الى اكثرها بولا لانها دالة
قوة ذلك العضو وانه عضو اصلي ولان الاكثر حكم
الكل فيثبت به الترجيح ولل امام ان كثرة الخروج
لا يدل على القوة فربما يكون الزنا لا شعاع المخرج
في احدها وضيق في الاخر ولان الشئ لا يخرج بالكثرة
من جنسه وقال ابو حنيفة رضي الله عنه لما اخبره ابو
يوسف بحوايه هل يراى قاضيا يكيل البول بالاول
وان خرج منهما على السواء فهو مشكل بالانفاق لعدم
المزج ثم ان ابلغ الخنثى وخرجت له الحية او وصل
الى النساء واحتمل كما يحتمل الرجل وكان له ثدى مستر
فمن رجل لان هذه الامور من علامات الذكور وان
ظهر له ثدى كثنى المرأة او نزل له لبن في ثديه او
حاض او حبل او امكن الوصول اليه من الفرج ^{لها}
امراة

امراة لانها من خصايص النساء وان لم يظهر له ثدى من هذه
العلامات او تقارضت فهو خنثى مشكل لان كل واحد
منهما دليل على الانثى فاذا اجتمعا تقارضا وقيل
لا اعتبار بنهود الثدي ونبات الحية وقيل قول
الخنثى فما يخبر به من خيض او من ميل الى الرجال او
النساء ولا يقبل رموه بعد ذلك الا ان يكذب به
بان يقول انار جل ثم تدل حينئذ يترك العمل بقوله ان
وابو حنيفة لم يقطع القول في مسائل منها الخنثى المشكل
هذا ما يروى مع الى ذاته وامام ما يتعلق بادكاه فهو نكاح
احدهما ما يتعلق بغير الميراث فالاصل في ذلك ان يخذ
منه بالاحوط والا وثق في امور الدين وان لا يحكم بنبوة
حكم وقع الشك في موته وينجح المحرم على البيع فيقوم بين
الرجال والنساء وان تخللهم بعد الصلاة من عن
يمينه ويساره ومن خلفه عذابه لاهو وان تخللهم
يعنى انساء يعيدها هو لاهن ويصلي بفناء ولو لم
بغيره يعيدها استحسانا ويجلس فيها جلوس المرأة
ويكره له لبس الخنز والحلى والخلوة بلا محرم رجلا

كان او امرأة والمسافة بعين ايضا بنمة اذا ماتت بالغنا
او مراهقا رجل او امرأة ولا يحصر غسل رجل ولا امرأة
ان كان مراهقا ويسجي قبره ويدخله في الحدة ذورهم محرم
منه ويعسا اذا وضع على سبعة وفي الصلاة عليه يوضع
الرجل يما يلي الامام ثم هو ثم هي وان دفن في قبر جعل خلف
الرجل والمرأة خلفه كما في الصلاة ويجعل بينهما حاجز من
تراب ويكفن في خمسة التواب كحي وان قبله رجل بشهوة
لم يزوج امه حتى يسنين اسره وهو كالغنيين اذا عمل
الى امراته وان احرم مراهقا قال ابو يوسف لا علم لي بلبا
وقال محمد يلبس لباس المرأة وتتباع له امرأة لتخنيته وان لم
تكن له مال فمن بيت مال المسلمين ثم ساع وترد اليه ولا
قدفد رجل فلا حد عليه كقافة المجنون ولو قطع بين
رجل وامرأة او قطع يد رجل وامرأة فلا قصاص فيه
ولو حلف بطلاق او عتاق ان كان اول ولد تلدينه
غلاما لا يقع بولان خنثى حتى يسنين امرأة ولو قال كل
عبد او امه في حجر لم يعتق هو حتى يسنين اسره ولو قال
القولين يعتق للثيقن به ولو اوصى لما في بطن امرأة بالف

بالف درهم ان كان ذكرا وخمسائة ان كان انثى فوكد
خنثى يعطى خمسمية ويوقف الباقي في قوتهم وان اسر
من الكفار او ارتد لم يقتل وان قتل خطأ بالقول
قول القائل وفي شرح السراج ولو قتل انسان خطأ
يؤخذ من عاقله القائل نصف دية ذكر ونصف دية
انثى اشترى عبدا فوجد خنثى لا ينظر اليه رجل
ولا امرأة ويصار الى الدعوى والانكار كالوادي
العيب بعد الموت ولو مات رجل وترك امرأة وابنا
وخنثى من هذه المرأة ثم مات الخنثى فادعت الام
انه ذكر وادعي الابن انه انثى والقول قول الابن ^{البينة}
بينه الام وان تزوج خنثى بخنثى على ان احدهما
ذكر والاخر انثى لا يحكم بجواز النكاح ولا يبطلانه
حتى يتبين امرهما وان ماتا لم تتوارثا وان كان كل
واحد لا يعرف انه مشكل يحكم بجواز النكاح وان ماتا
بعد الابون فاقام كل واحد من ورثتهما ان صا
هو الزوج والاخر هو الزوجة لم يفس بشي للنفار ^{ان}
شهد شاهدان على الخنثى بانه ذكر والاخر ان انه انثى

فان كان يطلب ميراثا قضي بشهران الذكور وان لم
 يطلب ميراثا وكان يدعى رجل اندامرته قضي شهر
 الانثى وان كان لا يطلب شيئا لم تسمع البينة فيه
 احكام تتعلق بغير الميراث ولما حكم الذي يتعلق
 بالميراث فان له اقل النصيبين يعني من نصيب الذكر
 والانثى اعني اسوء الحالتين من الذكور والانثى
 وهذا عند الخنثى واصحابه وهو قول عامة الصحابة
 وعامة العلماء وعليه الفتوى واعلم ان صورته ^{لبن} ^{لبن}
 اربع الاولى ان يكون له اقل النصيبين حال كونه
 انثى كما اذا ترك ابنا وبنات وخنثى فيجعل الخنثى انثى
 فالمسيلة من اربعة والثانية ان يكون له ذلك حال كونه
 ذكرا كما اذا ترك زوجا واما وخنثى من الايمان او
 العلات فيجعل الخنثى ذكرا لا يرد له لوجدا ان كان يستحق
 نصف جميع المال ثلاثة اسهم ونقول الى ثمانية فيجعل
 ذكرا ليكون عصبته ولا عول فاصل المسيلة حينئذ
 ستة للزوج النصف ثلاثة وللأم الثلث اثنان والباقي
 للمخنثى والثالثة ان يكون له المهر بان في صورة

صورة الانثى كما اذا ترك اخنثى لاب وام وخنثى من العلات
 فيجعل الخنثى انثى ليجب بالاختين لانه لو جعل ذكرا احد
 الباقي والرابعة ان يكون ذلك في صورة الذكور كما اذا
 ترك زوجا واما والاب وام وخنثى من العلات فيجعل
 الخنثى ذكرا لياخذ الزوج النصف والاخذ لاب وام
 النصف ايضا ولم يبق للخنثى شيء لانه عصبته ولم يبق
 بعد ذهاب النصيبين شيء ولو جعل انثى كان له السدس
 فنقول المسيلة الى سبعة وصورها المحسوبة على الترتيب
 هكذا ^٤ ^١ ^٢ ^٣ ^٤ ^٥ ^٦ ^٧ ^٨ ^٩ ^{١٠} ^{١١} ^{١٢} ^{١٣} ^{١٤} ^{١٥} ^{١٦} ^{١٧} ^{١٨} ^{١٩} ^{٢٠} ^{٢١} ^{٢٢} ^{٢٣} ^{٢٤} ^{٢٥} ^{٢٦} ^{٢٧} ^{٢٨} ^{٢٩} ^{٣٠} ^{٣١} ^{٣٢} ^{٣٣} ^{٣٤} ^{٣٥} ^{٣٦} ^{٣٧} ^{٣٨} ^{٣٩} ^{٤٠} ^{٤١} ^{٤٢} ^{٤٣} ^{٤٤} ^{٤٥} ^{٤٦} ^{٤٧} ^{٤٨} ^{٤٩} ^{٥٠} ^{٥١} ^{٥٢} ^{٥٣} ^{٥٤} ^{٥٥} ^{٥٦} ^{٥٧} ^{٥٨} ^{٥٩} ^{٦٠} ^{٦١} ^{٦٢} ^{٦٣} ^{٦٤} ^{٦٥} ^{٦٦} ^{٦٧} ^{٦٨} ^{٦٩} ^{٧٠} ^{٧١} ^{٧٢} ^{٧٣} ^{٧٤} ^{٧٥} ^{٧٦} ^{٧٧} ^{٧٨} ^{٧٩} ^{٨٠} ^{٨١} ^{٨٢} ^{٨٣} ^{٨٤} ^{٨٥} ^{٨٦} ^{٨٧} ^{٨٨} ^{٨٩} ^{٩٠} ^{٩١} ^{٩٢} ^{٩٣} ^{٩٤} ^{٩٥} ^{٩٦} ^{٩٧} ^{٩٨} ^{٩٩} ^{١٠٠}
 كانت تعرف من المذكور للايضاح فان قلت نصيب
 الانثى اقل من الذكر فكان الاولى ان يقال للخنثى
 المشكل نصيب ولدا انثى عرضا عن اقل النصيبين قلت
 لان سلم ان نصيب الانثى اقل من نصيب الذكر بل قد
 لا ينفاروت وقد يكون اكثر اما الاول فكافي اولاد الام
 او المعنق واما الثاني فكالمو تركت زوجا واما واخنا
 لام وولدا خنثى لاب فالمسيلة من ستة وتصح منها

ان جعلت الخنثى ذكر الزوج النصف ثلاثة وللأم السدس
وللاخت لام سدس اخر يبقى واحد فهو الخنثى بالعصوة
لكونه حينئذ انا الاب وان جعلته انثى فتكون اخنا
لاب فنقول الميثلة الى ثمانية للزوج ثلاثة وللأم
واحد وللأخت لام واحد والخنثى ثلاثة لكونها حينئذ
صاحبة النصف ولا شك ان الثلاثة من ثمانية التو
من واحد من ستة وعند السامع حمد الله تعالى وهو قول
ابى عباس واحدى الروايتين عن ابى يوسف للخنثى نصف
النصيبين بالمنازعة وقد ذكر محمدان الشغبى سبيل
عن ميراث مولود ليس بذكر ولا انثى وليس له الة الذكر
ولا الة الانثى ويخرج من سترته كهيئة البول الغليظ
فقال له نصف حظ الذكر ونصف حظ الانثى لان اجتماع
سببان الذكورة والانوثة ولم يكن الترجيح فيؤثر
منهما عملهما ووجه قول ابى حنيفة رضى الله عنه ان
تابعه فيه ان مبنى الميراث على اليقين بسبب الخنثى
وهنا لم يتيقن باحدى الحالتين ولا يمكن الجمع بين الاثر
اذا اجتماعهما محال واختلف ابو يوسف ومحمد في تخرج
قول

قول الشغبى وتحقيقه فقال ابو يوسف وهو قوله الاخر للابن
سهم وللبنات نصف سهم والخنثى ثلاثة ارباع سهم لان الخنثى
تتخذ سهمان كان ذكر او نصف سهمان كان انثى ونصف
النصيبين متيقن فيأخذ نصف النصيبين لان حالته ^{دودة}
والاصل في المسائل اعتبار الاحوال عند التردد وتوزيع
السهم على الاحوال او تقول بأخذ الخنثى نصف السهم المتيقن
فيه وهو نصيب الانثى ونصف نصف السهم المتنازع
فيه وهو ربيع سهم وهو نصف نصف نصيب الذكر ^{نصف}
الخنثى ثلاثة ارباع سهم وللبن سهم وللبنات نصف سهم
فصار مجموع الانصاء سهمين وربع سهم وبعد البسط
وهو جعل الصحيح من جنس الكسر والتصحيح وهو تسمية
كل كسر سهمًا صحيحًا تسعة وهذا معنى اعتبار السهم والعول
كاستيفائى وطريقه ان تضرب السهمين في مخرج الربع وهو
اربعة يكن ثمانية واجل على ذلك بسط الربع وهو واحد
يكن تسعة وهذا طريق اعتبار العول ثم اضرب من كان
له شيء من سهمين وربع سهم في الاربعة التي هو مقام الكسر

وهذا طريق اعتبار السهام فنصير الارباع التسعة كل واحد سهمين كاملا فنبلغ تسعة ايضا ومنها تصح كان للذكر سهم يضرب في الاربعة باربعة وكان للأنثى نصف سهم يضرب في الاربعة باثنين لان ضرب الكسور يطبق الاضافة كما هو مقرر في كتب الحساب ولا يخفى ذلك على اولى الالباب وكان للخنثى ثلاثة ارباع سهم يضرب ذلك في الاربعة بثلاثة لما ذكرنا ويجوز ان يخرج هذا من وجه اخر بان يقال للابن سهمان وللبنث سهم وللخنثى نصف النصيبين وهو سهم ونصف سهم فنصار المجموع اربعة اسهم ونصف فانفق الكسرا لنصف فنضرب بمجموع الانصباء فيخرج النصف وهو اثنان تبلغ تسعة ثم يضرب من كان له شيء من الاربعة والنصف في الاثنين فيحصل للابن اربعة اسهم وللبنث سهمان وللخنثى ثلاثة اسهم وذلك لان ابا يوسف رحمه الله لما يعتبر السهام والعول كان يقدم وقال محمد رحمه الله ياخذ الخنثى في هذه المسئلة خمسين المال ان كان ذكر او ربع المال ان

ان كان انثى لانه ان كان ذكرا ياخذ البنث واحدا والابن اثنين والخنثى اثنين فالمسئلة من خمسة وان كان انثى تاخذ البنث واحدا والابن اثنين والخنثى واحدا فالمسئلة من اربعة فياخذ الخنثى نصف النصيبين وذلك خمس وثلاثون لان نصف الخمسين خمس ونصف الربع ثلث فيصير المجموع خمسا وثلاثا باعتبار الحاليتين اي حالة الذكورة وحالة الانوثة ثم ننظر من مسئلتى المذكورة والانوثة في ثلاثة احوال من الاستقامة والموافقة والبا فنظرنا في ذلك فرأينا بينهما ما بينه فنضرب احد ^{المسئلتين} وهو الاربعة في الاخرى وهو الخمسة تبلغ عشرين ثم نقص العشرين في حالتي الخنثى اعني المذكورة والانوثة وهما اثنان اذا كان الخنثى واحدا فنبلغ اربعين ومنها تصح او نقول اذا كان للخنثى خمس وثلاثون وارجح ناعدد احيها كون له هذا الكسرا ضرينا يخرج الخنثى فيخرج الثلث لثباتهما صار الحاصل اربعين ومنها تصح ثم من كان له شيء من مسئلة الذكورة وهي الخمسة يضرب في جميع مسئلة الانوثة وهي الاربعة ومن له شيء من مسئلة الانوثة فيضرب

في مسيله الذكور للثبات منهما وكان للاثنتين سهمان فيضرا
 من في الاربعه ومرة في الخمسة فصار له ثمانية عشر وكان
 وكان للبنت منهما سهم فيضرب من في الاربعه ومرة في
 الخمسة فصار لها تسعة وكان للختى سهمان من مسيله
 الذكور فيضربان في الاربعه تبلغ ثمانية وعشرون ^{والاربع}
 وكان له من مسيله الانثى سهم يضرب في الخمسة يصير خمسة
 وعشرون الاربعين ثم جمعنا الانصاء صارت اربعين
 فان قلت نصيب الختى ههنا وهو ثلاثة عشر ليس بنصف
 النصيبين وهو ظاهر فكيف يصح هذا النصيب ^{على ما ذهب}
 الشعبي قلت لا نسلم انه ليس بنصف النصيبين لانه على
 توجيه محمد خمس وثلاثون ^{الاربعين} فظهر ان ثلاثة عشر خمس وثلاثون
 غاية ما في الباب انها ليست بنصف النصيبين على توجيه
 ابي يوسف اما على توجيه محمد فهي نصف النصيبين فلا ير
 ما ذكرتم وطوبى من عرفه التفاوت بين ما اعطى ابو يوسف
 وبين ما اعطى محمد للختى هو ان يضرب ما اخذ الختى من
 تصحيح محمد في تصحيح ابي يوسف او وفقه ثم يضرب ما اخذ
 الختى من تصحيح ابي يوسف في تصحيح محمد او وفقه ثم ينظر

ينظر ما بين الحاصلين وكان له من تصحيح ابي يوسف
 ثلاثة فاضرب في الاربعين تبلغ مائة وعشرون وكان له
 من تصحيح محمد ثلاثة عشر تضرب في التسعة تبلغ مائة
 وسبعة عشر فالنفاوت بينهما ثلاثا سهم وهو ما بين
 الحاصلين المذكورين فصار ما اعطى له محمد اقل مما
 اعطى له ابو يوسف وقال ثلث الامة السخسى خرج محمد
 قول الشعبي ولم يأخذه ثم اعلم ان يضرب احدى الميثلتين
 في الاخرى وضرب جميع ما كان للشخص من احدى الميثلتين
 في جميع الاخرى على بقدر البانية بين الميثلتين اما ان
 كان منهما موافقة فيضرب وفوق احدى اهما في الاخرى
 ويضرب الحاصل في الحاليتين ثم يضرب جميع ما لكل شخص
 من احدى الميثلتين في وفوق الاخرى وذلك بين بعد
 احاطتك بناسين وهذا كله اذا ورث الختى في
 الحالين الا انه يرث في احدى اهلها اقل من الاخرى اما
 اذا كان يرث في حال ولا يرث في حال فانه لا يدفع اليه شيء
 حتى ينظر من او يبلغ فيصطليح مع بقية الورثة بالانفا
 ويروي عن ابي حنيفة انه اذا بلغ لا يبقى مشكلا ظاهرا وغالبا

لانه يظهر له احدى العلامتين كما مر واذا ظهر امره بعد
البلوغ يسترد من الورثة ما اخذ وامن بصيبه وقد لا
يكون الخنثى شكلا في حكم الميراث بان يكون هو الوارث
وحد او يكون من الورثة معه زوج او زوجة لانه
ياخذ كل المال بعضه بالفرض وبعضه بالدم او بالتعصيب
وكذا اذا كان الخنثى ولدا لا يكون شكلا فيه بالاجماع
لاستواء الذكور والانثى في اولاد الام هذا حكم
الخنثى واما حكم غيره من الورثة ينظر ان كان من لا يتغير
ميراثه بكونه ذكرا وانثى يدفع اليه ميراثه كاملا كزوجة
او زوج فانه لا يتغير ميراثه اربعا او ثلثا بكونه ذكرا او
انثى فيدفع الى الزوج الربع والى الزوجة الثمن وان
كان من يتغير ميراثه معه ينظر ان كان يرث في احدى
حالتيه دون الاخرى كما اذا ترك ولد اخنثى وبنث الا
او اخنا لاب وام او لاب او ترك اثنين لابون وواحدة
من بنى العلامات خنثى فانه يوفى نصيبه وان ورث في
الحالين ولكنه يرث في احدىهما اقل من الاخرى كما
ذكرنا صرف اليه الاقل ويرد الباقي الى شركائه ثم اعلم

اعلم انه لا يخلو اما ان يكون مع الولد الخنثى اولاد
الميث لا غلا ويكون معه اصحاب الفرائض فقط كالام
والجدة والزوج والزوجة سوى اخواته او يكون معه
من العصبات مثل الاب والعم سوى اولاد الميث او يكون
من اولاد الخنثى اكثر من واحد ويكون معه اصحاب الفرائض
او العصبات فان كان النوع الاول بان ترك ابنا وبنثا اخنثى
فعند ابي حنيفة رضي الله عنه له اسوا الحالين وقدم فيه
قول ابي حنيفة واصحابه وقول الشعبي ولو ترك ابنا وخنثى
فعند ابي حنيفة المال بينهما اثلاثا سهمان للابن وقام
للخنثى وهو نصيب البنث وقال ابو يوسف على قياس
قول الشعبي المال بينهما على سبعة ثلثة للخنثى واربعه
للابن وقال محمد على قياس قوله ان يكون المال بينهما على
اشي عشرهما سبعة للابن وخمسة للخنثى وقدم الاصول
وان كان النوع الثاني فطريقه ان تصح مسيلة الخنثى ثم
تصح مسيلة اصحاب الفرائض وتقطعي سهامهم فان في من سهامهم
ينظر ان كان بينه وبين تصحيح مسيلة الخنثى موافقة
وفوق مسيلة الخنثى في كل تصحيح مسيلة الفرائض وان لم

يكن فاضرب كل تصحيح مسيله الخنثى في كل تصحيح مسيله
 اصحاب الفرائض فابالغ منه تصح المسيلتان ثم اضرب
 من كان له شئ من تصحيح مسيله اصحاب الفرائض في تصحيح
 الخنثى او في وفقه ومن كان له شئ من تصحيح مسيله الخنثى
 فاضرب في الباقي من تصحيح مسيله اصحاب الفروض او في وفقه
 فما حصل فهو نصيبه كما ذكرنا في الرد مثاله ابوان وزوجة
 وان وولد خنثى فمسيله الابون والزوج تصح من اربعة
 وعشرين والباقي من نصيبهم ثلاثة عشر ومسيله الخنثى على
 قول الى يوسف تصح من سبعة لان له ثلاثة ولان اربعة
 والثلاثة عشر لا تصح على السبعة ولا تنقسم ولا موافقة لهما
 فاضرب السبعة في اربعة وعشرين تبلغ مائة وثمانية وستين
 فمنها تصح المسيلتان للزوج ثلاثة من اربعة وعشرين مضروب
 في سبعة باحدى وعشرين فهو طامن مائة وثمانية وستين
 وللابون ثمانية من اربعة وعشرين مضروب في سبعة تبلغ
 ستة وخمسين لكل واحد منهما ثمانية وعشرون من ضرب
 اربعة في سبعة وللابن اربعة من سبعة مضروب في ثلاثة
 وهي الباقية من مسيله اصحاب الفروض كما علمت تبلغ اثنين

اثنين وخمسين والخنثى ثلاثة مضروبة في ثلاثة عشر ايضا
 تكن تسعة وثلاثين بهذا

الورثة	٢٤	١٠٨	١٢	٢٨٨
اب	٠٠٤	٠٢٨	٠	٠٤٨
ام	٠٠٤	٠٢٨	٠	٠٤٨
زوجة	٠٠٣	٠٢١	٠	٠٣٦
ابن	٠٠٣	٠٥٢	٧	٠٩١
ولدت	٠٠٣	٠٢٩	٥	٠٤٥
	١١	١١	١١	١١

قوله في قوله

في الاربعة والعشرين تبلغ مائتين وثمانية وستين
 ومنها تصح المسيلتان للزوج ثلاثة ثلاثة مضروبة في اثنين
 عشر ستة وثلاثين فهو طامن المبلغ المذكور وللابون
 ثمانية مضروبة في اثنين عشر تبلغ ستة وتسعين لكل واحد
 منهما ثمانية واربعون وللان سبعة مضروبة في ثلاثة عشر
 تبلغ احدى وتسعين والخنثى خمسة مضروبة في ثلاثة
 تكن خمسة وستين وان كان النوع الثالث كما اذا ترك
 بنات وولد خنثى وعم او اخا فعلى قول الى خليفه ومحمد الخنثى

وللبنت الثلثان منها نصفان لانه يقدر منها هنا والى
 للعصبة وعلى قول الى يوسف على قول الشعبي للبنت الثلث
 وللنثى النصف والباقي للعصبة لان البنت لها سهم وللنثى
 ان كان ابنا سهمان ولا شيء للعصبة وان كان انثى فله
 سهم وللعصبة سهم وله نصف الحالتين وهو سهم ونصف
 وللعصبة نصف سهم وكانت الميمنة ثلاثة ولاجل
 الكسر النصف تصح من ستة وتخرج مجرد على قول الشعبي يوافق
 هنا في الحكم لان البنت لها ثلث المال على كل تقدير والحق
 له الثلثان على تقدير الذكور والثلث على تقدير الانوثة فلم
 نصف ذلك جميعه وهو نصف المال وللعصبة ثلث المال
 تقدير الانوثة ولا شيء له على تقدير الذكور فياخذ نصف
 وهو الباقي هنا وان كان الرابع بان ترك خنثيين او اكثر ^{فمن}
 قال ابو حنيفة ومحمد فيمن ترك ثلاثة اولاد خنثى وعمالا
 لخنثى الثلثان وللعمل الباقي ولهم ثمانية احوال في سبعة
 منها يرثون كل المال وفي حالة واحدة يرثون الثلث فلمع
 ما لا تراعى لهم فيه ثلثان وسبعة اثمان من الثلث المنازع
 فيه وللعمل ثلث ذلك الباقي يحصل لخنثى سبعة اثمان المال

النوع

المال وثلثا ثلث المال والباقي للعمل واما قدنا بان لمع ثمانية
 احوال لما انه لا يخلوا اما ان يكون الاكبر ذكرا والاصغر
 انثى بان فتصح من اربعة وكذا لو كان الاوسط ذكرا
 والاكبر والاصغر اثنتين فتصح من اربعة ايضا وكذا لو كان
 الاوسط ذكرا والاخران اثنتين يصح من اربعة ايضا ولو
 كان الاكبر مع الاوسط ذكرا والاصغر انثى يصح من خمسة
 وكذا لو كان الاكبر مع الاوسط ذكرا والاوسط انثى تصح
 من خمسة وكذا لو كان الاوسط مع الاوسط ذكرا والاكبر
 انثى تصح من خمسة ايضا ولو كان الكل ذكورا يصح من ثلاثة
 ولو كان الكل اناثا تصح من تسعة وهذا الحالة هي التي
 يرثون فيها الثلثين والعلم يرث البكر الفصل معنا ذلك
 مرات اربعة وثلاث مرات خمسة ومن ثلاثة ومن تسعة
 فتأخذ اربعة من وتطرح الباقي للمائل وكذا تأخذ احد
 الخمسات وتطرح البواقي للمائل ايضا والثلثة داخله
 في التسعة فتطرحها ايضا فبقي معنا اربعة وخمسة وتسعة
 فنضرب اربعة في خمسة بعشرين والعشرين في التسعة
 تبلغ مائة وثانين ثم تضرب المائة والثمانين في الاحوال

كلها وهي ثمانية تبلغ الفا واربعماية واربعين ومنها تصح
 المسيلة ثم نقول كان الخنثى اربعة ثلاث مراث يجمعها
 تصير اثني عشر فنضرب الاثني عشر في الخمسة تصير ستة
 السنين في التسعة تبلغ خمسين واربعين وكان لهم خمسة
 ثلاث مراث يجمعها تصير خمسة عشر فنضربها في الاربع تصير
 ستين ثم نضرب الستين في التسعة تبلغ خمسين واربعين
 ايضا وكان لهم من التسعة ستة فنضربها في الخمسة تصير
 ثلثة وثلاثين ثم نضربها في الاربع تبلغ مائة وعشرون وكان لهم ثلاثة
 مائة واحد متداخلة في التسعة فنضرب التسعة في
 الخمسة تصير خمسة واربعين ثم المبلغ في الاربع تبلغ
 مائة وثلاثين فاذا جمعنا ما حصل للخنثى في هذه الامور
 كلها كان الفا وثلثمائة وثلاثين وذلك نصيبهم من المال
 لكل واحد منهم اربعة وستون وللعصبية من التسعة
 ثلاثة نضربها في الاربع باثني عشر ثم نضرب ذلك في الخمسة
 تبلغ ستين نقول من المال الا ان بن الانصبا كلها موافقة
 بنصف العشر فياخذ نصف عشر المبلغ فيعمل الى اثنين
 وسبعين لكل خنثى ثلاثة وعشرون وللعصبية ثلاثة وبن

وبذلك ثم عمل المسيلة فعلى هذا لو كان الخنثى اثنين
 يضرب في اربعة احوال وان كانوا اربعة تضرب في ستة
 عشر حالها كما لا يخفى وتس على هذا الخواتم ثم نرجع الى
 شرح كلام المصنف في تصحيح المسائل فنقول اعلم انه
 يحتاج في تصحيح المسائل الى سبعة اصول ثلاثة منها بين
 السهام والروس واربعة منها بين الروس والروس اما
 الثلاثة التي بين السهام والروس فاحدها ان تكون سهام
 كل فرد منقسمة عليهم بلا كسر فلا حاجة الى الضرب كابن
 واربعة بنات اصلها من ستة للاب واحد وللأم واحد
 ايضا ولبنات اربعة لكل واحدة واحد وثانيها ان تكون
 السهام منكسرة على طائفة واحدة فقط ولا يكون بين
 السهام وروسهم موافقة وهو المبدأ بقوله **وان كسرهم فرب**
من الورثة عليهم باعتبار عدد روسهم **وباينت سهامهم**
من الفريضة عددهم فاضرب عددهم وهو المنكسر عليه **في اصل**
المسيلة ويسمى المضروب عندهم جزو السهم والحاصل
 من الضرب التصحيح وذلك **كامرأة واخوين** لا توام
 اولاب اصل المسيلة من اربعة للراة الربع والحد والبا

للاخوة وهو ثلاثة لا يستقيم على الاخوة ولا توافق
 فينبغي ما بينه فاضرب عدد روسهم وهو اثنان
 في اصل المسيلة وهو اربعة لكن ثمانية فمنها تصح للمرأة
 واحد في اثنان باثنين وللأخوة ثلاثة في اثنان بسنة
 لكل واحد ثلاثة ولو كانت المسيلة عليه فاضرب فيها
 وعوطها كزوج وخمس اخوات لاب وام اصلها من سنة
 وعالت السبعة وقد انكس سهام الاخوات عليهن ولا
 موافقة فينبغي ما بينه فاضرب عدد روسهم وهو
 خمسة في اصل المسيلة مع عوطها وهو سبعة تبلغ خمسة
 وثلاثين فمنها تصح للزوج ثلاثة في خمسة خمسة عشر
 وللأخوات اربعة في خمسة عشر لكل واحدة اربعة
 وثلاثون ان تنكس السهام على طائفة واحدة لكن بين سهام
 ورؤسهم موافقة بنده عليه بقوله **وان وافق سهامهم**
المنكس عليهم عددهم فاضرب وفق عددهم في اصل
المسيلة والحاصل من الضرب هو التصحيح وذلك كما مر
وسنة أخوة لاب وام او لاب اصل المسيلة من اربعة
 للمرأة الربع واحد وللأخوة الباقي وهو ثلاثة لا يستقيم

على عدد رؤسهم وهو سنة لكن منها موافقة بالثلاث
 فاضرب ثلاث رؤسهم وهو اثنان في اصل المسيلة
 تبلغ ثمانية فمنها تصح للمرأة واحد في اثنان باثنين
 وللأخوة ثلاثة في اثنان بسنة لكل واحد منهم واحد
 ولو كانت المسيلة عليه فاضرب فيها وعوطها كزوج
 وابوين وست بنات اصلها من اثني عشر وعالت اية
 خمسة عشر وانكس سهام الاخوات عليهن ومن سهامهن
 ورؤسهن موافقة بالنصف فروعنا عدد رؤسهن في
 نصفه وهو ثلاثة ضربه في ذلك في اصل المسيلة مع عوطها
 تبلغ خمسة واربعين ومنها تصح للزوج ثلاثة في ثلاثة
 بتسعة وللأبوين اربعة في ثلاثة باثني عشر لكل واحد
 سنة وللبنات ثمانية في ثلاثة باربعة وعشرون لكل
 واحدة اربعة **تنبيه** اذا كان الكسر على فروع واحد كما
 لكل واحد منهم بعد التصحيح سهام جماعة ذلك الكسر
 في صورة المباينة او وقفها في صورة الموافقة لكل
 جزو السهم ثم لما فرغ من بين السهام والروس شرع في
 النظر بين الروس والروس على اربعة اصول وهو

ان يتاثلا او يتداخلا او يتوافقا او يتباينانه على الاول
بقوله **وان انكسر سهمان في بقت من الوترية او اكثر من**
مربعين وغايته في الفريض اربع فرق بالاستقراء التام
وتماثلت اعداد دوسهم اي روس المنكسر عليهم كاشن واسن
وثلاثة الى غير ذلك **فا ضرب احد الاعداد المتماثلة في اصل**
تلك المسئلة فابلق منه قسمة المسيلة وذلك **كثلاث نباتات وثلاثة**
اعمام لاب وام او لاب اصل المسيلة من ثلاثة للبسات
اشان لا يستقيم ان يلمن ولا يوافقان ولا يعام واحد
لا يستقيم عليهم ولا يوافقهم فنظرنا بين روس الفريقين فلم
نجد الا المماثلة فاكثفينا باحد الاعداد وهو ثلاثة
ثم ضربناه في اصل المسيلة وهو ثلاثة بلغ تسعة ومنها
تصح كان للبسات اشان يضربان في ثلاثة ستة لكل واحد
اشان وكان للاعمام واحد يضرب في ثلاثة ثلاثة لكل
واحد سهم ثم ثبته على الثاني بقوله **وان تداخلت الاعداد**
المنكسر عليهم سهمان في بعض كثلاثة واثنى عشر **فا ضرب**
اكثر كاشن عشر في اصل تلك المسئلة فابلق منه قسمة وذلك
كاديع زوجات وثلاث جدات واثنى عشر **عما** لابون او لاب اصل

اصل المسيلة من اثنى عشر للزوجات ثلاثة لا تستقيم عليهم ولا
موافقه للجدات سهمان لا يستقيم ان يلمن ولا موافقه
وللاعمام الباقي وهو سبعة لا يستقيم عليهم ولا موافقه
فقال وقع الكسر على ثلاث فرق ثم نظرنا بين الروس والروس
فوجدنا اعدادهم متداخلة في بعض فضرنا اكثرهم وهو
اثناعشر في اصل المسيلة بلغت مائة واربعة واربعين
وسمنا قسمة للزوجات ثلاثة مضروبة في اثنى عشر ستة وثلاثة
لكل واحد اثناعشر وللاعمام سبعة في اثنى عشر ثمانية
وعشرين لكل واحد سبعة ثم ثبته على الثالث بقوله **وان**
وافق بعض الاعداد المنكسر عليهم سهمان بعضا بجزء ما
فا ضرب دق احدى اي الاعداد المتوافقة في جميع العدد
الثاني واضرب المبلغ الحاصل من الضرب بالغاما بكنغ
في وقت العدد الثالث ان وافق المبلغ العدد الثالث ولولا
اي وان لم يوافق **ففي جميعه** اي جميع الثالث **وا ضرب**
المبلغ الثاني في العدد الرابع كذلك اي في وفقدان وان
او في جميعه ان لم يوافق ويسمى المختص من ضرب الروس
بعضها في بعض او في وفقدان جزء السهم ثم اضرب الحاصل

الاف وثلاثمائة وستين لكل واحدة ثلاثمائة ستة وثلاثون
والجدا اربعة مائة وثلاثة وعشرون ثلث مائة وثلاثة
لكل واحدة مائة واربعون وللانعام واحد في مائة وخمسة
لا يزيد لكل واحد مائة وخمسة **واقا كانت المسيلة** التي
تصيح **المسيلة** اي زيادة على الخارج من اجزاءه **فازرب**
ما ضربته في دونه فصل بالاعول في المسائل المتقدمة
في القبول كان اصل المسيلة **في جميع** **فك** من الاصول السبعة
المتقدمة مثال العايلة زوج وخمس اخوات لاب ولم اولا
فالمسيلة من منه للزوج النصف ثلاثة وللأخوات الثلث
اربعة فعالم المسيلة الى سبعة نصيب الزوج يستقيم عليهم
ونصيب الأخوات كسرة علمين ومن علمين ورويه من
مباينه فضرنا كل عدد دور للأخوات وهو خمسة في اصل
المسيلة وغوطا وهو سبعة صا خمسة وثلثون فبها تقسم
كان للزوج ثلاثة من صاها في المعز وهو خمسة صا
خمس عشر محله وكان للأخوات الخمس اربعة من صاها في
المعز بلغ عدون لكل واحدة اربعة فان قلت ينبغي ان
تكون الاموال ثمانية اربعة من السهام والرووس واربعة من

[illegible]

السهام والروس واربعة بين الروس والروس فلك لما لم
 تعين المداخلة بين عدد الروس والسهام صارت الأصول
 سبعة كما تقدم لأن السهام والروس اما ان يتساويا أولا
 فان تساويا سمي استقامة هنا ومماثلة هناك وان لم يتساوا
 فان كان الاكثر هما فان انقسمت على الروس قسمة صحيحة
 سمي استقامة هنا ومداخلة هناك وان لم تنقسم فاما ان
 يكون بينهما وفوق ولا فان كان وفوق سمي موافقة والاقبال
 وان كان الاكثر روسا فان وقع بينهما وفوق سمي موافقة
 والاقبال فدخلت المداخلة هناك في الموافقة هنا او
 يحاب بعبارة اخرى يوردى معناها ذلك وهو ان يقال
 انما تعين المداخلة بينهما بل يوردى الى الموافقة ان لم تنقسم
 السهام عليهم او الى المماثلة ان انقسمت للاجزاء مثال
 الاول زوج وابنان وبنات اصل المسيلة من اربعة
 للزوج الربع سهم والحد يقي ثلاثة في بنات الابن والبنات
 المذكور مثل حظ الاشياء فثلاثة لا شقيق على سبعة ولكن
 توافقها بالثلث فيرود عدد الروس الى وفقه وهو اثنا
 وتضربهما في اصل المسيلة فتبلغ ثمانية منها تضع المسيلة
 كان

كان للزوج سهم صرناه فيما صرناه في اصل المسيلة وهو
 اثنا صار اثنين اعطيناه ذلك والباقي ستة تنقسم عليهم
 ومثال الثاني بنان وابوان اصل المسيلة من ستة سدس
 الاب وسدس الام وثلاثان الى اربعة للبنات وهو منقسمة
 عليهما فنكون بين السهام والروس بمثلة في الحقيقة فنكون
 الأصول المحتاج اليها سبعة فقط كما نقر زنييد ولا يتأق
 هنا في مسائل الفرائض ان يكون كل صنف من الاصناف الاربعة
 التي يقع الكسرة عليها توافقا سهماء من اصل المسيلة لانه
 لا بد ان تكون الزوجات من الاصناف الاربعة وسهامهن اما
 الربع من اصل اثني عشر واما الثمن من اصل اربعة وعشرين فهنا
 ثلاث على التقدير فان كن ثلثا فهما من منقسمه علم ان كما
 لو كانت واحدة وان كن ثنتين او اربعاً فالسهم مباينة
 في الحالين فثبت عدم الموافقة في الزوجات فسقطت هذه
 من الاحالات الخمس واعلم انه لا يقع الكسرة على اكثر من اربع طوائف
 بحكم الاستقراء وقد ذكرناه انفا والله اعلم **فصل في معرفة**
 التماثل والتداخل والتوافق والتباين بين العديدين
 معرفة نصيب كل فرد من الورثة وكل فرد من ذلك الفرد

وفي معرفة سهم التركة بين الورثة والفرما وفي معرفة الحازة
وهذا الفضل كالمقدمة لطريق تصحيح المسائل وتوطئة
له حتى تنقسم على أعداد المستحقين من غير كسر فان معرفة
التصحيح موفقة على معرفة هذا الفضل وفائدة ان تصحيح
المسئلة من اقل عدد يمكن كان ينبغي تقديمه على الفضل الذي
قبله لكنه تبع في ذلك صاحب المختار فالنسب بين الاعدا
كالنسب بين الكليات اربعة لان العددان اما ان يتساويا
اولا فان تساويا فهما ثلثان وان لم يتساويا فاما ان
يكون الاقل مصفا للأكثر اولا فان كان مصفا فهما ثلثان
وان لم يكن مصفا فاما ان يصحها عدد ثالث اولا فان كان
فهما متوافقان وان لم يكن مصفا فهما مائتان فعلم من
ذلك ان كل عدد من لادين يكون بينهما نسبة من الاقسام
الاربعة المذكورة مخرج المصنف في تلك الاقسام وبيانها
فقال ثُمَّ تَأْتِي الْعِدَدُ بِعِبَارَةٍ عَنْ كَوْنِ أَحَدِهِمَا سَائِلًا لِلْعِدَدِ
وَالْآخَرُ فِي الْكِيَّةِ كَالثَّلَاثَةِ وَالثَّلَاثَةُ وَالْأَرْبَعَةُ وَالْأَرْبَعَةُ وَهَكَذَا
على التساوي لان التماثل انما يتحقق بين المتماثلين وهذا
هو القسم الاول من الاربعة ثم نبه على القسم الثاني بقوله

بقوله وَيَنْتَظِرُ أَيُّ الْعِدَدَيْنِ الْمُخْتَلِفَيْنِ بِمَعْرِفَةِ أَنْ تَقْطَعَ لِعِدَدٍ
أَوْ أَقَلِّ مِنْهُمَا مِنَ الْعِدَدِ الْأَكْثَرُ مِنْهُمَا مَرَّتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّتَيْنِ
مَقْبُولَةً بِالطَّرِجِ ان كانا متداخلين او تقول يعرف تداخلهما
بطريق ثاني وهو ان تنقسم العدد الاكثر منهما على العدد
الاقل منهما فيقسم ذلك الاكثر على الاقل فبقية صحيحة بالاكسر فَإِنْ
وَالْأَرْبَعَةُ مَعَ الْعَشْرِ فانك اذا اسقطت الخمسة من العشرين
اربع مرات والاربعة خمس مرات فبقيت العشرون بذلك
واذا قسمت العشرين على الخمسة تنقسم اربعة اقسام
صحيحة واذا قسمتها ايضا على الاربعة تنقسم خمسة اقسام
صحيحة فذلك دليل على التداخل وانما يفيد بقوله فَقِسْمُهُ
احراز اعن التوافق والتباين لان الانقسام الواقع فهما
مع الكسر ويقول يعرف ذلك بطريق ثالث وهو ان يقال
تداخل العدد من المختلفين عبارة عن ان يكون العدد
الاقل جزء والعدد الاكثر كالثلاثة والسنة او الثلاثة
والسبعة فان الثلاثة نصف السنة وثلث السبعة
فتكون جزءا وهما لكن بشرط في الجبر وان لا يكون اكثر من
النصف هنا ولغايل ان يقول هذا المخرج صاكر وعلى

المتوافقين كالاربعة والعشرة لان الاربعية جزء والعشرة لانها
 خمسها وعلى المتباينين كالثلاثة والخمسة لانها ثلاثة اقسامها
 في جزوها اللهم الا ان يقال المراد ان يكون الاقل جزءاً
 واحداً من الاكثر غير مكرر فاندفع ذلك حينئذ او تقول
 يعرف ذلك بطريق رابع وهو ان يقال ن داخل العددين ^{المتباينين}
 عبارة عن ان لو زيد على العدد الاقل مثل العدد الاقل
 مرة او اكثر فيصير العدد الاقل مساوياً للعدد الاكثر كالثلاثة
 والستة فانه لو زيد على الثلاثة مثلها نصير ستة وهي تساوي
 الستة الاخرى وكالاثنيين والثمانية فانه لو زيد على الاثنيين
 مثلها ثلاثين كما ان لتساوياً ولقايلاً ان يقول فيعلم ان
 يكون الواحد مع اى عدد كان متداخلاً لصديق هذا
 التعريف عليهما وذلك باطل لان المعبر عن الواحد وغيره
 من الاعداد المتباينين واكواب عن ذلك ان الواحد يخرج عن
 التعريف بقولنا عددان لانه ليس بعدد فان العدد كية
 متعلقة عن الرحداث وقيل ما نراد على الواحد وقيل العدد
 ما وضع لكيه احاد الاشياء واحسن تفاريف العدد ما
 قاله ابن البناء وهو ما نالف من الاحاد كالابنات فصاعداً
 ومن

ومن خواصه ان يساوى نصف مجموع حاشيته القريبين
 والبعيدتين كالخمسة مثلاً حاشيتها السفلى القريبة
 اربعة والعلوية المقابلة لها في الفرب ستة ومجموعهما عشرة
 ونصفها خمسة وحاشيتها السفلى البعيدة ثلاثة والعلوية
 المقابلة لها في ذلك سبعة ومجموعهما عشرة ونصفها
 خمسة وحاشيتها السفلى البعيدة ثمانية والعلوية المقابلة
 لها في ذلك سبعة ومجموعهما عشرة ونصفها خمسة وحاشيتها
 السفلى الابعدين في ذلك اثنان والعلوية المقابلة لذلك ثمانية
 ومجموعهما عشرة ونصفها خمسة وهكذا كلما نزلت درجة
 صعدت مثلها فنصف مجموع الدخيلين هو العدد المقرب
 ومن ثم علم ان الواحد ليس بعدد حقيقة عندهم مخلوع
 عن الحاشية السفلى بل هو مجاز لانه يبدى العدد على
 المشهور فتدبر ثم نبه على القسم الثالث والرابع بقوله
وتوافقهما اى العددين يعرفان فيفضل العدد الاقل منهما
من العدد ^{واكثر} ^{منهما} ^{من المتباينين} بان نطرح الاقل من الاكثر
 الى ان يصير الاكثر اقل من الاقل ثم نطرح ذلك الباقي من
 الاقل حتى **توافقا في مقدار** عدد ثالث لا يمكن التقيض

فان توافق واحد بان كان الباقي بعد الطرح من الجانبين
واحدا فهما متباينان لان الواحد ليس بعدد كما عرفت فحصل التباين
منهما كالخمس مع السبعة والسبعة مع التسعة فانك اذا
نقصت الخمسة من السبعة بقي اثنان فاذا انقصت الاثنين
من الخمسة مرتين بقي واحد فهما متباينان وكذلك اذا انقصت
الاثنين من الخمسة بقي اثنان فاذا اسقطتهما من السبعة فلا
موت بقي واحد فهما متباينان **وان كان توافق اكثر من واحد**
فهنا اي العدد ان متوافقا بحركه العدد المفتوح فان كان
ذلك العدد الذي توافق فيه اثنين فهما متوافقان بنصف لانهما
مخرجان كالسنة مع العشرة فانك اذا اسقطت السنة من
العشرة بقي اربعة فاذا طرحت الاربعة من السنة بقي اثنان
فيبينهما موافقة بالنصف وكذا الاربعة مع السنة اذا انقصت
الاربعة من السنة بقي اثنان واذا انقصت الاثنين من السنة
بقي اثنان فهما متوافقان بالنصف **وان كان ذلك العدد**
الذي توافق فيه ثلاثة فالتباين اي فهما متوافقان بالثالث
لانها مخرجان كالسنة مع التسعة فاذا انقصت الستة
من التسعة بقي ثلاثة واذا انقصت الثلاثة من السنة بقي

بقي ثلاثة فيبينهما موافقة بالثالث **او كان ذلك العدد الباقيا**
اربعة فالربيع اي فهما متوافقان بالربيع لانها مخرجان
كالثمانية مع الاثني عشر فانك اذا طرحت الثمانية من الاثني
عشر بقي اربعة فاذا طرحتهما من الثمانية بقي اربعة فهما
متوافقان بالربيع **وهكذا يكون التوافق بين العددين**
اذا كان الباقي بعد التقطير من الجانبين ماجا ومن الاربعة
الي تمام العشرة الهاء للتنبيه والكا للشبهة وهذا السهم
اشارة الى القرب فكانه قال اينهك بان الحكم فيما جاو
الاربعة الى العشرة كالحكم الذي ثبت في الاثنين والثلاثة
والاربعة بان المقدارين المنفصلين في درجة واحدة يتوا
فقان في سميتهما من الاجزاء في الخمسة بالجنس وفي السنة بالسدس
وفي السبعة بالسبع وفي الثمانية بالثمانين وفي التسعة
بالسبع وفي العشرة بالعشر مثال الجنس كالعشرة مع الخمسة
والسدس كالاثني عشر مع الثمانية عشر والسبع كالاربعة عشر
مع احد عشر والثمانين كالسنة عشر مع اربعة وعشرين
والسبع كالثمانية عشر مع سبعة وعشرين والعشر كالعشر
مع الثلاثين وقس على ذلك فالحاصل ان العدد الهاديهما

هو مخرج الجز والوفى الذى انفقا فيه من الاثنين الى
العشر لان مخرج كل كسرية سوى النصف فان خرج
اثنان وليس اسمياله كما بيناه سابقا في فصل حسا الفرص
من كتابنا وهذه الكسور المتقدمة تسمى عندكم المنطقه وهي
تسعة بلا استقراء وما عداها يسمى اصما والنسبه اليه يلفظ
الجزية منه لا غير كما نبه عليه المصنف بقوله **والا كان العود**
اوافقا في احد عشر مثالا او سبعة عشر او تسعة عشر **جزوا**
من احد عشر او جزوا من سبعة عشر او جزوا من تسعة
مثال الاول كائين وعشرين مع ثلاثة وثلاثين ومثال الثاني
كاربعة وثلاثين مع واحد وخمسين ومثال الثالث كالثمان
والثلاثين مع سبعة وخمسين فنقول في النسبة الى الاول
جزوا من واحد وعشر جزوا الى الثاني جزوا من سبعة
جزوا الى الثالث جزوا من تسعة عشر جزوا **وهلم جرا**
ويستمر الحكم على هذا الاستمرار في كل عدد اصم فينسب اليه
بلفظ الجزية كما علمت ثم لما بين كيفية تصحيح المسائل والنسب
بين الاعداد شرع في كيفية معرفة نصيب كل واحد من الوتر
ونصيب كل واحد من الفرقين فقال **ان اريد** بعد
تصحيح

149
تصحيح المسئلة بين الفرقين معرفة نصيب كل فرق منهم **من التصحيح**
الذى صحت منه المسئلة **فاضرب** كان له اى لذلك
الفرق **من اصل** تلك المسئلة المفروضة فيما مضى **في اصل**
تلك المسئلة قبل التصحيح وهو المسمى بجز السهم **فما خرج**
بالضرب **فهو نصيبه** اى نصيب ذلك الفرق من كل
بنات وثلاث جدات وعمان فالمسئلة من ستة
الثلاثان وهو اربعة للبنات والسدس وهو واحد
للجدات وما بقى وهو واحد للمعين وبين سهم
وروسهم جميعا مائة وكذلك بين روسهم
فرضنا عدد روس البنات في عدد روس الجدات
صار خمسة عشر فرضنا هاهنا عدد روس الانعام
وهما اثنان صار ثلاثين وهو جزو السهم فرضنا
الثلاثين في اصل المسئلة وهو ستة صار مائة
وثمانين ومنها تصح المسئلة فاذا اردت ان تعرف
نصيب البنات من ذلك ضربت نصيبهن من اصل
المسئلة وهو اربعة فيما مضى بتد في اصل المسئلة
وهو ثلاثون حصل مائة وعشرون وهو نصيبهن

وكذلك تضرب نصيب الجذات من اصل المسيلة
 وهو واحد في المضروب يحصل ثلاثون وهو
 نصيبهم وكذلك تضرب نصيب العيين من اصل
 المسيلة وهو واحد في المضروب يحصل ثلاثون
 ايضا وهو لها نصيبا واذا اردت ان تعرف
 نصيب كل واحد من اجاد كل فريون من التصحيح
 فاضرب ما كان له من اصل تلك المسيلة المفروضة
 فيما مضى منه في اصل المسيلة فما خرج بالضرب
 فهو نصيب ذلك الفرد من ذلك الفريون وهذا
 هو ما اراد المصنف بقوله **وكذا العمل في معرفة نصيب كل فرد**
 احاد اى فريون اردته وطرفه معرفة نصيب كل فرد
 من اصل المسيلة ان تقسم ما كان لكل فريون من
 اصل المسيلة على عدد روس ذلك الفريون فبالضرب
 يخرج من القسمة شئ صحيح او مكسر ثم اضرب الخارج
 من القسمة فيما مضى منه في اصل المسيلة فالحاصل
 كل واحد من اجاد ذلك الفريون فاذا اردت
 ان تعرف نصيب كل واحد من البنات الخمس

في المسيلة المفروضة فاقسم ما كان لمن من اصل
 المسيلة وهو اربعة على عدد روسهم وهو خمسة
 يخرج بالقسمة اربعة اجناس واحد ثم اضرب الخارج
 من القسمة في المضروب وهو ثلاثون صار اربعة
 اجناس ثلاثين يعنى اربعة وعشرين وهي نصيب كل
 واحدة من البنات من مائة وعشرين اى من نصيبهم
 من التصحيح واذا اردت ان تعرف نصيب كل
 واحدة من الجذات في هذه المسيلة فاقسم ما كان
 لمن من اصل المسيلة وهو واحد على عدد روسهم
 وهو ثلاثة يخرج من القسمة ثلث واحد ثم اضرب
 الخارج من القسمة في ثلاثين صار ثلث ثلاثين
 اعنى عشرة فهي نصيب كل واحدة من الجذات من ثلاثين
 اى من نصيبهم من التصحيح واذا اردت ان تعرف
 نصيب كل واحد من العيين في هذه المسيلة فاقسم ما
 كان لها من اصل المسيلة وهو واحد على ما يخرج بالقسمة
 نصف واحد ثم اضرب الخارج من القسمة في ثلاثين
 صار نصف ثلاثين اعنى خمسة عشر فهي نصيب كل واحد

من العيين من ثلاثين اى من نصيبهما من التخصيص وجه
 اخر في طريق معرفة نصيب كل فرد من احاد الفروق
 وهو ان تقسم المضروب على اى فلول اردت فيخرج
 بالضرورة من القسمة شئ صحيح او مكسر ثم اضرب
 الخارج في نصيب الفلول الذى قسمت عليهم المضروب
 من اصل المييلة فالحاصل نصيب كل واحد من احاد
 ذلك الفلول فاذا قسمت المضروب على عدد روس
 الجذات وهو ثلاث يخرج من القسمة عشرة ثم ضرها
 في نصيبها من اصل المييلة وهو واحد صار عشرة
 نصيب كل واحد من الجذات من ثلاثين واذا قسمت
 المضروب على العيين يخرج من القسمة خمسة عشر ثم ضرها
 في الواحد الذى هو نصيبها من اصل المييلة صار خمسة عشر
 وهو نصيب كل واحد من العيين من ثلاثين وجه اخر في طريق
 معرفة نصيب كل واحد من احاد كل فلول وهو طريق النسبة
 وهو الاوضح لاستغناء هذا الوجه عن الضرب وقد قيل
 من ملك النسبة ملك الحسا ولكن فيها كانت النسبة اعسر
 من الضرب فيكون العمل بالضرب ايسر وذلك الطريق

الطريق هو الذى اشار اليه المصنف بقوله **وان شئت**
فانصب سهام كل فرقة من الورثة **فراصل تلك**
المسئلة الى عدد رؤسهم مفرد اتم اعطى **مثل تلك**
النسبة من المضروب وكذا **منهم** ذلك الفلول فاذا انصب
 سهام البناء من اصل مسيلتنا المذكورة وهو اربعة اى
 عدد رؤسهم يكن اربعة اجزاء فيعطى لكل واحدة
 منهم مثل تلك النسبة من المضروب وهو اربعة اجزاء
 ثلاثين اعنى اربعة وعشرين واذا انصبته سهام الجذات
 من اصل المييلة وهو واحد الى عدد رؤسهم وهو ثلاثة
 يكن ثلثا فيعطى لكل واحد منهم بمثل تلك النسبة
 من المضروب وهو ثلث ثلاثين اعنى عشرة واذا انصبته
 سهام العيين من اصل المييلة اليها يكن نصفا فيعطى
 لكل واحد منهما بمثل تلك النسبة من المضروب وهو نصف
 ثلاثين اعنى خمسة عشر فهذا الاخر بيان معرفة نصيب
 كل فرقة ونصيب كل فرد من احاد الفلول بالطرق الثلاثة
 وكثر الطريق لتيسير العمل فاجعل بها او فخذ من الطريق
 نصب ان شا الله تعالى ثم شرع المصنف رحمه الله

الورثة وقسمه
التركة بين

تعالى في بيان طريقين قسمه التركة بين الورثة او الغرماء
بعد تصحيح المسيلة وتفقد الانصاف فالك **وان اردت**
قسمه التركة بين الورثة والغرماء الواو معنى او
سعناه قسمه التركة بين الغرماء لان تقسم التركة بين الورثة
والغرماء على سبيل الجمع لتقدم الغرماء على قسمه الموارث
كما هو مقرر في اول الكتاب حكما من الغرض الوفا وهذه
هي الثمرة المقصودة بالذوا وما سبق من تاصيل او تصحيح
ومقدما تهما ولو اذقهما من اختصار وغير فهو وسيلة
لقسمه التركات ومدارها على العلم بان نسبة الكل
من الورثة من المسيلة الى المسيلة كنسبة ماله من التركة الى
التركة فخذ اربعة اعداد متناسبة نسبة الاول الى الثاني
كنسبة الثالث الى الرابع وتسمى نسبة هندسية منفصلة
وكل اربعة اعداد كذلك اذا جعل واحد منها نفا استخرج
خمس اوجه مشهورة في كتب الحسنا وانا ابينها لك في قسمه
التركة واشهرها ان ينظر ان كان المجهول احدا الطرفين
فاقسم مسطح الوسطين على الطرف العلوم يخرج المجهول
وان كان المجهول احدا الوسطين فاقسم مسطح الطرفين

الطرفين على الوسط المعلوم يخرج المجهول فالعدد
الاول نصيب الوارث من المسيلة والعدد الثاني المسيلة
والثالث ما يخصه من التركة والاربع جملة التركة فالمجهول
الثالث وساذ كودك في قسمه التركة ان شاء الله تعالى
ثم اعلم ان التركة اما ان تكون منقسمة على التصحيح او
المسيلة قسمه صحيحة او لافان كانت منقسمة فيها على ما ترى
الاصول فيها وان لم تكن منقسمة على التصحيح او المسيلة
قسمه صحيحة وادى نصيب كل وارث من جميع التركة
فانظر في التصحيح والتركة في ثلاثة احوال فان كان بينها
استقامة فيها والافان كان بينهما **موقفه** محروما فاضرب
سهام كل وارث من التصحيح في دقي التركة ثم قسم المبلغ الحاصل
من الضرب على دقي التصحيح لانه الوسط المعلوم **فخرج**
بالقسمه **فهو نصيبه** **كل الوارث** من جملة التركة لانه الوسط
المجهول كزوج واخوين لام واختين لاب وام او لا
اصل المسيلة من ستة وتقول الى تسعة والتركة ستون
دينارا وبين التسعة التي هي المسيلة وبين الستين التي
هي التركة موافقة بالثلث فنسبة نصيب كل وارث منهم

الى المسيلة بعونها كنسبه ما يخصه من التين اليها
للزوج من التسعة ثلاثة وللأخوة من التين اثنا عشر وللأختين
لاب وام اولاب اربعة اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة
في وفوق التركة وهو عشرون يكن سبيلين ثم اقسم السيلين
على وفوق التصحيح وهو ثلاثة يخرج سبع عشرون في له من
التركة ثم اضرب سهام احد الأخوة من الام وهو واحد
في وفوق التركة وهو عشرون يكن سبيلين ثم اقسم السيلين على
ثلاثة وهي وفوق التصحيح يخرج ستة وثلاثين في له من
التركة والاختية مثل ذلك ثم اضرب سهام احد الأخوة
من الاب وهي اثنا عشر في وفوق التركة وهو عشرون يكن
اربعة اقسما على وفوق التصحيح وهو ثلاثة يخرج ثلاثة
عشر وثلاث في لها ولاختها مثل ذلك هذه الصور
الانيه بطريق الجدول وان لم

الزوج	الاخت	الاخت	الاخت	الاخت
٦٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
٢٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠

يكن بينهما اي هو التصحيح
والتركة موافقة بل مبانيه
فاضرب سهام كل واحد
من التصحيح في جميع

التركة ثم اقسم المبلغ الحاصل من الضرب على جميع
التصحيح لانه الوسط المعلوم فما خرج بالقسمه فهو
نصيبه اي نصيب ذلك الوارث من حصة التركة لانه الوسط
الجمهور كزوج وام واخت لابون فاصل المسيلة من ستة
ويقول الى ثمانية والتركة تسعة دنائير ومن التركة و
والتصحيح مبانيه فاضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في جميع
التركة وهو تسعة يكن سبعة وعشرون اقسما ذلك على جميع
التصحيح وهو ثمانية يخرج ثلاثة وثلاثة اثنان ولاخت
مثله والام اثنا عشر في التركة تبلغ ثمانية عشر اقسما
ذلك على التصحيح يخرج اثنان ورابع بهذه الصور بطريق
الجدول

الزوج	الاخت	الاخت	الاخت	الاخت
٣٧	٣	٣	٣	٣
١٨	٢	٢	٢	٢
٢٧	٣	٣	٣	٣

وان شئت بطريق
القسمه وهو ان يقسم
على التصحيح ثم تصيب
سهام كل وارث في الخا
بالقسمه يحصل حصته ذلك
الوارث من التركة في
الصور متساوية الموافقة والمبانيه كزوج وام واخت

لاب والتركة اربعون فاصل المسئلة من سنه ونقول الى
 ثمانية فاقسم الاربعين على ثمانية يخرج لكل سهم خمسة
 ثم اضرب سهام الزوج وهي ثلاثة في الخمسة تكن خمسة عشر
 فهي له وللأخت مثله وللام سهمان اضربهما في الخمسة
 يبلغ عشرة فهي لها وان شئت قيمت النصف على التركة
 واحفظ الخارج بالقسمة ثم اقسّم نصيب كل وارث من
 المسئلة على الخارج بالقسمة يخرج نصيبه من التركة
 ففي المثال المذكور اقسّم الثمانية على الاربعين يخرج خمس
 اقسّم عليه ثلاثة الزوج بعد بسطها من خمس كالمقسوم
 عليه بان نصيب المقسوم في مقام المقسوم عليه فهو بالغ القسمة
 على بسط المقسوم عليه يخرج له خمسة عشر وللأخت مثله
 وللام سهمان اقسّم ذلك على نصيب كل وارث من المسئلة
 واحفظ خارج القسمة ثم اقسّم التركة على خارج القسمة
 يخرج له حصته ففي المثال اقسّم الثمانية على ثلاثة الزوج
 يخرج اثنان وثلاثان اقسّم عليه الاربعين بعد بسط
 المقسوم والمقسوم عليه يحصل له خمسة عشر وللأخت
 كذلك وللام سهمان اقسّم عليها الثمانية يخرج اربعة اقسّم

اقسّم عليها الاربعين يخرج لها عشرة وان شئت بطريق
 النسبة وهو ان تنسب سهام كل وارث من المسئلة اليها
 ثم تقطيه بثلث تلك النسبة من التركة كنزوج وام واخون
 لام واخيتن لاب والتركة ثمانون دينار فاصل المسئلة
 من سنه ونقول الى عشرة فانسب سهام الزوج وهي
 ثلاثة الى المسئلة تجدها ثلاثة اعتبار الفريضة اعطه
 ثلاثة اعشار التركة تكن اربعة وعشرين دينار فهي له
 ثم انسب سهام الام وهو واحد من العشرة تجد عشرة
 عشر الفريضة اعطها عشر التركة وهو ثمانية فهي نصيبها
 ولكل اخ لام مثل ذلك ولكل أخت لاب سهمان نصيبهما
 الى المسئلة خمس فلها خمس التركة وهو ستة عشر ثم اجمع
 الحصص تبلغ ثمانين وهذا الوجه الخامس اعلم من الاربعة
 التي قبله لانه يعمل به فيما تقبل القسمة فيما لا يقبلها كالعبد
 ونحوه من الحيوانا والعقار او الاراضي وغيرها
 والالوجه التي قبله لا يكون الا فيما يقبل القسمة وهو
 اجزا متماثلة كالنفوس كذا قال ابن الهائم قلت والاصل
 اتيان الالوجه فيه مطلقا اذ لا اثر للضرب فيه ان

اتحد ولا يضرب في عدد ان تعدد يل يفرض كالواحد
 لامتناع قسمة ما اجزاء مختلفة بالانقيوم على فجزءية ما
 اجزاء متساوية ومن كان بين المييلة والتركبة اشتراك
 ما فالاخضوان ترد كلاهما الى وفقه وحفظ الراجعين وتعتبر
 راجع كل من المييلة والتركبة كاصله وتعمل فيهما بالاولوية الخمسة
 المتقدمة كما عرفت تجدا المطلوب **وكذا المطلب في نصيب كل**
فريق من التركبة يعني كالحل في معرفة نصيب كل وارث منها بالعرف
 المتقدمة بعد النظر بين الصحيح والتركبة على ما تقدم لكنهم اتفقوا
 هنا بالنظر بين اصل المييلة والتركبة فان كان بينهما موافقة
 ما كان لكل فريق من اصل المييلة في وفوق التركبة ثم قسمت الحيا
 على كل المييلة فالخارج نصيب ذلك الفريق ولو ترك شيئا
 وثلاث جدات وثلاثة اعمام لاب فاصل المييلة من سنة ونصيب
 من ثمانية عشر فلو فرضنا التركبة اربعة دنانير فيبينها وبين اصل
 المييلة موافقة بالنصف فدكلاهما الى النصف ثم اخذ ما كان
 للبناء من اصل المييلة وهو اربعة في وفوق التركبة وهو اثنتان
 ثمانية فاقسم الثمانية على وفوق المييلة وهي ثلاثة فخرج دنانير
 وثلاث دنانير فهو نصيب فروع البناء والجدات منهم من اصل المييلة

في اثنين واقسمها على ثلاثة فخرج ثلثا دينار فهو
 نصيبها ولا اعمام كذلك ولو فرضنا التركبة خمسة
 دنانير كان بينها وبين المييلة مائة ففرض ما كان
 للبناء من اصل المييلة وهو اربعة في كل التركبة وهو
 خمسة يبلغ عشرين اقسمها على جميع المييلة وهو ستة
 فخرج ثلاثة وثلاث فلو نصيب البناء وتضرب ما كان
 للجدات من اصل المييلة وهو واحد في جميع التركبة وهو
 خمسة واقسمها على الستة فخرج خمسة اشدس دينار فهي
 للجدات ولا اعمام مثل ذلك ولتأني ان يقول لو قدم
 المصنف معرفة نصيب كل فريق على معرفة نصيب كل فرد
 منهم كما فعل ذلك في تصحيح المسائل كان اولى لتوافق
 القانون وهو الاجال اولا ثم التفضل ثانيا واختار
 صحة القسمة في جميع ما تقدم وهو ان يجمع الانصاف من
 الصغار والكسور وتقابل المجموع بالتركبة فان ساووها
 فالعمل صحيح والا فخطا **اعلم** ان شاعرا **واعلم**
 ان المصنف لم يذ كر طريق قسمة التركبة اذا كان فيها كسر
 والطريق في ذلك على نوعين احدهما ان تبسط الصحيح
 والكسر من جنس كسر هو اكبر كسر مشترك بين الصحيح
 والكسر فلو كان نصفاً بسط الجميع انصافاً لان النصف
 اكبر كسر مشترك بينه وبين الصحيح وذلك بان تضرب
 الجميع في مخرج ذلك الكسر وتزيد على المجموع بسط ذلك

الكسر وتعتبر الحاصل بالضرب مع بسط ذلك الكسر كما نه صحيح
ولا تغير سهام المسئلة بالبسط بل تبقى صحيحة بحالها وتصل
في قسمة الحاصل وهو بسط التركة بما شئت من الأوجه خمسة
السابقة ثم اقسّم ما يخرج لكل وارث على مخرج ذلك الكسر
الذي ضربت فيه التركة فما كان فهو المطلوب والخرج
عدد يصح منه كسر ذلك المخرج وتقال له المقام الثاني أن
تبسط المسئلة أيضا كما تبسط التركة بضربها في المخرج الذي
ضربت فيه التركة واقسم بسط المسئلة مقام المسئلة كما الت
بسطة التركة مقام التركة واعمل في البسطين بما شئت من
الخمس المتقدمة الا انك تعيد الاضربا من المسئلة غير مبسوطة
فما خرج لكل وارث فهو نصيبه من غير حاجة الى قسمته على
المخرج بخلاف في النوع الاول فلو تركت زوجا واماً ولقاً
اثباتاً والتركعة عشرون ديناراً وثلاث دنانير فاضرب
التركة في مقام الثلث يحصل احد وستون فاقسم مقام التركة
واصل المسئلة من ستة ونقول الى ثمانية فالطريق الاول
اقسم الواحد والستين على المسئلة كما تقسم الصحيح من غير ان
تبسط المسئلة يخرج لكل من الزوج والاخت اثنان وعشرون
وسبعة اثمان ثم اقسّم ذلك على مقام الثلث وهو ثلاثة
يخرج سبعة وخمسة اثمان ويخرج للام خمسة عشر وربع
فاقسمه على الثلاثة يخرج خمسة ونصف سدس وبالطريق
الثاني اضرب الثمانية في مخرج الثلث فصيّر المسئلة كما

الخرج

كانها اربعة وعشرون فاقسمها لأول من الأوجه الخمسة
السابقة لضرب نصيب الزوج من الثمانية وهو ثلاثة
في الواحد والستين واقسم الحاصل وهو مائة وثلاثة
وثمانون على الاربعة والعشرين يخرج سبعة وخمسة
اثمان هي حصته ولاخت مثل ذلك واضرب نصيبهم
من الثمانية وهو اثنان في الواحد والستين واقسم الحاصل
وهو مائة واثنان وعشرون على الاربعة والعشرين يخرج
خمس ونصف سدس هو حصتها من غير حاجة الى قسمته على
المخرج وبالمسئلة الثاني اقسّم الواحد والستين على الاربعة
والعشرين يخرج اثنان ونصف ذلك من ثم اضرب ذلك
في ثلاثة يحصل سبعة ونصف وثمان هي حصته الزوج
ولاخت مثلاً واضرب الاثنين ونصف ذلك الثلث في اثنان
يحصل خمسة ونصف سدس هي الام وبالمسئلة الثالث قسم
الاربعة والعشرين من الواحد والستين تكن اربعة
وعشرين جزءاً من احد وستين جزءاً من الواحد فاقسم
عليه نصيب كل وارث يخرج كما تقدم وبالمسئلة الرابع
اقسم الاربعة والعشرين على ثلاثة لكل من الزوج والا
يخرج ثمانية اقسّم عليها الواحد والستين يخرج سبعة
وخمسة اثمان واقسم الاربعة والعشرين ايضا على سبي
الام يخرج اثنان عشر اقسّم عليها الواحد والستين يخرج
خمس ونصف سدس وبالمسئلة الخامس قسم ثلاثة الزوج

من الاربعة والعشرين تكن ثمانية اعطى من الواحد ولستين
 يكن سبعة وخمسة اثمان ولا تحت كذلك وسمي اسمي اثم من
 الاربعة والعشرين ايضا يكن نصف سدس اعطى نصف
 سدس الواحد ولستين يكن خمسة ونصف سدس ولو كان
 الكسر ثلثا ورعا والمسيلا بمالحها فخرج الكسر اثنا عشر
 والكسر مثرك بينهما نصف سدس فاضرب التركة في
 عشرون ديناراً وثلاث وربع في اثني عشر مقام الثلث والاع
 يكن الحاصل مائتين وسبعة واربعين واعتبر ذلك كما يصح
 فان عملت بالطريق الاول فاقسمه على الورثة من غير مسيلا
 كما تقسم الصصح بوجوه الوجوه الخمسة يخرج لكل من الزوج
 ولا تحت اثنان وتسعون وخمسة اثمان ويخرج اثم احد وسون
 وثلاثة ارباع فاذا قسمت الخارج لكل من الزوج والاع
 ولا اثم على اثني عشر يخرج الكسر من خرج خمسة وثلاثين
 من وان عملت بالطريق الثاني وضربت المسيلا في اثني عشر
 ايضا واعتبرت الستة والتسعين الحاصل بالطريق الثاني
 المسيلا وسلكت ما سبق من احد الا وجدا خمسة خرج لكل واحد
 من الورثة الثلاثة ما ذكرناه فالوجه الاول اضربها في
 كل من الزوج والاع ولا اثم في المائتين والتسعين
 واقسم حاصل كل من الثلاثة على الستة والتسعين يخرج حصص
 المطلوب ولا يخفى عليك العمل ببقية الاول وجدا المتقدمة والاع
 بالجمع بين الاربعة كما سبق قريبا وجمع الكسور بعضها الي

وتسعة

وتسعة اعملي خرجها وجمع الصصح الي الصصح والاع من في ذلك
 وامثاله ان تقسم المسيل اولاً ثم تبسط التركة من جنس كسره وتقس
 على الحاصل بسط الكسر ثم تنظر بين المسيل وبسط التركة فان كان
 موافقة فرد كلا منهما الي وفقه وان لم يكن بينهما موافقة بل
 مباينة فاعبر بهما حالهما ثم اضرب نصيب كل وارث من المسيل
 في وفق التركة ان كان بينهما موافقة او في جميعها ان كان
 بينهما مباينة واقسم الحاصل من الضرب على وفق المسيل في الوا
 وعلى جميع المسيل في المباينة فما خرج فاقسمه على تخرج الكسور
 بسط التركة من جنسه فما خرج في الحاصلين فهو نصيبه من الصصح
 فقط او كسر فقط او صصح وكسروا ان كانت المسيل او وفتها
 مركبا فحل ذلك الي اضلاعها التي تركب منها وضعتها في جدول
 مقدما للقسمه اكبرها واقسم اولها على الاخير من الاضلاع
 وهو الذي على يسارها ثم ما خرج فاقسمه على اقلها وهكذا
 الي الاخر ثم اقسم الخارج على تخرج الكسر الذي بسطت التركة
 من جنسه فما خرج فهو المطلوب واذا حصلت القسمة على ضلع
 منها فاضفر تحته او فوقه ومما انكسر عليه فضعه تحته او فوقه
 ومما انكسر عليه فضعه تحته او فوقه وانطق في الجوانب بالصصح
 اولاً ثم بالكسر الذي على الخارج مضافا الي الصصح ثم بكسر
 الضلع الذي بعد الخارج مضافا الي كسر الخارج وهكذا الي اخر
 حتى نصير الكسور كلها منسقة في اللفظ واثمان فجمع القسمة
 بالطريق المذكور هو ان تجمع ما على الضلع الاخير من الكسور وتقسمة

تحت الأربعة ثم قسمنا الخمسة عشر على الثلاثة فخرج خمسة صحاح
ولم ينكر شي فصرفنا تحت الاثنين ثم قسمنا الواحد والستين
على الأربعة فخرج خمسة عشر وانكر واحد وضعناه تحت
الأربعة ثم قسمنا الخمسة عشر على الثلاثة فخرج خمسة صحاح ولم
ينكر شي فصرفنا تحت الثلاثة وقد تم قسمها وانما هنا بان تجمع
ما تحت الاثنين تحت الاثنين وتقسمها على الاثنين يخرج واحد
صعد تحت الأربعة وتجمع إلى السبعة التي تحت الأربعة بالغ
ثم انما تقسمها على الأربعة يخرج اثنان وضعنا تحت الثلاثة واجهنا
إلى الاثنين الذين تحت الثلاثة فيحصل أربعة قسمنا على الثلاثة
فخرج واحد صحيح وانكر واحد وبسط الثلث الذي في اصل
التركة وضعناه تحت الثلاثة ثم جمعا إلى واحد الصحيح إلى خمسة
الأم وسبعة الزوج وسبعة الثلث حصل عشرين صحاح
والثلث قد صرح العمل ثم نقول للزوج سبعة دنانير وثلث
دينار وثلاثة ارباع ثلث دينار ونصف ربع ثلث دينار ولا
مثل ذلك ولا ثم خمسة دنانير وربع ثلث دينار وانما قسمنا
التركة بين ارباب الديون فقد اشار إليها المصنف بقوله
وفي القسمة بين الغرماء ويعني قسمها الباقي من التركة
بعد التجهيز والتكفين بين ارباب الديون وتسمى حينئذ
القسمة بالمقامات وانما يحتاج إليها اذا صارت بقية التركة
عن جميع الديون وتعدد صاحبها اما اذا كانت لغير جميع
الديون او تريد فلا حاجة إلى القسمة بل يأخذ كل واحد حصة

تماما وكذا ان نقصت وكان صاحب الدين واحدا فاخذا بقية كلها وما بقي له منه فهو في ذمة الميت ان متاعا في عند وان شاء تركه الى دار الاخرة وان كان رايا عن بقية التركة وتعدده صاحب وارث قسمه ذلك بينهم فهو المقصود بقوله **اجعل دين**
الديون في الاعتبار **القصص في مثل الورثة** **اجعل كل دين**
 لشخص على الميت **كسهم وارث من الورثة ثم اجعل معرفته نصيب**
 كل واحد من الغرماء **العمل المذكور** سابقا في قسم التركات بين الورثة والنظر هنا يكون بين مجموع الديون وبقية التركة اما ان يتوافقا او يتباينا فان توافقا فاضرب دين كل شخص في الوقت وان تباينا فاضربه في كل بقية التركة واقسم الحال على وفق مجموع الديون ان توافقا او على المجموع ان تباينا فيما خرج بالقسمه هو نصيب ذلك الشخص مثال الموافقة مات شخص وعليه عشرون دينارا الزيد وعشرة ولعمرو سبعة وليكرثا ثمة ومجموع ذلك عشرون ففي بقية التركة **القصص التركة** ثمانية دنانير وبين العشرين والثمانية موافقة بالربع فاذا ضربت عشرة زيدا في ربع التركة وهو اثنان حصل عشرون ثم اقسم العشرين على وفق مجموع الديون وهو خمسة يخرج اربعة دنانير هي الزيد واذا ضربت سبعة عمرو في اثنان حصل اربعة عشر فاقسم الاربعة عشر على خمسة يخرج دنانير اربعة وخمس دينار هي لعمرو واذا ضربت ثلثة بكر في اثنان حصل ستة فاقسم ذلك على خمسة يخرج دينار واحد وخمس دينار

في

هي ليكره اذا جمعت الا نصبا حصل اربعة واثنان واحد ومجموع سبعة وايضا اربعة اخماس وخمس وذلك واحد صحيح والحكمة حينئذ ثمانية ومثال المبانيه لو فرضنا في هذه الصورة التركة سبعة دنانير وليس بين القاصح والتركه موافقة فقرب صاحب عشرة في كل التركة يحصل سبعون ثم تقسم ذلك على عشر يخرج ثلثة دنانير ونصف دينار هي لزيد وتخرج دين صاحب السبعة في التركة يحصل تسعة واربعون ثم تقسم ذلك على عشر يخرج ديناران وخمسا دينار وربع خمس دينار هي لعمرو وتخرج دين صاحب ثلثة في التركة يحصل احدى عشر وثلث ثم تقسم ذلك على العشر يخرج دينار واحد وربع خمس دينار هي لزيد وثلثة وواحد ومجموعهم ستة وايضا نصف دينار وخمسا دينار وربع دينار التركة نقدا واخذ بعض الورثة بميراثه قدر معلوما منه وارادت ان تعرف حصة التركة كزوج وام وعم لاب وتركته درهم فاحذت الام منها مائة درهم بميراثها وارادت ان تعلم حصة التركة فاصل المسئلة من ستة ونصيب الزوج منها ثلثة وثلثم اثنان والعم واحد فاعرف نصيب التخذ من المسئلة واقسم عليه لعدد الماخوذ واضرب الخارج في جميع المسئلة فاحصل فهو حصة التركة لانك تعلم المسئلة على تقدير وجودها ثم تسقط سهامها وتقسّم الباقي على سهام من بقي ولا تغرض عن

فتقع في الخطأ في بعض المواد ففي مثلنا نصيب لأم من المثل
 سهمان اقسما عليهما المائة الماخوذة يخرج حصون اضربها
 في المسألة وهي ستة يحصل ثلاثمائة وهي التركة لان نسبتها
 من المسألة اليها كنسبة الماخوذة الي التركة فالجول الرابع وفيها
 الاوجب للمقدمة او اضرب المسألة في المائة يحصل مائة واسم
 واسم الحاصل على نصيب لاخذ وهو اثنان يخرج التركة ثلثا
 وهذا أشهر الاوجه وهو قسمه مسطح الوسطين على الطرف
 المعلوم او اقسمة المسألة على سهمي لأم يخرج ثلاثة اضربها في المائة
 يحصل ثلثا ثانيا واسم بقية المسألة وهو اربعة الي سهمي لأم
 يكن مثلين فرد على المائة مثلها او قسم سهمي لأم من المائة
 يكن خمسة عشر وهو واحد هكذا **الاسم** على المسألة وهو
 الستة بعد سبطها اخلص اعتبار يخرج ثلثا ثانيا او قسم سهمي
 لأم من المسألة تكن ثلثا فاقسم المائة بعد سبطها اثنان على
 سبط الثلث وهو واحد يحصل ثلثا ثانيا ايضا ولو كانت التركة
 نقدا وعرضا فاخذ بعض الورثة بميراث العرض والباقي نقد
 واردت معرفة قيمة العرض وجملة التركة كن وجه وام وثلاث
 اخوات متفرقات وولتركة متوزعة اياها او ثوب فاخذت الورثة
 بميراثها والباقيات الستين فكم قيمة الثوب كم جملة التركة فاذا
 علمت التركة علمت منها قيمة الثوب بان تقطع منها النقد بقية قيمة الثوب
 وكذلك اذا علمت قيمة الثوب فعلم منها الجملة بان تجمع قيمة الثوب اليها
 يحصل جملة التركة ومعرفة الجملة اولا قبل معرفة قيمة العرض

تعمل

تعمل بالاجابة السابقة فاذا اردت معرفة ذلك فاخذ من المسألة
 نصيبا هذا لنقد وسمه اما ما واشترى عليه نقد واضرب الخارج
 من القيمة في نصيب هذا العرض يحصل قيمة العرض فاصل المسألة
 المذكورة من اثني عشر وتقول اني خمسة عشر ونصيب لأم والباقي
 الاخذات الستين من المسألة اثنان عشر فاقسم عليها الستين وضرب
 الخارج وهو خمسة في خمسة عشر سهم المسألة يحصل خمسة وسبعون
 وهو جملة التركة المشترا على قيمة الثوب ولدا نادر واضرب خمسة
 في الستين واقسم الحاصل وهو ست مائة على اثني عشر سهم
 الاخذات او اقسمة خمسة عشر على اثني عشر واضرب الخارج وهو
 واحد وربع في الستين او نسب ثلاثة اربعة الى وجهه الى اثني عشر
 تكن مائة فرد على الستين مثل ربعها او قسم اثني عشر من خمسة عشر
 واقسم الستين على الحاصل وهو اربعة اخلص بعد سبطها اخلص
 او قسم اثني عشر من الستين واقسم خمسة على الحاصل وهو خمس
 تكن جملة التركة بكل طريق خمسة وسبعين فاذا اطاحت من الستين
 بقية خمسة عشر وهو قيمة الثوب وان اردت اولا معرفة قيمة
 الثوب فاخرج من خمسة عشر التي هي سهم المسألة ثلاثة اربعة الى وجهه
 لكونها اخذت الثوب وسم اثني عشر الباقية اما ما واقسم
 عليه الستين واضرب الخارج وهو خمسة في ثلاثة اربعة يحصل
 خمسة عشر هي قيمة الثوب واضرب ثلاثة اربعة في الستين واقسم الحاصل
 وهو مائة وثم افرد على اثني عشر التي هي الامام او قسم الامام
 من الستين يحصل خمس ثم اقسمة ثلاثة اربعة بعد سبطها اخلص

وهو الحسن واقسم لا مام علي ثلاثتها يخرج اربعة ثم اقسم الستين على
 خروج وهو لا رجة او سم ثلاثتها مام مكن مربعة واضرب
 الحاصل وهو ديع في الستين فالحاصل بكل طريق خمسة عشر وقسم
 الثوب فاذا زدت على الستين كانت التركة خمسة وسبعين اثنا
 مجموع المقد وقيمة الثوب ولو باع بعض الورثة نصيبه في التركة
 او وهبه من باقية على عدد رفرهم بالسوية او بحسب سهامهم
 ففي الاول اقسم نصيب البايع من الميسل بينهم كما تقسم على نصف
 سهام فان اقسم نصيبه على عدد رفرهم فقص القسمة كلها الميسل
 وان باين نصيب عدد الباقيين او واقفة فاضرب عدده
 او وقفة الميسل فما كان عند نقص القسمة واضرب في الميسل
 هو جزء السهم فاضرب فيه نصيب كل وارث من الميسل يحصل
 نصيبه من الارث ثم اقسم الحاصل للبايع على عدد رفرهم يحصل
 يحصل كل وارث بالبيع واجمع لكل منهم حاصله من الارث والبيع
 ففي ثلاث نبات وابوين اصلها من ستة ونقص من ثمانية عشر
 لكل من ابوين ثلاثة ولكل من نبات اربعة فاذا باع احد
 النبات نصيبها لاختيها وابويها بالسوية بينهم فقسيم الميسل
 يقسم على عددهم لكل سهم واحد فيحصل لكل من الاختين خمسة
 اربعة بالارث وواحد بالبيع وكل من ابوين اربعة ثلاثة
 بالارث وواحد بالبيع فلو كان بدل البيع هبة بالسوية فالحكم
 كذلك وفي الثاني وهو ان يبيع بعض الورثة نصيبه او حصه
 من باقية بحسب سهامهم اطرح نصيبه من الميسل واقسم التركة

على

علي باقي السهام كما تفعل في باب التخرج ومقاه الصلح على الخارج
 بعض الورثة بشئ عين له من التركة وقد بينا المصنف على ذلك
 بقوله **ومن صالح** عن نصيبه **من الورثة ان من الغنم** اي اصحاب
 الديون **علي اخذ شي معين منها** اي من التركة سواء كان المأخوذ
 دنيا او عينا وخروج سبب ذلك من بينهم فقص اول الميسل على
 تقدير وجوده **فاطرح نصيبه** اي الحاصل **من التقسيم** ان كان
 المصالح وارثا او اطرحه من **الديون** ان كان المصالح وارثا
 الديون **واقسم الباقي من التركة على قدر ديونهم** والباقية
 لغير المصالح من ارباب الديون وهذا الصلح جائز واصل ما روي
 ان عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه طلق في مرض موته احدى
 نسائه ولا يرجع ثم مات وهي في العدة ثم ثار عثمان بن عفان
 رضي الله عنه ربح الثمن فسلخواها عن ربح ثمنها على ثلاثة ثمانين
 الفا فخر المرافعة في رواية من الزنايد وفي رواية ثمانين الفا
 وكان ذلك بحضور الصعا بدمر غير نكير **مات** ذكر من الورثة
 كزوج وام وعم فالميسل من ستة للزوج والنصف للاثنتين
 ولثلاث اثنان وللعم الباقي وهو واحد وهي حصة علي بن ابي
 التورث فلو صلح الزوج على الزوجة في ذمتها من المهر فخرج
 من ابيها على ان لا يكون له من باقي التركة شيء فاطرح سهامها
 من التقسيم يبقى ثلاث سهام ثم اقسم باقي التركة على سهامها في اثم
 والعلم ان الباقي قد ربحها من الستة على تقدير ان يكون الزوج
 معهما سهما في اثم وسهم للعم والزوج في حق الام والعم كانه

باق لانه اذا كان الزوج ثانيا فلما انصف ولأم الثلث وللعلم
 والباقي كما قلنا وكذلك حالة المصلح لأم سهمان وللعلم سهمان
 ان تفرض نصيب المصلح عدا فانه يقع الخطأ في بعض المواد كما وقع
 في ذلك صاحب الاختيار فانه قال في المسئلة المذكورة اطرح دي
 الزوج كأنها ماتت عن أم وعم واقسم التركة بينهما لأم الثلث
 والباقي للعم انتهى وليس ذلك بصحيح لانه يخالف الاجماع على الصحيح
 الذي عليه الاجماع ما ذكرناه اولاً وقد رفاة قوله لا أقدم
 كما زل فيه قدم هذا الامام وتبعد في ذلك صاحب مجمع البحرين
 ولا ثم كذلك فاحذر ذلك ولو صلت لأم عن نصيبها على شيء من التركة
 وخرجت من البين فجعل المسئلة ايضا من ستة ثلاثة اسهم للزوج
 وللعلم سهم وقسمت الباقي عليهما كذلك ربا عا لان الام كانها
 ثابتة في حقها وبعد طرح سهميها من التصحيح بقي اربعة
 ولو صالح العم على شيء من التركة وخرج من البين فالمسئلة ايضا
 من ستة ثلاثة اسهم للزوج وسهمان لأم وسهم العم كانه ثابت في
 فاذ اطرح نصيب العم من ستة بقيت خمسة قسمت ذلك الباقي بين
 الزوج ولأم بقدر سهمها من الستة اخصاها ثلاثة اخص الزوج
 وخسان لأم ولو قيل اخذ بعض الورثة بحصة كذا من التركة
 كم كانت التركة فانظر كم كان سهمهم ولاخذ من اصل المسئلة هل
 هو سهم واحد فان كان سهمها واحد فاضرب جميع ما اخذ في المسئلة
 فما اجمع فهو مبلغ التركة وان كان سهمين فاضرب نصف ما اخذ
 في المسئلة فما اجمع فهو مبلغ التركة وان كان سهمهم الاخذ من اصل

الزوج ثانيا فلما انصف ولأم الثلث وللعلم

المسئلة

المسئلة ثلاثة فاضرب ثلث ما اخذه في المسئلة فما اجمع فهو
 مبلغ التركة وان كان اربعة فاضرب ربع ما اخذه في
 المسئلة فما اجمع فهو مبلغ التركة وعليه هذا القياس مستطرد
 في المسئلة المفردة اخذ المم بنصيبه عشرة دراهم وارادت
 ان تعرف مبلغ التركة فانه اخذ ذلك سهم واحد من اصل
 المسئلة فاضرب جميع ما اخذه وهو عشرة في المسئلة وهي ستة
 تكن ستين وذلك مبلغ التركة واذا اخذت الام بنصيبها
 عشرة فقد اخذت ذلك سهمين فاضرب نصف ما اخذت وهو
 خمسة في المسئلة تكن ثلاثين وذلك جميع التركة واذا اخذ الزوج
 بنصيبه عشرة فقد اخذ ذلك ثلاثة فاضرب ثلث ما اخذ وهو
 ثلاثة وثلاث في المسئلة تكن مبلغ التركة عشرة في ولو قيل
 اخذ بعض الورثة عشرين دينارا من التركة كم كان جميعها فان
 شئت فبالطريق الذي ذكرناه في المسئلة قبل وان شئت فبقدر
 النسبة وهو ان تنسب نصيب الاخذ الى اصل المسئلة او التصحيح
 فما كان فهو نسبة العشر في كل التركة مثلاً كزوج وان
 فاحذر الزوج بنصيبه عشرين دينارا وارادت ان تعرف
 مبلغ التركة فبالطريق الاول نصيب الاخذ من المسئلة
 واحد لان المسئلة من اربعة فاضرب جميع العشر في اصل
 المسئلة وهو اربعة يكن ثمانين وذلك مبلغ التركة وبطلان
 النسبة ان نصيب الزوج وهو واحد من اربعة جعل لها تكن
 ربعا فكن ذلك نسبة العشر التي اخذها الى كل التركة ربعا

فكون مبلغ المركة ثمانين ففس على ذلك مما فرض لك من ذلك
 والسدس **والمائة** الكتاب بان يتقرب باب من المسائل مما يتعد
 خواطر ذوي الالباب وهذا هو **باب المسائل** وفيها المسائل
 نون **الزوج الاول** في المسائل الملقبات المشهورة **ففيها الاول**
 ولبقان بالعميين ايضا وبالفريقين ايضا **وما زوج** وابواب
 او زوجة وابواب اصل الاول من اثنين يخرج فرض الزوج ثم
 ثلث الباقي فتص من ستة من ضرب مخرج المصنف في مخرج الثلث
 للزوج ثلاث ولا ثم ثلث الباقي واحدا والباقي ثلثان في اصل
 الثمانية بعد ومنها تص للزوج واحد وثلث الباقي واحد
 ولا الباقي اثنان ويعا بمسئلة الزوج فيقال ان كان فيها
 اخوان سليمان من موانع المحجب محجب الا ثم عن الثلث لان ما ترة
 فيها لا يختلف بوجودهما ولا عدمهما وكذا المسئلة الزوج فيقال
 لامرأة ورثت اربع مائة من ماله من ماله من ماله من ماله من ماله
 ولهم لا يها قد اخذت اربع مائة من ماله من ماله من ماله من ماله
 لثالث **ومنها المشتركة** وتقال لها احوار ايضا وهي زوج وخوة
 لثم واخوة لابوين وام فاصل المسئلة من ستة للزوج ثلاث واخوة
 لام اثنان ولا ثم واحد ولا شيء واخوة لابوين وقد تقدمت
 في آخر فصل العصباء **ومنها الاكبرية** وهي زوج وجد وام
 واخت لابوين والاصل المسئلة من ستة للزوج المصنف ثلاث وللجد
 للسدس واحد وثلث اثنان هذا عند اي حيفه هو له عند وعند
 يفرض لثالث المصنف لعدم من يحجبها عنه من الورثة فعالت الى خمسة

مخرج

ثم يضم نصيب الجدة الى نصيب لاخت يبلغ اربعة تقسم ذلك على ثلاثة
 لان المقامه خير للجد من سدس الجميع ومن ثلث الباقي ولا يصح
 ذلك ولا يوافق ففرض ثلاث في تسعة يبلغ سبعة وعشرين ومنها
 تص للزوج تسعة ولا ثم ستة وللجد مع الاخت اثنا عشر تقسم على
 ثلاث للجد ثمانية ولاخت اربعة واما قسم ذلك لعدم تفضل الاخت
 على الجد ففرض لها بالرحم وقسم بالتعصيب ربعا للجدانين وتقال
 لها لاخت ايضا ويعايا بهذه المسئلة فيقال فرضت عدة الواثين
 فيها اربعة اخذ احدهم جزءا من المال والباقي نصفه للآخر
 والثالث نصف الآخرين والربع نصف الاجزاء وتقال فيها ايضا
 اربعة من الورثة اخذ احدهم ثلث المال والثاني ثلث الباقي
 والثالث ثلث ما بقي والرابع الباقي وتقال فيها ايضا امرأة
 جات الى قوم فقالت لهم اني حامل فان ولدت ذكر فلا شيء له
 وان ولدت انثى فلها تسع المال وثلث تسعد وان ولدت ولدان
 فلها السدس وقد تقدمت في فضل المحجب **ومنها ام الفروج**
 وهي التي تتزوج ويزوج وام واختان لام واختان لابوين
 نصف وسدس وثلث وثلثان اصلها من ستة وتقول الى عشرة
 للزوج ثلاث ولا ثم واحد ولا اثنين لام اثنان ولا اثنين لابوين
 اربعة وقد تقدمت في فضل العول **ومنها ام الارامل** وهي التي
 الدنيا رية الصغرى وهي جد مان وثلاث زوجات واربع
 اخوات لام وثمان اخوات لاث اصلها من اثني عشر وتقول الى
 سبعة عشر للجدتين السدس اثنان وللزوجات اربع ثلاثه

والأخوات من الأم ثلث أربعة والأخوات من الأب ثلثان
 ثمانية ومجموعها سبعة عشر فلو كانت الثلثة سبعة عشر دنيا راضيا
 كل امرأة دنيا ويعاها بها يقال رجل مات وترك سبعة عشر
 دنيا وسبعة عشر امرأة أصحاب فروض فاصاب كل امرأة دنيا
 وقد تقدمت هذه في فصل العول **ومنها المنبرية** وهي زوجة
 وبنات وابوان ثلثان وسدسان اصل الميثل من الميثل
 وعشرين وعول في سبعة وعشرين وقد تقدمت ايضا في فصل
ومنها المامونية وهي شخص مات عن ابوين وبنين ثم ماتت
 احدي البنين قبل القسمة عن من في الميثل فان الميثل الثاني
 يختلف حكمها بذكورة الميت الاول وانثى فان كان ذكر كان الحد
 في الثانية جدا اصحها فريضة وان كان انثى كان جدا فاسدا فلا
 فاصل الميثل من ستة لكل واحد من الابوين واحد والبنين اربعة
 لكل واحدة لثان فاذا ماتت احدي البنين عن المذكورين
 في الميثل فان كان الميت الاول ذكرا كان اصل الميثل الثانية
 من ستة للجد السدس والجد اب الأب الباقي وهو خمسة ولا
 لاخت ابنت فانها محجوبة بالجد عند أبي حنيفة رضي الله عنه ونقص
 الميثلان من ثمانية عشر لولا فقر بين الميثل الثانية ونصيب
 الميت الثانية من الاولى بالانصاف للجد من ذكر اربعة ولاخت
 التي هي الميت في الاولى ستة والجد الباقي وهو ثمانية وكذلك
 يختلف الحكم في حق الميت الباقي باختلاف ذكورة الميت الاول وانثى
 فانه يجوز ان يكون كل بنت من اب على تعدد انثى فيكون لثنتين

فلاخت

فلاخت من الثانية السدس وللجد السدس ويرد الباقي عليهما
 بقدر نصيبهما فقسمن من اثنين ونقص مما صحت منه الاولى في ستة
 لا تقسم نصيبا لميت الميتة على ميثلتها ولا تنسب لجد منها لانه
 وقد تقدمت ايضا في فصل الميثلات وسبب تسمية كل ميثل
 من المسائل الملقبات المذكورة بما لقت به مذكور في كتابنا عند
 ذكر كل ميثل في محلها كما ذكرناه سابقا فاطلب من محلتي **ومنها**
المروانية وهي ست اخوات متفرقات وزوج اصل الميثل من ستة
 وعول في تسعة للزوج ثلاثة ولاختين ابوين اربعة وخمسين
 لأم اثنتان وسقط اولاد الأب سميت مروانية لوقوعها في من
 مروان بن الحكم وتسمي الغر لا شهارة بينهم وقيل يلقب بذلك
 كل عيلة في تسعة **ومنها الحزبية** وهي ثلاث جارات متحاذيات
 وجد صحيح وثلاث اخوات متفرقات قال أبو بكر الصديق رضي الله عنه
 وابن عباس رضي الله عنهما للجدات السدس والباقي للجد اصلها
 من ستة ونقص من ثمانية عشر لأمها السدس على الجارات وقال
 علي ابن أبي طالب رضي الله عنه لاخت من الابوين المصنف وللجد
 من الأب السدس وتكلم الشافعي والجدات السدس والجد السدس
 وهو قول ابن مسعود وعلي ابن عباس رضي الله عنهما رواه شاذة
 ان للجد ام الأم السدس والباقي للجد وقال زيد بن ثابت رضي الله عنه
 للجدات السدس والباقي بين الجد ولاخت ابوين ولاخت اب
 على اربعة ثم يرد لاخت من الأب ما اخذته على الاخت من الوارث
 اصلها من ستة ونقص من اثنين وسبعين وتعود بالانحصار

الي ستة وثلاثين المجدات ستة و ثلاث لا بون نصيبا ونصيب
 اخيرا خمسة عشر والمجد خمسة عشر سميت حمزية لان حمزة الراءات
 رحمتها في سبيل عنها فاجاب هذه الاجوبة ولافتوي على قول
 ابي بكر المديني رضي الله عنه **وهي المدينية الكبرى وهي زوجة**
 وجدة ونباتان واثنا عشر اخا واخت واحدة لابن والتركه ستا
 دينار اصل الميثل من اربعة وعشرين ونصف من ستمائة لادن جرد
 سهمها خمسة وعشرون واذ اتمت لتركه على الميثل حصل لكل
 دينار اربعة ووجه من التصحيح خمسة وسبعون ستمائة من التركه خمسة
 وسبعون دينار وهو المثل والمجد من التصحيح مائة سهم فلها
 من التركه مائة دينار وهو المديني والنباتين من التصحيح اربعة
 سهم فلها من التركه اربعة دينار وهو المثلان بقي خمسة عشر
 دينار لكل اخ ديناران ولاخت دينار واحد ولذلك سميت **المدينية**
 ونسبي الداوود ايضا لان داودا لطا اي رحمتها في سبيل
 فقسمها هكذا فجاءت اذ اخت الى ابي حنيفة رضي الله عنه فقالت
 ان اخي مات وترك ستمائة دينار فما اعطيت الا دينارين
 فقال من قسم التركه فقالت لم يدك داودا لطا اي فقال لولم
 هل ترك اخوك جده قالت نعم قال هل ترك بنتين قالت نعم قال
 هل ترك زوجة قالت نعم قال هل ترك معك اثني عشر اخا قالت نعم
 قال اذ اخطك دينار وهذا الميثل من المعايه فيقال رجل خلف
 ستمائة دينار وسبعة عشر وارثا كورا وانا ثا فاصاب احدهم
 دينار واحد ونسبي ايضا بكر كريمة واما مرتبة واما كريمة ولشاه

منها انما

وهي الامتياز وهي اربع زوجات وخمس جارات وسبع بنات وتسع اخوات لاب
 اصلها من اربعة وعشرين للزوجات الثماني ثلاثة وللجارات السدس اربعة والبنات
 الثلثان ستة عشر وللأخوات ما بقي وهو سهم واحد ولا موافقة بين السهام
 والروس في الجميع ولا بين الروس والروس قضى جميع الروس بعضها في بعض
 تبلغ الفاو مائتين وستين وهو جزو سهمها ثلث ضرب ذلك في اصل الميثل وهو
 اربعة وعشرون تبلغ ثلاثين الفاو مائتين واربعين ومنها تصح للزوجات
 ثلاثة الاف وسبع مائة وثمانون لكل زوجة ثمانية وخمسة واربعون وللجارات
 خمسة الاف واربعون لكل جدة الف وثمانية والبنات عشرون الفاو مائة
 وستون لكل بنت الفان وثمان مائة وثمانون واما سميت بذلك ولقت به لما
 يمتحن بها فيقال رجل خلف اضاف عدد كل نصف اقل من عشق ولا تصح
 المسئلة الاما ينريد على ثلاثين الفاو الباقي للأخوات وقدره الف ومائتان
 وستون لكل اخ مائة واربعون **وهي النصفه** وهي زوج واخت لا بون
 اولاب لقت بذلك لانه ليس في الفرائض شخصان يرثان نصف المال فوضا
 الاهما والله اعلم **النوع الثاني في المعايه** من مقسامة الفرائض مما يسأل
 عنها ويمتنع بها الفرضيون ليمتنع بها الخاط **قال** الامام محمد بن الحسن رحمه
 الله تعالى جارجل الى قوم يقتسمون ميراثا فقال لا تقسموا في امرأة غائبة
 فان كانت حية ورثت هي ولم يرث انا وان كانت ميتة ورثت انا ولم يرث هي
وهي امراة ماتت وتركها اما واختين لا بون واخت الام واخا لام هو زوج
 اخها الامها فالام السدس والاختين لا بون الثلثان والاخ لام السدس
 كانت حية ولا يبقى لزوجها الذي هو الاخ لا بون شي لان عصبه وان كانت ميتة
 فله الباقي وهو السدس لانه عصبته ونص الميثلة على التقديرين من ستة

ولو قال ان كانت حبة ورثت انا وولداها وان كانت حبة فلا شيء لي ولا لها هذا هو امره
 لا ينكح اخاتها من امها وقد ماتت المرأة عن زوج وام وجد وهذين يجعلهم لابا واخلام
 فاصلا من رتبة التقدير من الزوج ثلاثة وللأم واحد وللجد واحد يقع بعد القرايض
 واحد هو للاخ لا ب ولا شيء للاخت لام يحجبها بالجد اتفاقا وهذا على قولهما وان كانت حبة
 فللام الثلث اثنان ولم يفضل للاخ لا ب شيء **ولو** قال ان كانت حبة ورثت انا وهي وان كانت
 حبة لم يرث انا ولا هي فهذا ابن عم الحبة وزوج بنتها الغاية وقد ماتت المرأة عن
 زوج وام واخ من ام وهذين يعني بنتها الغاية وزوج بنتها الذي هو ابن عمها فعلى
 تقدير جاتها اصل المسئلة من اثني عشر للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللبنات ستة والباقي
 لابن العم وهو واحد ولا شيء للاخ لا ب يحجب بالبنات اتفاقا وعلى تقدير موتها اصل
 المسئلة من ستة للزوج ثلاثة وللأم اثنان وللأخ لا ب واحد ولم يفضل للعصبة شيء
ولو قيل امرأة اتت قوما يقسمون ميراثا فقالت لا تعجلوا في القسمة فاني جلي
 فان ولدت ذكرا ورث وان ولدت انثى لم يرث كيف هو فقل صورته رجل مات
 وترك بنتين وعمًا وامرأة جلي من اخيه فان ولدت غلاما يرث لانه عصيته
 فيكون الثلثان للبنتين والباقي للغلام لانه ابن اخيه مقدم على العزقة المسئلة
 من ثلاثة وان ولدت انثى كانت بنت اخيه وهي من ذوي الارحام لا شيء لها
 والباقي حينئذ للعم **ولو** قالت ان ولدت غلاما لم يرث وان ولدت جارية ترث
 جوابا امرأة ماتت عن زوج وام واخنتين لام وحمل من الاب من جارية لم فان
 ولدت جارية فهي اخها لا يميزها فيكون للام السدس وللزوج النصف وللأخت
 لاب النصف والاخنتين لام الثلث اصلها من ستة ونقول المصنعة وان ولدت
 غلاما فالزوج النصف وللأم السدس والاخنتين لام الثلث ولا شيء للغلام لانه
 اخ لا ب وهو عصبة ولم يفضل له من المسئلة شيء **ولو** قالت ان ولدت غلاما

لم

لم يرث هو ولا انا وان ولدت جارية ورثت هي وانا فهذا رجل مات ولم يرث جارية
 هي امته الغيب قال لها مولاه ان كان في بطنك جارية فانت حرة فاذا ولدت جارية
 تبين انها حرة وابنتها حرة فترثان وان ولدت غلاما فهي جارية وابنها عبد فلا يرثان
ولو علق الحرية بكونه غلاما فاجاب على المحكي **ولو** قالت ان ولدت ذكرا وانثى لم
 يرث واحد منهما وان وضعت ذكرا وانثى ورثا **الجواب** عن ذلك هو رجل خلف اتما
 واختا لاب وام وجدا وسرية جلي لابيه وقد مات ابوه ولا فان ولدت ذكرا او
 انثى لم يرث واحد منهما لان المال سدسه للام ونقص الباقي بين الجد والأخت
 لابوين وللأخ لا ب والأخت لا ب للذكر مثل حظ الانثيين ثم ما اصاب الاخ لا ب او
 الأخت لا ب يرد الى الأخت لا بوين لانه حقه نصفا وخم من غير شيء بعد المعادة
 وان ولدتهما معا يقسم الباقي بعد نصيب الام على ستة اسم ثلاثة اسم للاخ والأخت
 لا ب ثم يرد الى الأخت لا بوين لانه حقه نصفا فيبقى في يديهما ثلث سدس المال
 فيكون بينهما للذكر مثل حظ الانثيين وهي مختصة بغير رضي الله عنه **وهذه**
 القسمة على قاعدة ابي يوسف ومحمد لا عامر مذهب الامام رضي الله عنه **ولو** قالت ان
 ولدت جارية ورثت انا وهي وان ولدت غلاما لم يرث هو ولا انا وقد تقدم جوابها
 عاوجه ولها جواب اخر وهو امرأة زوجت ابن ابنها من ابنتها اخر محبت
 منه ماتت ثم ماتت المرأة وترك بنتا وابوين ونحوهما بنتا ابن ابنتها الحلي فان
 ولدت ذكرا صار قامة عصبة به لانها في الدرجة سواء ولم يقع بعد القرايض
 شيء لان المسئلة عالت من اثني عشر الى ثلاثة عشر للبنات ستة وللأبوين اربعة
 وللزوج ثلاثة وان ولدت انثى كانت هي مع امها صاحبتي فرض وهو السدس تكمله
 للبناتين لا يميز بينهما ابني ابنة الحية وعالت المسئلة الى خمسة عشر للبنات النصف ستة
 من اثني عشر وللأبوين الثلث اربعة وللزوج الربع ثلاثة وبنيت ابني ابنة السدس

اثنان **ولو** قالت ان ولدت غلاما ورث هو وانما وان ولدت جارية لم ترث هي ولا
 انا عكس المتقدمة وجوابها على الوجه الاول معلوم ولها جواب اخر وهو رجل تزوج
 بنت ابنه من ابن ابن ابنه ثم مات الرجل وترك بنتين وعمما وهذه الجلي التي هي
 بنت ابنه وكان قد مات ابن ابن ابنه قبله فان ولدت انثى فالتثان للبنتين
 والباقي للعم ولا شيء لبنات الابن وان ولدت ذكرا كان الباقي وهو الثالث للذكور
 ولا ممة بينهما للذكر مثل حظ الانثيين **ولو** قيل امراة وابنتها وابن بنتها ورثوا المال
 اثلا فكيف ذلك **الجواب** رجل تزوج بنت ابن ابنه فولدت بنتا فمما
 بنت ابن ابنه احدى ماله الاخرى وفي الدرجة سواء ثم تزوج ابن ابنته الرجل بنت ابنه
 فولدت له ابنا ثم مات الرجل ولم يترك لابنته ابن ابنه وان الابن الذي هو ابن
 بنت ابن ابنه فالتثان للبنتين بالفرض والباقي لابن الابن بالعصبة **ولو** قيل
 رجل وامرأتان ورثوا المال اثلا فكيف هو **الجواب** هو رجل مات عن بنتي ابنه
 وابن ابن ابنه فالتثان لبنتي الابن فرضا والباقي لابن الابن عصبة **ولو** قالت
 ان ولدت ابنا لم يرث شيئا وان ولدت بنتا فلهما النصف ولي الثمن والباقي للعصبة
فقد رجل خلف عصبة وعبد بن لامال له غيرها فاعقهما العصبة فشهدا بعد
 العقب لامرأة انها زوجة الميت حامل منه فان ولدت غلاما لم يرثا لانه لو ورثا
 سقطت العصبة فبطل عقمها وبطلت شهادتهما فلا تثبت الزوجة والنسب
 فتورثهما يؤدي الى بطلان وان ولدت انثى فلهما النصف وللزوجة الثمن
 والباقي للعصبة ونفذ عتق العبدان لان للعصبة فيما نصيبا فان كانا موسرا
 يصتن نصيبهما وصحت شهادتهما وثبت النكاح والنسب وان كانا معسرا سعى
 العبدان والمستعج كالمعسر لم يرون وهذا كله على قول ابي يوسف ومحمد هما
 الله تعالى **ولو** قيل رجل خلف خالا وعمما ورثه خاله دون عمه **فقد** رجل

تزوج اخوه من ابيه امه فحاشا بابن فهو خاله وابن اخيه وهو اقرب من العم اذا
 مات الرجل عنهما ويحيى اياها فيقال رجل خاله ابن اخيه ويقال رجل هو خاله عمه ويقال
 عم خاله **ولو** قيل رجل خلف زوجته واخاه لها الثمن والباقي لغيرها فكيف هذا
فقد **الجواب** رجل تزوج ابنته سماته فاولدها ابنا فهو اخو زوجته وابن ابنه **ولو** قيل
 رجل هو خاله رجل وعمه **الجواب** هو رجل تزوج ابنته بام امه فولدت ابنا فهو
 خاله وعمه **ولو** قيل رجلان كل منهما عمه الاخرى **فقد** صورته رجلان تزوج كل واحد
 منهما بام الاخرى فولدتا لبنتين فكل واحد منهما عمه الاخرى **صورة** اخرى رجل تزوج
 اخوه من امه امه بامه فولدت ابنا فالولد عم الرجل والرجل عمه **ومن المعاصاة**
 ومن المعايعة ان يسكن بنتي لابنته لى فلهما الجوهرى **فقد** رجلان كل منهما خال
 الاخر **صورة** رجلان تزوج كل واحد منهما بنت صاحب فولدتا لبنتين فلا يمان
 كل واحد منهما خال الاخر **فقد** هو رجل تزوج ابنته باخته لى بيه فولدت ابنا
 فالولد خال الرجل والرجل خاله **فقد** رجلان احدهما خال الاخر والاخر عمه
صورة رجل تزوج امرأة وتزوج ابنته امها فولدتا لبنتين فان الاب عم ابن الابن
 وابن الابن خال ابن الابن وستذكر في الحاشية نكتة **ومنها** رجل خلف مالا وورثته
 فيهم رجل واحد فان كان ابن الميت فله الفادى وهم وان كان ابن عمه فله عشرون
 الف **صورة** رجل ترك ستين الف درهم وترك ثمانية وخمسين بنتا فان كانت
 الرجل ابنا قاسم من نصيبه من ذلك الفان وان كان ابن عمه فله من الثلثات
 والباقي لابن العم وهو عشرون الف **ومنها** امرأة وزوجها اخذ اثلا لثلاثة ارباع
 الميراث واخرى وزوجها اخذ ربع **صورة** تركت اختا لاب واختا لام وابني
 عم احدهما لام وهو تزوج الاخت لاب والاخر تزوج الاخت للام فللاخت
 الاب النصف وللأخ والاخت للام الثلث والباقي بين ابني العم لكل واحد نصف

السوس فصار مع الاخت للاب مع زوجها ثلاثة ارباع الميراث ومع الاخت للام مع
 زوجها ربعه **ومنها** زوجان اخذا ثلثي المال واخوان اخذا ثلثه **صورته** ابوان
 وبنات ابني في كل واحد ابني اخر ومات عنهم فللابوين الثلث ولابن الابن مع زوجته
 التي هي بنت الابن الثلثان **ومنها** رجل وابنه وثمان مائت نصفين **صورته**
 رجل وزوج ابنة ابنة اخيه وماتت فللزوج النصف وللعمة النصف **ومنها** رجل
 وبنته وثمان مائت نصفين **صورته** امرأة ماتت عن زوج هو ابن عمها وعن
 بنت منه فللبنت النصف بالفرض ولابن العم النصف بالفرض والعصوبة
ومنها امرأة تزوجت اربعة ورثت من كل واحد نصف ماله **صورته** امرأة ورثت
 من اخوها اربعة عبيد فاعقباهم ثم تزوجهم على التعاقب وماتوا فلهما من كل
 واحد اربع بالكلح والربع بالولا وذلك نصف ماله **ومنها** امرأة وابنها اقتسما
 مائت نصفين بغير ولا **صورته** رجل وزوج بنته ابني اخيه فولدت منه ابنا ثم
 مات هذا الرجل بعد موت ابني اخيه فقد ترك بنته فلهما النصف وترك ابنتها
 وهو ابني اخيه فله الباقي بالنصيب وهو النصف **ومنها** ثلاثة اخوة لام
 ورثت اربعة مائة الف من المال وكل واحد من الاخوين تسعة **صورته** مات
 رجل عن ثلاثة اخوة لام اربعة ابني عم فلهما ثلث المال بالاخوة لكل واحد تسعة
 والباقي ستة اقسام لابن العم فبقي معه تسعة اقسام **ومنها** رجل ترك عشرين دينار
 فورثت امراته دينار واحد وكيف هذا **الجواب** انه ترك عشرين دينار واثنين
 لابوين واثنين لام واربع زوجات فاصل المسئلة من اثني عشر بغول الى خمسة
 عشر للسوة ثلاثة من خمسة فيكون لكل من عشرين وهو اربعة لكل امرأة
 دينار واحد **ومنها** اذ قيل ترك عمًا وخالا فورثه الحال دون العم كيف يكون
 هذا **الجواب** هذا الحال بن اخيه بان كان اخوان لاب تزوج احدهما ام اخيه

فولدت

فولدت له ابنا فهذا الابن ابن الاخ الاخر وهو بعينه خاله لانه اخو امه **ومنها**
 رجل صحيح دخل على مريض فقال اوص لي فقال كيف اوصي وانما يرثني انت
 واخاك وابوك وعمك **الجواب** ان الصحيح اخو المريض لامه وابن عمه
 واخوه اخو المريض لامه وابواه عمه المريض وامه وعماه عمه المريض
 والحاصل الورثة ثلاثة اخوة لام وام وثلاثة اعمام **ولو** قال يرثني ابوك
 وعمك وخالك فالصحيح يكون اخ المريض لابيه وابن اخته لامه وله
 اخوان اخوان لاب واخوان اخوان لام **ولو** قال يرثني جدتك واختك
 وزوجتك وبناتك قيل جئنا الصحيح وزوجنا المريض واخته من قبل الام
 اخت المريض من قبل الاب وزوجنا الصحيح احدهما ام المريض والاخرى
 اخته من الاب وبنات الصحيح اختا المريض من الام فالحاصل الورثة زوجتان
 وثلاث اخوات لاب واختان لام **ولو** قال يرثني زوجتك وبناتك واختك
 وعمتك ومثلناك **الجواب** زوجنا الصحيح ام المريض واخته لابيه وبنات
 الصحيح اختا المريض لامه واختا الصحيح لامه اختا المريض لابيه وعمتا
 الصحيح احدهما لاب والاخرى لام ومثلناك كذلك والاربع زوجات للمريض
 فالحاصل الورثة اربع زوجات وام واختان لام وثلاث اخوات لاب **ومنها**
 امرأة ورثت اربعة ارباع فصار لها نصف المال كيف هذا **الجواب** هذه
 امرأة تزوجت اربعة اخوة على التعاقب واحد بعد موت واحد وكان المال
 ثمانية عشر دينار الاول ثمانية والثاني ستة والثالث ثلاثة والرابع دينار
 واحد فمات الاول عن ثمانية دينار وعن هذه المرأة وثلاثة اخوة فورثت
 المرأة من الثمانية دينارين وكل اخ كذلك فصار الاخ الثاني ثمانية دينارين
 فاذا ماتت اخذت المرأة ايضا دينارين فصار لها اربعة واخذ كل اخ من

الباقي ثلثة فصلا للثالث ثمانية دنانير لانه كان له ثلاثة وورث من اخيه الاول
 اثنين ومن الثاني ثلثة فاذا مات اخذت الملة منه دينارين فصار لها ستة واخذ
 الباقي وقدره ستة الاخ الباقي فصار معه اثنا عشر دينار لانه كان له دينار
 واحد من اخيه الاول دينارين ومن اخيه الثاني ثلاثة ومن اخيه الثالث ستة
 فاذا مات اخذت الملة منه ربعا من اثني عشر فصار لها تسعة دنانير وذلك
 نصف المال والنصف الاخر للعصبة وقدر من جوابها على غير هذا الوجه **ولو**
 قيل امراة ورثت خمسة اروج فحصل لها نصف الموالهم **جوابه** هو لا خمسة اخوة
 لهم ثمانية واربعون دينار للاول ستة عشر وللثاني ثلثة عشر وللثالث تسعة
 وللاربع ثلاثة وللخامس سبعة **ولو** قيل فلو ورثت من ثلثة اروج نصف الموالهم
 كم يكون مال كل واحد منهم **جوابه** مال الاول مائة وثمانية وعشرون
 والثاني ثمانية والثالث ديناران وحيلة ذلك مائة وثمانية وثلاثون **ومنها**
 امراة وابنتها وابن بنتها ورثوا المال اثلاثا كيف يكون هذا **الجواب** رجل زوج
 بنت ابن ابنه من ابن ابنه وباقي الجواب قد مر انفا والله اعلم **خاتمة**
 في معرفة الاساب والقربايات المتشابهات العويصات **فان** قيل رجلان كل واحد
 منهما تزوج ام الاخر فولد لكل واحد منهما غلام فما النسبة بين ولديهما **قيل**
 له كل واحد من الغلامين عم الاخر لانه وقدرت **فان** قيل فلو تزوج كل
 واحد منهما بنت الاخر فولد لكل واحد غلام فما النسبة **قيل** كل غلام خال الاخر
 وكذلك موت **فان** تزوج كل واحد منهما اخت الاخر فولد لكل واحد غلام فما النسبة
 ابن الاخ خال الاخر **ولو** تزوج احدهما ام الاخر والاخر بنت الاخر فولد لكل
 واحد ولد فولد الام خال ام ولد الاخر وولد الاخر ابن اخت الذي تزوج الام
فان قيل رجلان احدهما خال الميت وابن عمه والاخر عم الميت وابن خاله

كيف

كيف يكون هذا وكيف تقسم التركة بينهما **قيل** عمر من يرث لانه تزوج ام لم يرث
 فولدت ابنا فالعولود ابن عمر من يرث لانه وابن خاله ايضا فالمال لابن العم
 الذي هو خال اذا كان العم لاب وام اولاد لانه عصبة ولو كان العم لام
 فالمال بينهما اثلاثا ثلثاه للعم الذي هو ابن الخال وثلث الخال الذي هو
 ابن العم **فان** قيل رجل هو خال لبيبة وخال امه كيف هو **قيل** بان نكح ابوام امه
 ام ادا بيه فولدت ابنا فذلك الابن خال ام الرجل لبيبة وخال لبيبة لامه **فان**
قيل رجلان كل منهما خال ام الاخر كيف هذا **قيل** صورته رجلان نكح كل واحد منهما
 بنت بنت الاخر فولد لكل منهما ابن فكل واحد من الابنين خال ام الاخر **فان** قيل
 امرأتان التقتا رجلين فقالتا مرحبا ببنينا وزوجينا وبني زوجينا كيف
 يكون ذلك **قيل** هذان رجلان تزوج كل منهما ام الاخر وهي من المسائل التي
 سأل عنها ابو يوسف وعمر الشافعي رضي الله عنهم مجلس هارون الرشيد
 فاجابها بذلك **فان** قيل ثلاث بنات ابن بعضهن سفلى من بعض كيف النسبة
 بينهم **قيل** فالعليا يحتمل ان تكون عمته الوسطى بان تكون العليا بنت ابن
 والوسطى بنت ابن ذلك الابن وان تكون بنت عم ابي الوسطى بان تكون الوسطى
 بنت ابن ابن اخر وكذا الوسطى مع السفلى يحتمل ان تكون عمته ابي السفلى او بنت
 عم ابيها واما العليا مع السفلى فيحتمل ان تكون عمته ابي السفلى وان تكون
 بنت عم جدها **ولو** كن ثلاث بنات ابن بعضهن سفلى من بعض ومع كل
 منهن اختها فان كن لآب وام اولاد في كل درجة بنتا ابن وان كن لام فهن
 اجنبيات عن الميت **ولو** كانت بنت ابن معها جدتها ان كانت ام لام فهي
 اجنبية عن الميت وان كانت ام لآب فان كانت الميت رجلا فهي زوجته وان
 كان امراة استحل المسئلة فان الحجة هي الميتة **فان** قيل مات وترك لابنين

من كلام الله تعالى قال وما ذاك قال ان الله تعالى يقول خذ من اموالهم صدقة
فهي بسيف حربي مما يقاتل اموالنا قال هذا احسن من الاول وعزز ذلك
العامل وعزله انتهى **وقد** شرح الكتاب بعون الله الملك الوهاب
واليه المرجع وحسن المآب. تفعنا الله تعالى بذلك والناظرين فيه الى يوم
الحساب. والمحمد لله وحده. وصلى الله وسلم على من لا نبي بعده. نبينا
محمد سيد الاولين والاخرين. وفضل الانبياء والمرسلين. وعلى اله
واصحابه والتابعين. صلاة وسلاما يعين الى يوم الدين **امين** **ال**
مؤلفه رحمه الله تعالى ومن خطه نقل ما نصه الهاء تاليفاً وكتابة مؤلفه
وكتابة العبد الفقير الى لطف ربه الخفي. علا الدين علي بن ناصر الدين محمد
ابن شهاب الدين احمد الطرابلسي الرمشقي الحنفي. الامام بالجامع الكبير
الاموي. في التاريخ الموافق الخمس الخامس من السدس الرابع من الثالث
الثالث من الربع الثاني من العشر العاشر من العشر التاسع من العشر العاشر
من الهجرة النبوية. اعيه بذلك عشرين يوماً من شهر جمادى الآخرة من شهر
سنة ثمانين وتسعين هجرية. **وب** رحمه الله في الهامش ما نصه وقد بينت
التاريخ بغير لغيره فانه خفي بعيد عن غالب الافهام. قاله مؤلفه علا الدين
الامام. والمحمد لله على التمام. وعلى نبيه محمد افضل الصلاة واظم السلام

وهو صور ما قوط على هذا التأليف البديع. من رايي الضنيع. وفاق
التزويق والتزويق. من وقف عليه. ونظر بعين الاضاف اليه. من السادة
العلماء الاعلام. وذوي الافادة من المولى العظام. لان الظاهر على
المسلمين ممدودا. وسعهم في حل المشكلات. وتبيين المعضلات مجودا.

وحق

وحق لكل منهم موله. ما مله منه ورجاه. وحشرنا في رصده. لنفوز
ببركة خدمتهم ومجتهم بالنجاه. **فمن ذلك** ما حرمه شيخ مشايخ الاسلام
في عصره على الاطلاق. من اشتراك قضايله وفقاضله في جميع الاقطار
والافاق. المولى الاوحد. والخير الاجود. المرحوم اسعد افندي.
النازل بساحة رحمة الله المعبد المبري لانك سحاب الرحمة الى شياه
الافاق الغيرة قدي. حيث كتب ما صورته **هو** خير الوارثين وكفى به
حبيباً. الحمد للحي القيوم الذي كان على كل شيء رقيباً. والصلاة على نبينا
ابي القاسم محمد الذي اصطفاه جيباً. وعلى اله واصحابه المحترمين بالورثة
المعوية من نصاب علومه نصيباً. **وبعد** فقد اجلت النظر في هذا الكتاب
فوجدته نافعا الى الافهام قريباً. والفت كل سهم من سهامه المقدرة لغرض
الصواب مصيباً **كتبه** جليبا لقلب مؤلفه الذي هو الامام في الفرائض
وتطبيقاته. العبد الفقير اسعد بن المرحوم اسعد الدين اسعد همار بهما
يوما جعل الولدان شيئا. **امين** **وما كتبته ولله**
فخر المولى. وغرة الايام والليالي. ابو سعيد افندي حفظه الله تعالى
صورته **هو** الحكي لا يموت. ما لك الملك والملكوت
كتاب نفيس للفوائد جامع. مفيد لطالب المسائل فافع.
عاجز تريب على مجتلا. فقرت به عين الوري والجامع.
بدامجا اذ لم تر العين مثله. به نور آثار الفضائل لا مع.
لجامع غير الامة سودد. لرايات انواع الكارم رافع.
افاض عليه الرب من سح جوده. فان بحار الفضل منه واسع.
منه در من جمع واحسن. وامعن فيما جمع واتقن. حيث الى مختصر

حسن في تلخيص مطولات هذا الفن. ولما اجت نظري في رتبة حسنة وبهجة
 وشممت عرف فحتم. وجودته حذيفة انيقه. من سنة بازهار المعاني الدقيقة.
 والقيمة متضمنة من المسائل ما لا يوجد في المقول. ومحتواها من الابحاث اللطيفة
 ما تعجز عن فهمه العقول. ابتداء عمله. وحرسه عن صولة الدهر وبسوله
 امله. ما قاله بقمه. ورقمه بقلمه. مستغنيا من فضل الله ونعمه.
 ومتفيا من قبض الله وكرمه. العبد الفقير الى الا، الملك المعين. ابو سعيد
 محمد. ابن المولى السعد. ابن المولى المرحوم سعد الدين. اذ انهم الله تعالى حلاوة
 اليقين. وحشرهم تحت لواء عبده وجيبيه المرسلين. مع عباده المتقين.
 امين امين. فاضيا برمشق الحبيب. عن البلية. **والتاسعة** المرحوم
 عز بن افردي. اخو المرحوم اسعد السعدي **نصفه** هو الحلي الذي لا ريب فيه
 كتاب يحتوي على الفرائض. به حل المسائل والعوامض.
 لا يخرج من بحر علمه. عميق كل عنه كل خايش.
 على امثاله في الجمع قد فاق. سليم عن تعرض من يعارض.
 فجامعه امام لودعجت. مقيم للنواقل والفرائض.
 مصيب في بيان نصيب كل. من اصحاب الوراثة بالتعارض.
كتبه بالتاسعة. مستخدم من صالح انقاسه. عبد العزيز بن المرحوم
 سعد الدين. عفي عنهما المين. **وكتب بعض قضاة الشام**
ما نصه سبحانه الذي يربث الارض ومن عليها وهو خير الوارثين. والحمد له
 علما اولى العلماء من رجع مقامهم بوراثه النبئين. والصلاة والسلام على النبي
 الذي بعثه رحمة للعالمين. ونصبه لاقامة فرائض الدين. وخفض به الكفر
 واعلى به الايمان. وعلى اله وصحبه واثنائهم بحسان. **وبعد** فالعلم

بحر

بحر ساحله ولا نهائه. وطود شامخ ليس لنفسه غايه. غير ان امية العلم
 يتفاوتون في درجات التحصيل. فيبلغون بعد الجهد ما يسره لهم ولا يتفاوتون الا
 القليل. فلا حرم ان تفرقت المهتم في حصول انواعه. وتبددت الفكر في
 نزيفه وابداعه. ولقد كان من ادق تلك الانواع علم الفروض. ولذا اكد
 الشارح على الامم بتعلمه حتى كان اجل مفروض. فقال تعلموا الفرائض وعلموه
 الناس فان امرهم مقبوض. فلهذا جدد كل محترف في استخراج الدرر من بحر
 الزاخر. وكلاما وجدوا لحد منهم يتيمه فيقول كمن ترك الاول للآخر. ولم ازل
 من حداثة السن وعقوان الشباب. اطالع مسائل هذا العلم وراجع كتابها بعد
 كتاب. حتى وصلت الى هذا الكتاب البريع المثال. المنيع المثال. فوجدته كتابا
 حافلا. وجميع المسائل الفرضية كافلا. قد احتوى على مسائل عديده.
 وفوائد في بده. وبالجملة فهو كتاب قد جمع فاعلي. وبلغ من محاسن الجمع الى
 الغاية القصوى. فاطلت فيه معان النظر والتحري. واجلت في مبداه
 جواد التامل والتفكير. فوات ان تحقيق دقايقه يحتاج الى امر وكثير من
 الاشهر. وكفلا وهو القاموس المحيط بما يتق الاجر. ففقت العنان
 عند ذلك داعيا لمؤلفه بعلمه والدرجات. والنفع بالعلم في الحيا والمات.
قال ذلك وكتبه بنان البيان. عبد الرحمن بن سليمان. فاضيا بدمشق
 المحيم. عفا عنهما رب البرية. **وسطر احد الفقهاء بالشام ما نصه**
 باسمه سبحانه. قد نظم في سلك التقرير. وسمط التحري. دهر من علم الفرائض
 الذي هو نصف العلوم بينان بيان. وفتح تبيان. افتخار علما الشام واهل
 اليقين. علا الملة والدين. شكر الله سعيه. وضاعف فيه اجره. ونفع
 بتأليفه المسلمين. في اصيل الحقوق الى الورثة المستحقين. بمنه وكرمه

تفه الفقير الى رحمة ربه الصمد احمد بن محمد القاضي يومئذ بدو السلام
 دمشق الشام عفي عنهما **وقرط المرحوم** **ما نصه**
 كتاب بانواع الفضائل قد بدا فطوى لمن ابداه في الجمع مقرا
 الفقير الى الله الصمد شيخ محمد بن المولى المرحوم شيخ الاسلام محمد
 القاضي يومئذ بدو السلام دمشق الشام عفي عنهما **ومرحوم المرحوم**
عزي زاده **ما نصه** الحمد لله الذي جعل هذا الدر القاسم في سلك ما
 ترك الاول والاخر ابراه عمل ثاقبه كحما ملامع الانام بمناقبه
تفه الفقير مصطفى بن محمد القاضي بدمشق الشام حمت عن نواب الايام
وقرط المرحوم السيد الحبيب والشريف السيب **ما نصه** **الله حسبي**
 كتاب به ذلت صواب الفرائض فاكوم بشي فوق متني فرائض
 مؤلف بحر طبعي يبراهمه تلاقي بل البحر منه بخا يضي
 بدوا ترا علم النبيين اذ انى بايات شريحه منه كشف العوامض
 فرائضه ما فات عنها نوافل من الحسن فضلا عن مورق فرائض
 مسائلهما من طود علم مساييل **لما سمع** **الحجوه** عن خود فاض
 افاض عليه الله من من فضله منحة حواء في ظل عارض
 بسم من الحيا اديم نصيبه وميزانه لا عال عول العوارض
قاله بقمه على الايجاز مقرطا ورقمه بقلمه على الاطناب متحفظا الفقير
 الى عفونيه الغني سيد محمد بن سيد محمد الحسيني قاضيا بدمشق الشام
 حيث عن الافاق والا سقام عفا عنها الملك العلام **وكتب المرحوم**
عبد الله افندي **ما نصه** هو المعين لمن يستعين

كتاب

كتاب حكى في حسن معناه جوهر بن بكر حسن كلاما زوت منظر
 وما هو الاروضة قدرى بها على رضاء الكافر مسكا وغبر
 فده در من ابرعه وجواهر الحكامات رصعه لقدر حزن قضات السبق
 قلمه ومشي في ميدان حسن البيان فيه اسعد الله سبحانه في
 الدارين وحفظه عن شوايب السنين **رحم** الفقير الى البر القدير عبد الله
 ابن محمود القاضي بدمشق الشام كخطت بعين الملك العلام عفي عنهما
وكتب بعض القضاة ايضا **ما نصه** الحمد لله وحده وكفى
 كتاب لو تامله صنوبر **لما ذكر** عتاه بلا ازياب
 ولو موت حوامله بقبر لصال الميت حيا في القرب **زاده**
تفه اقل الورى الى الله الغني الاعلى محمد بن مصطفى المولى عبد الله مشق
 المحيية قاضيا سماها الله تعالى سماها الله تعالى عن كل افة وبليه
وكتب المولى بالي زاده **قاضي المدينة المنورة** **ما نصه** امام خضعت
 دون فضله رقاب الانام وتخلت بفراير فوايده اعناق الايام عبقرى
 لا يوجد له مثال او حدي يضرب بما اثر ثاره الا مثال لانه لا يادي تاخذ
 حصته من مخلف اباديه وتختلس فرصة فيما يرقل ذيل التحقيق في ايامه
 ولياليه ورث نصف العلم بالحديث المشهور واحمر عينه بفصله
 المستفيض المشهور المأثور **جله** الله من القابضين الفردوس بلا حساب وعمل
 صالحا جارا الى ان يوم الحساب يقوم الناس يوم الحساب **كتبه** المستقدم من بركات
 علومه المدعوي بالي زاده قاضيا بطيبة الطيبة على ساكنها الصلوات
 والتسليمات **وكتب المولى سعدي زاده** **القاضي** **بيت المقدس**

لما احلت فيه النظر. واعملت فيما حواه البصيرة والبصر. الفينة كتابا نافعا.
ولا نشأت المسائل حاويا وجامعا. فلهذا مولفه الذي اجري من محو
نحو سايلا. وجعل مولفه هذا الحل للمشكلات كافيا وكافلا. جعل الله سعيه
مستورا. وعلمه مبرورا. وحشر مع الذين اشار اليهم في قوله. اوليك
هم الوارثون. الذين يرثون الفردوس هم فيها خالدون. **كتبه**
الفقيه المولى. سيف الله. الشيخين سعد بن زاده القاضي بالقدس الشريف.

ومنى زاده باسطه المرحوم القاضي محب الدين الحنفي تغمده الله برحمته امين
بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الواحد الاحد. المتبرع عن الاهل
والوالد والولد. الذي رفع مقام العلماء واعلى بهم الدين. واجمى الاموات
وامات الاجيا وهو خير الوارثين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد نبيه
الحبيب. المحض من النعظيم باو في حظا وافر نصيب. وعلى اله
والاصحاب. صلاة دائمة الى يوم الحساب. **وعنه** فقد وفق على هذا
الشرح. وشرح النظر في لطايفه ابي سرح. وتاملته من قواعد الخواص
واطلعت على ما اودعه مولفه من القواعد فيه. فاذا هو شئ جمعت فيه
الحاسن جمع سلامة. وانى حسابه على حساب زرق اليمامة. احسن فيه
الجمع والتقسيم بين اصحاب الفرائض. وابتدع فيه كل الابداع فاعجز الفرائض
لم يغادر من قواعد الفقه كبرية ولا صغيرة الا احصاها. ولم يدع من مسايله
جليلة ولا حقيرة الا استولى عليها وجوها. واما حسابه الصحيح فهو مسلم
ليس عليه غبار. واما حجة على ما كتب الفقه فمعلوم بمن ان الاعتبار
لورا صاحب السراجية لا يقتضى من انواره. او ادركه ابن الحليم لا فاق من

هيمنه

هيمنه واهتدى بمناره. او ابن البتالهدم ماشا من بنيانه. او الفقيه
الظاهر له الخطا في غيره والحنس في ميزانه. اتقى الله تعالى مولفه للفاضلين
اماما. واجياه بيدي الطالبين من روضات مؤلفاته جنات بليقوت
فيها خيرة وسلاما. ماتت فاصله. وقسمت تركته بين مستحقها بالقسمة
العادلة. امين. وحسبنا الله ونعم الوكيل. **قال** ذلك وكتبه فقير غفوق
الله الميتين. محب الدين بن تقي الدين الحنفي. عامل الله تعالى بالطفه الحنفي امين.

وما انتظم في هذا السلك فحلاه. وكان درته القيمة التي بلغها منتهاه.
بحيث لو لم يصح هذا التأليف بغيره لكفاه. ما بينه العالم الحنفي. من
فيض محو فكره الغريب. شيخ الاسلام والمسلمين. قدوة الفقهاء والمحدثين
وعمنه القراء والمفسرين. المولى عبد الرحمن افندي العمادي. مفتي
السادة الخنفية. بدمشق المحمية. والمدرس بمدرستها السلطانية.
ابقاه الله كهف المأفول. وادامه على الخاص والعام وميراث الفضائل
يركبه نبه محمد عليه افضل الصلاة والسلام حيث كتب ما نصه

الحمد لله

امام دمشق راض علم الفرائض. فاضلي بما انشأنا الفرائض
والف من افكاره سكت الفرائض. فكم غايص للدر فيه ومحايط
وما ان وري في سبكه فنح عارض. نعم الواري من سبكه مع عارض
فاضلي امام الفقه كالفرض قوله. وليس له رد بوجه من الفرض
واحرز نصف العلم ثرا ولم يكن. عاذه هني باقي السهام دعا مض
فلا زال مرفوعا به قدر شامنا. ومن ذا الهام مع هذا العلاء خافض

ودلم اغتراف الناس من فيض سكه . ولا زال جوا فافيا غير غايض
 الحمد لله الذي يربث الارض . وصلى الله وسلم على نبيه الذي بين لنا السنة
 والعرض . وعلى آله وصحبه الى يوم الحساب والعرض . واورثنا من علومهم
 الدينية بما ندرنا من كثرة الولاء ونزلنا من قوة العصية . ما قسمت
 الانصاف بين الاقرباء . على الفريضة الشرعية . **وع** فقد اطاعت على هذا
 التصفيف وطالعت . وصعدت طرف الفكر في محاسن هذا التصفيف وصوتته
 فالقيته تاليفه بنسب ناسخ على منواله . ووجدته لمؤلفه كثر الله في العلماء من
 امثاله . اوضح دليل من كلامه على محاله . قدره به علما العصر في مقالته .
 وعالمهم عوايد فوائده فاصحوا في هذا الفن من عياله . بل سبق به من مات .
 من علماء الفن وفات . واجبي بعلوم مورثته معالم الاموات الرفات . ولا
 سيما ما حواه من تفصيل طريقة المناهج . وتحرير نحو بل القيمة الى القيراط .
 وما انتظم في سلكه من استيفاء مسائل الخشني وصورة الاختلاط . فلقد كشف
 عن وجهه خرايد فوائدها النقاء . وسكب نلك الانوار على ملتقى البحر ففاض
 العباب . بحيث لو تقدم عصره لضرب زبد عود سهام التركبات على نحو صابه .
 وامر بالود في مسابيل الخلاف الى صوابه . والنقوب بل على ذكر المحرك . ولقد عا
 له زبد مع الي بكران ينفى خالدا . حتى يرى ولده حقا وحفيده والدا . فنال
 الله الكرم الوهاب . ان ينفع به الطلاب . ويرزقنا مثل هذه الملكة على
 تفصيل الفوايض وتحرير الحساب . انه يرزق من يشاء بغير حساب . **قال**
 ذلك بضمه . ورفع بقلمه . فقيل لطف ربه الخفي . عبد الرحمن بن عماد
 الدين الخفي . عفا الله تعالى عنهما بمبته ومحبته امين .
وكت الرحوم حسام افندي المقيي بدمشق سابقا رحمه الله تعالى

هو الخي
 الحمد

هو الخي الذي لا يموت . الحمد لله الذي جعل العلماء ورثة الانبياء . وائمة
 لا منهم في الاقتداء والاهتداء . والصلاة والسلام على سيدنا محمد ابو
 القاسم القاسم بالفضيلة العادلة . وعلى آله وصحبه الذين ورثوا بالخصلة
 الكاملة . رضي الله عنهم **انا** فان امام جامع الكبير في دمشق الشاه
 مقتدرى الخاص والعام . في الفوايض والسنة . بل في كل عالم وفق . يتحق
 في شئ من ارضي ملتقى البحر . واحض من الجوهر وفرايد الدر . فكان احسن
 ما صنف في الفوايض . وافضل ما شئ في كشف الغوامض . دقيق وحقق .
 من السني بالمتن ووفق . وكان مستحسن الطبع . في كل بلدة وبقاع .
 شكر الله تعالى مساعده . وناله في الدنيا والاخرة من ارضيه . **محرو**
كتاب فيه اصناف الفوايض . يسهل كل اشكال الغوامض .
صحيح لا يرى فيه سقيم . يرد اذا تعارض المعارض .
كتبه العبد الفقير حسام الدين المدرسي بالسليمانية الشاميه مع خدمة
الافتا . عفا عنه القاضي يوم الجزا . وكت الرحوم
المقيي اخفي سابقا بدمشق هذا كتاب بديع . لفصل باب منيع .
 يحوي على امهرات الفوايض . ويهدي الى امهات بينهم بها كل رايض
 فله دنيا قرب وره التيقن . وعليه اجو صاحب سره المبين . **قاله** وكتبه
 الفقير عبد الكريم المقيي بدمشق عفي عنه . **وكت الرحوم**
فصل الله افندي المقيي اخفي الحمد لله تعالى على ما علم .
 والصلاة على نبيه محمد وآله وسلم . **وب** فهذا شئ عجيب .
 وناليف غريب . سلك فيه مؤلفه منها جاد يعا في التحقيق . وفاق على
 امثاله في بيان الغريب والتدقيق . ومن ثمة استحق لان يكون امام

الخلق في القوايض . وتقدم على من تقدم وتاخر في كشف الغوايض . سبيل
المهرسط الكلام في ملحق الجوهرية الملقب . ففافة الشرح على المشروح . زيادة
البيان والوضوح . اذ به ظهر لباب آثار تركه . ومنه عذب عباب بحار
اساليبه . والجوهر كان بحر الكنه ملح اجاج . والمهر وان كان نهر الكنه عذب
تجاج . رفع الله تعالى قدره . واعلا ذكره بهذا الكتاب . وزرقه الله تعالى
من فضله بغير حساب **كتبه** الراعي من فضل الله القدير . اقل الورى
فضل الله المحقق . المتقي بدر الجهاد بلغراد سابقا عني عنه امين

ورقم المرحوم الشيخ يحيى الهندي المحمدية الذي جعل العلماء نجومها
لاقتدار وبرور للاهتداء . واعلى كلمتهم . ورفع قدرهم . واقام بهم شعائر
الدين . واحمد بهم نار الطهارة المقدسين . والصلاة والسلام على من ارسل
للعباد رحمة . وعلى اله واصحابه الذين سادوا الدين لهذه الامة . **ومعد**
فقد وثقت على هذا المصنف . ونظرت الى هذا المؤلف . قرائته قد اسفر
عن فضل مؤلفه وكثرة اطلاعه . على علم القوايض ووضاعه . لقد اجاد
فيما رتبته ببراعة براعته . وحقق ما جل ودق من مسائله وبلغ في بانه
قلله دره من عالم تنقاد اليه جاحات المسائل . وتنضح بنور فكرته خفيات
الكلايل . لانزال واسطة لعقد العلماء المحققين . وامام الافاضل المشتغلين
ان زادوا في اجاب . واذا نودي سماع الخطاب . **قال** ذلك وكتبه في شهر ربيع الثاني
الحفي . يحيى بن البهنسي الحفي . الخطيب بجامع بني امية . بر مشق الحميد .

وكتبه له مولانا الشيخ شهاب الدين احمد الخطيب ربيع الله له

الله حسبي . المحمدية الذي فرض القوايض . وجعل الناس متفاوتين في علمها
ما بين غايين وخاينين . والصلاة والسلام على سيدنا محمد الهادي الى الصواب
والرؤى واصحابه الاجاب . صلاة داعية الى يوم الحساب . **ومعد** فقد نظرت
الى هذا التصنيف . واجلت طوي في خبايا هذا التاليف . فوجدت مؤلفه كثير
الله تعالى مثاله . وافاض الله عليه برحقه . وقدره في كل امر
الراعي . واحتج من هادره عظمة فاضله . فله دره من عالم قد فتح في
هذا الفن بابا مقفلا . ويبقى ما كان فيه مغلقا ومجفلا . اما حيايه تصحيح
وجمع وتقسيم لا يحتاجان الى مقابلة وتصحيح .

له الكلام القوي لو تجست . الحكيم لوجه الدهر عينا وعاجا .
فابقاه الله تعالى للفاضلين هاما . وللسامعين اماما . ونفع به من فضله
العميم . وجعل ذخره يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم .
قاله بقم . ورفع بقلمه . المتقن الى الله الغني . احمد بن يحيى البهنسي
الحفي . الخطيب بالسليمانية . صانها خالق السويدي .

كتبه الشيخ عبد الرزاق بن محمد بن الطاهر بن عبد الله المحمدية السني حيايه
والجزيل فضله وثوابه . الذي تولى بنفسه سبحانه فتحة القوايض . وبين
ما خفي من دقائق وجوهها كل معنى غامض . وفرض على العلماء بيان ما جل
من مسائله . وجعلهم مركز الايراد لسائلها من وسائلها . والصلاة
على سيدنا محمد بعد جميع الاتقاس . احاث بقوله تعلموا القوايض وعلموها
الناس . وعلى اله الهادي . وعلى اصحابه الابرار من عنه فواعد الدين .
ومعد فقد وثقت على هذا المختصر . البارز من الفاضل المحرر . الفقيه

عقد الشيخ من ملحق الاجر. فعرابى ابحاره تتجلى من تلك الاسطر. قد اودعها
 بنذامنى فوالفوايض والحساب ودخل كل معنى رايت منها من حسن باب
 ولقد اتى بما يتجنى عنه كل فاضى ما هو. وصدق قول من قال كثر ترك الاول والاخر
 بين من التقسيم ما يروى الغليل. وجمع من ادوية التقليد ما يشفى العليل
 فكان تلك الجداول في خلال الاسطر. منابر انصب لعلو عالمنا. فله الحمد
 في هذا الزمان. الذي انا مثل هذا الانسان. فله دره من فاضل ابرز مثل هذا
 التاليف. وليب مشى على هذا الطرز المنيف. وفقنا الله واياه لما يحب ويرضى
 من الاخلاق. وسعدنا واياه بالفوز برضى الواحد الخلاق. بمنه وكرمه **قال**
 ذلك لسانه. ورقم بينانه. فقير عفى الله وعفى عنه. عبد الحى بن نور الدين
 الحنفى من خلف الشيخ علوان. قدس الله روحه وحشرنا في زمرة بمنه وكرمه

وسطران هلال الحنفى الحنفى بسم الله الرحمن الرحيم
 الحمد لله الذي اعلا علا الدين عاساير الاديان. ورفع شان المذهب الحنفى
 بقوة الدليل وصحة البرهان. وخفض قدر من حسده وعاداه. حتى حرم العقول
 بان الحق معه دون ما عداه. والصلاة والسلام على من شجرت بستانه العرا
 صدور الابرار. وعلى الراحمين ملحق الاجر وجميع الانوار. **وبعد**
 فقد ترفت طرقي في رياض هذا الشجر البديع. واجريت طرقي في ميدان
 ما ابداه الشارح من حسن الصنيع. فالفيتحة شامخة في حلية التاليف.
 لما اشتمل عليه من حسن التصنيع والترصيف. اغنى به من كان طالبا لعلوم
 الفوايض. وراض بعبارته الرقيقة كل راغب راخص. بين بفاضة النسبة
 فيما بين الروس والسهام. وعين بلاغته ما يستحقه الوارث والمحقق

من

الحنفى

من ذوي الحقوق والاقسام. فافنى بساطع انوار ضو السراج. وابطل بلا مع
 برهانه شهاب الفاري فلم يبق الى غير مفسد ولا محتاج. فله دره هذا
 الامام. عا ما ابرز من زهرات الاكام. فلقد احيى لموات بسبك الانس.
 وشج الصدور بشج فرائض ملحق الاجر. ولم يسبق احد الى ذلك ولا
 يلحق من سلك تلك المسالك. فله ينفع به من فضله العميم. ويجعله
 خالص الوجه الكريم. امين امين. يا رب العالمين **قال** ذلك لسانه.
 ورقم بينانه. الفقير الى عفوذى الجلال. محمد بن احمد الشهيد بن هلال
 تقبل الله منهم. وعفى عنهم. الحنفى

وكتاب ابراهيم بن محمد بن السليم الحنفى بسم الله الرحمن الرحيم
 يا من قدر سهام الورثة وقدر سهم اصحاب الفوايض. وجبر كسوف قلوبهم
 بالملات الذي يشجع به كل وارث ورايض. نسلك الهداية الى تصحيح اداء
 الفوايض والنوافل. وجمع المعسر لتقسيم حصص الاوقات في تحصيل ما
 يرضى من الفضائل. والصلاة عا خاتمة نبيائك الذين ما منهم احد يورث
 وعلى الرءوس ما منع من الارث مانع. وحجب حاجب وورث مورث. **وبعد**
 فالذي قبله امثال المحققين من علماء الفوايض والحساب. واستحسنه فاضل
 المدققين من ذابق هذا المؤلف والكتاب. بقول مستحسن عند جميع العلماء
 الفحول. مرضي برضى المؤلف الرضا من الله تعالى والقبول. لانزال بين الفضلاء
 قدوة وهما ما. وللطالين مفيدا والمتقين امانا **وهذا** ما اجره
 فيض مراد التقدير. على لسان عالم العبد الضعيف الحقير. ابراهيم الشهيد
 بابن الطباخ الحنفى مذهبنا. السني العقائد المقتبسة مني والمحتوى طريفة
 ومشرقا. ختم الله سبحانه وتعالى بالحنس. ووفقه لما يحب ويرضى. محمد بن عبد المصطفى

الحنفى

كتب شيخ الاسلام ابو الجود ابي عبد الله الحنفي امفت النظر في هذا
 التفسير واجلت الفكر فيما حواه من التقدير والتفسير فواتية البحر المحيط الا انه يحتاج
 والويل للتقريب خلا انه مناج. وجزمت بانه السحر لللال. والكمال الذي لا يحكيه في فيه
 كمال. فما زالت شموس فوايد مؤلفه مشرقه. وما برحت اعصاب فوايد مرقه
 ما زلت اقلام العلماء الاعلام يوشع سطورها وجات الطروس. فاشرق لذلك
 صدور الصدور اشراق الشمس **كتب ابو الجود الموفق جلد عفي عنه**

وصية ماعز بن المرحوم الشيخ شرف الدين الغري الحنفي بسم الله الرحمن الرحيم
 حمد المني احدى اقلام العالم اعلام في مضمار البيان. واطهر تخرير تقديرهم
 بساتين من الهدى والفرقان. ونور مصابيح افكارهم بالتحقيق والتزويق
 بالانقان. ومنهم اعلا الذرى. وخصهم بواقر العطاء. بين الوري بالعيان
 وصلاة منتظمة بغرر درر الروام بكوة وعشيا. وسلا ما يجلي بخرق جواهر
 ايجاد الالهي ما طلع نجم وحاز ساك مقام الحق طريقا عليا. عا من سن بسنه
 سنا سنيا. وعلى الله الحائرين بكمالا تخر لهما. وصحة جمال الخلق بايهم
 اقترى مقتدا هتدي صراطا سويا. **بعد** فقد وقفت فوقت على هذا
 المؤلف فوجدته مستملا على تقابيس الدرر ودرر القابيس. وعرايس العرر
 وعرايس العرايس. من تخريرات دقيقة. ودرر نيرة انيقه. بترتيب فائقه
 ومبان متناسقة. ومعان اتفقت عليها براهين المطابقة. واسمت النظر
 في رياض هذه السطور. ورجعت البصر هل اري من فطور. فوات من القول
 الرفيعة ما رقت له انا مل التحير. في طروس الخير. سطورا. ومنى الغرور
 البديع ما بهن الشمس ضيا والقمر نورا. ونالوت سور معان اذا انتزلت على

سمع

سمع فاضل قال رب اني لما انزلت الي من خير فقير. وتليت على جامع كامل قال
 ولا ينشد مثل جيس. بنمى يقرب الجحيم عنه دوو الا استنصار. وتحقيق كجاء
 سابرقة يذهب بالابصار. فالتخت باثمدانارة الابصار والبصائر.
 حتى محولفه قول القابل كمر ترك الاول والاخر. **وقول اخي**

فمهرات لا ياتي الزمان بمثل. ان الزمان مثله ليحبل. **وقول اخي**
 كتاب في سر بر سرور. مناجية من الاخرن ناجي. وما ذكرته من
 محاسن هذا المؤلف بالنسبة لما لم يذكر. كقطرة من قطرات بحر بل اصغر.
 فحق لمؤلفه ان ينادي بالسان فلمه الفصح بلا جملعة ولا الباس. ذلك من
 فضل الله علينا وعلى الناس. او ينادي بعد شربه من كوس الانشا. ذلك
 فضل الله بوتيته مريشا. فله در محوره من عالم امام وجب له في مجالس
 الفضل حق التقدير. وصحبت له على روس الا فضل حيايته التسليم. الحايث
 في مضمار العلوم فصب السبق بتحقيق العلوم في البيان. من تفسير وحديث
 وفقه ومعان وبيان. هو موكنا شيخ الاسلام بالاتفاق مع الازعان.
 الحاوي لانه الفنون. الجامع لجوامع ما تقر به العيون. الذي انعمت
 عا فضايله الخناصر. وشهدت بكمال علومه العلماء الاكابر. الشيخ علا
 الدين اعلا الله مقامه في الدارين. وجعله كاملا مجالا معظما في الفتيق
 فلوراه ابن الحسن لاحسن الشنا عليهم. او ابو يوسف الاجله ولهم ياسف
 عا غيرهم ولهم يلقا اليه. او الامام الاعظم لا عظم قدره بين الاصحاب.
 واعلمهم بانه حري بان يثوبني يديه افاضل الطلاب. لان الشيم في رياض
 العلوم سوارح افكار. ويقينه في برهان الفوايد سوارح انظار.
 حلف الزمان ليا يتي مثله. حثت يمينك يا زمان ففقتس.

ولا بحت ايات فضيله باهرة زاهية. ورايات كماله تنشر على الكابر العلماء بالمفاخرة
فاله سبحانه اسأل ان يقيه لعلم ينشرو. ودر ينشرو. وفقه يفيد. وفصل
يبينه بيديه ويفيد. ماسح سحاب. وصف كتاب. واصيب صواب.
قال ذلك بلسانه. ورقه ببنانه. الراعي عفوريه القاف. الحفي شرف
الدين بن عبد القادر. بن يوكا بن ابراهيم بن جيب الغزي الحفي حامدا مصليا

وكتب شيخ الاسلام وكنية الامام مولانا الشيخ عمر القاري المديني الشافعي
المحمدية. محمد كيامن اطالع شمس المعارف مفايق الافكار. واطهر خفيات
الغواير من خزائن الاسرار. وفصلي ونسلم على واسطة عقد الموجودات.
وخلاصة خفايا المصنوعات. سيزلحج الوسيطة العظمى في استفاضة
الكلمات. والواسطة الكبرى في استحصا الخبرات. وعلى الواحها الذين
كانوا غرة في جهة الانام. وعقد اخلي به عا طويلا بالام. **وعرف** فقد
وقفت على هذا التاليف البديع المعاني. المحكمه الوصف والمباني. فرايته يرفل
في حلل الجلال. ويختال في اثواب الكمال. تضمن من المسائل ما لا يوجد في مقول
وحوى من الابحاث ما تخرج عنه العقول. لم ينسج في هذا الفن على مثاله.
ولا تغلق احد بغير اذنه. فلهذا در مؤلفه الذي نظم فيه جواهر العلوم.
ونشر في تضاعيف تقريبه زهر النجوم. واعيد ما ابداه من ذلك الدر النظم.
بالسبع المثاني والقران العظيم. والله تعالى يقيه كفالا فاضل وقد فعل
وبجعل كعبه لجميع الامثال وقد جعل.

ولا زال في اوج الكمالات يرتقي. ويحيي ربيع العلم اتردوسه.
حرم الفقير عمر القاري الشافعي حامدا مصليا مسلما.

و

ومنى العالم المحرم صاحب التاليف والتحريم شيخ الاسلام والمسلمين. وقوة
الفقه والمحدثين. الحجة الثاقب. الباني من البدر الذي جلا بنور علومه من الجهل
غياهب. حفي السادة الشافعية. ومدرس الشافعية. بظاهر دمشق الحمية.
ابقاه الله مرجع الافاضل. ومبريا للفضائل. حيث كتبت ما نصه **المحمدية**

امام المسجد الجامع. الى بالمفرد الجامع.
كتاب ماله مثل. ولكن علمه واسع.
الى فيه بما اغنى. وبين ما هو الواقع.
بين العرض والنصيب. في اليراث والمنازع.
به قد اغنى القاري. كما قد اطرب السامع.
ومر فامرتة الحبوب. ما استغنى به كارع.
على وزاد هذا الفن. من افضاله سامع.
لقد ابع في وضع. جاء الله من وضع.
جزاه الله افضالا. على تصنيفه النافع.

وقفت على هذا الكتاب. الجامع لاصول الفرائض ومهمات الحساب. فاذا هو
الاخذ من كل فن في كل باب بنصيب. الا في من هذا الفن بالامر العجيب. اجزل
الله تعالى لجامعه الثواب. وجزاه الحسن يوم المآب. كيف لا وهو الامام
العلامة. المقدم ما يقع امامه. بقية السلف. وقوة الخلف. الجامع
حفظا وفهما. والواسع خلقا وعلما. المقتن المتقن الجيد. المجد المجز الفريد.
لازال الدين بعلانية عليا. ولا يبع مقامه به سبيا. ما انتفع بكتابه وارث
وما در القديم الاحداث. وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه
اجمعين **رحم** الدين العتي الشافعي عفا الله عنه **هـ هـ**

كتب المرحوم شيخ الاسلام علي بن ابي طالب الشافعي الحمد لله
والصلاة والسلام على كل نبي اواه. **ومعد** فقد تأملت هذا التأليف
فانيته بلغ من مراتب الصحة والاتقان فضاها. ولم يتزل نفسي من الفنى الا
جمعها واحصاها. ولم يدع شاذة ولا شاردة الا قيدتها وحواها. كيف لا
ومؤلفه بحر علم ومن البحر مثل ما حواه من الجواهر. وسما فضل وابن السما
ما يشبه ماله من الزواهر. وروض كمال وهل للرياض ما يحكي ماله من الزاهر.
ولما برز زهو كماله وفاق. وطلع بدر تمامه ولاح. واذن نحره بالصباح. ولغنى
ضوا نوره عن المصباح. وبأدى داعية بالفلاح. ايقت انه مفرد وجمع كل
اعجوبة في هذا الباب. واتى بكل نفيسة لم تكن الا كبر هذا الفنى في حساب.
وبنهلت الى المولى الكريم الوهاب. ان ينبغي لنا ذكر هذا الامام الى انتهاء الحساب
امين **قال** ذلك انقر الخلق الى الحق محمد بن محمد الميراني عفي عنهما

وهذه صورة ما كتبه المرحوم شيخ الاسلام الشهاب احمد العشراوي
بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله الباعث الوارث الزاخر. الذي
جعل العلم كنزا لا ينقصه الا نفاق. ينفق منه العالم فلا يمسك خشيته املاق
والصلاة والسلام على من انتشر ضو علمه حتى عم الاقطار والافاق. وعلى
الروحانية المحققين على حبه. الذين ورثوا عنه كرام الاخلاق. الضارين
معهم بهام على وفق مراده. في سيرة وجهاده. للمصيرين على كفرهم
وعناده. حتى تركوهم طويحي قد بانيتهم الاعناق. صلاة وسلا ما يدومان
ابدا. ويتصلان سرورا. بلا انصرام ولا انفصال ولا فرق. ونجواهما يوم
اذ يكون الى الله المساق **ومعد** تقدم من الله تعالى بقوة العين وطهانية

الخاطر

الخاطر. وسور القلب وترهه الناطق. لما تأملت في هذا الكتاب وتصفيفه. والحكا
بناء بانيه وترصيفه. ورفع بانيه. الحاجب عن عين معانيه. حتى ظهرت مكشوفة
الحجاب. بأدوية تجل على الخاطب سافرة النقاب. تخاطب اولياها في الكفاية
بليغ مقال وحسن خطاب. فله در علي الحمزة. من امام ابن امام. كيف اظهر
النعم. فضف ورتب. ومهدد والف وهذب. الالفاظ ورتب الاحكام.
قرفيه الاقارب. يابن تقرب. وصور فيه المسائل باحسن تصوير. وجمع
الفضائل. وطرح الرذائل. وضرب عملا ليليق وبابن بموافقة الامثال. مراخلة
الاراذل. قابل نجس. وبسط واختصر. ونسب وحسب. وباله من ذي حسب
ونسب. ولا يمكنني استيفاء ما ثره والحاصل انه في بهمة. بتوفيق الله ونعمته.
الى ما لم يرقه كثير من الافاضل الاوائل. هذا وما كنت شاكا في فضله ولا انا منه
في ريب. وما احسن معانيتي لما كنت موقفا بالغيب. والي لا طلب له ولي من البر
الجواد. الزيادة في العلم ولا تنقاه به الان ويوم المعاد. والحمد لله وحده.
والصلاة والسلام على من لا نبي بعده. وعلى اله والصلوة المتأدبين بأدابه.
قال ذلك وكتبه الفقير الى الله احمد بن بوش بن عبد الوهاب بن احمد بن
ابي بكر العشراوي الشافعي

كتب المرحوم شيخ الاسلام ومجمع الخاص والعام الشيخ حسني البوري
باسم سبحانه. نسأل احسانه.

لقد الحمد يا من من باللطف والنعم. وبأوهب المعروف والجود والكرم
وبأمنى له وصف البقاء وغيره. بزل تغالى الله من خص بالقدم
وبأوارث الارضين والناس كلهم. تغالى عن التغيير والمنع والعدم
وبأوهب اللطالبيين من امهم. وبأمر سلا من فضله فابيض الزرعم

منعت واعطيت الموارث مثلما . اردت وليس الحكم الامع الحكم
 وتزل كلاً في مقام ورتبة . وميزت ما بين الخاديج والحزم
 ومي صلوة والسلام على الذي . عذراتنا بعل الحق في كل ما قسم
 والوصح قد قضاوا مغل واجب . بتقدير ما قد قدر الله في القسم
 واعلام علمه قد بانوا وصحوا . شغائر شيع شع عنهم وما انكتم
 وبعد فاني قد تشرفت ناظرا . لسفر غدا في الجمع كالمفرد العالم
 كتاب هو الروض الارض تبسمت . ان اهره مثل الصباح اذا انقسم
 له وصف ترتيب تيقنت ان . نجان باسلاك الكمال قد انتظم
 به بين الفروض كما قضى . واحكم ميزان الحساب كما حكم
 مؤلفه فاق الذين تقدّموا . علانه ذو الرافض قد ختم
 فله ما ابدى واسرى تفضلا . والله ما وشاه في اللوح بالقلم
 وليس اما ما في الفرائض وحدها . ولكنه في كل علم هو العالم
 يفيد جليل المشكلات بالحطة . كان دقيق القول في فكره اقسام
 كريم حليم وافق الفضل والتقى . امام همام كامل العزم والحمم
 برتل ايات القرآن بلهجة . كداود في المحارب زتل بالنغم
 رقي في مراني الجذب بالفضل صاعدا . الى مرتبة فاقت على الخجم اذ خجم
 اذا ما علا الكرمي بالوعظ ناظرا . بوثر في العاصي فبعان بالزعم
 على وجه نور الهداية مشرق . وهلكم المبر الذي نتم بالكتم
 اذا ما سما في صدر جمع الى العلا . تغوله الحساد في رتبة الخدم
 له مدد طالت وطابت صفاتها . له مدد دلم انضالا وما انقصم
 فيا ايها الخل الذي قد حبس ثمة . فساد فته بالخبر تغلوبه القيم

الله ي

لك الخير عذر ان عذوت مقصرا . فان قبول العذر من اكرم السيم
 قدم وابق وارق العن ملاح بارق . وما صدحت ورق الحمام على السلم
 قال ذلك ببيان . ورفع ببيان . افقر الخلق الى الحق الغني
 الحسن بن محمد البوريني المفتي الشافعي . لطف الله به . بالنبي واله وصحبه

وكتب شيخ الاسلام المرحوم الداوودي المفتي الشافعي رحمه الله
 بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله الباري للتم . العادل في
 القسم . الوارث للامم . الباعث للرمم . الحاكم على من سواه بالقنا والعزم .
 القاسم انزاقه بين عباده فلا راد لما حكم . ولا مانع لما قسم . والصلوة
 والسلام على سيدنا محمد افضل العرب والعجم . القابل تعلموا الفرائض
 وعلوها فانها اول علم يفقد اي من بين العلوم والحكم . وعلى اله والصلوة
 الذين استقروا بالعرفان بالهم من موع آخر فضل اذ التظم . وبعد
 فقد سرت طرقي في هذا الشرح البديع . واجريت طرقي في ميدان
 الفاظه المزرية بزهر الربيع . محتجبا من سغاسر الفاظه ثمار الفوايد .
 محتجبا من غرائب معانيه ابحار الفرايد . فالفقه حريقة علم يعجز رباها
 وخبرية فضل يشرق بالحاسن مجاها . وروضة بانواع العلوم مزهه .
 ودوحة بافنان المنطوق والمعنوم مثوه . قد فتح مؤلفه من هذا العلم
 كل باب مفصل . وحل من عويص هذا الفن ما استصعب على غيره واشكل .
 واخرج من ملتقى اجوه الزاخره فزايد الجواهر . واجبي بسبك انزه الصافية
 رياض العلوم الزواهر . ايد احكامه بالذليل . ومهد اقسامه باصول
 المسائل . وحرر من فرائض حسابها . وميز شروطها وسباها . ورفع عن

فهمها من انما وجابها. ووضح مشكلاتها. ونفع معضلاتها. فآجده الله شروحا
يشيخ صدور الصدور. وكشفا يكشف به من غوامض الفرائض كل مستور.
كيف لا ومؤلفه الفارس الذي لا يخاري. والبحر الذي لا يباوي بغيره ولا يباين.
قد حاز رقب السبق في هذا الفن البديع. وفات اقرباؤه في يدرك الطالع
شاو الصليح. لا عزوان صار هو المتقدم في هذا الفن في حلبة السباق. والاما
المصلي هم فيه يقتدي الجلي والتالي وغيرهما من مراتب الطباقي. فانه تعالى
يديمه لكان علمه يديمه. وميت من الفضل يحيه. ما شئ كتاب. ونفع
حساب. امين. **قال** وكتبه الفقير محمد بن محمد بن داود القدسي الشافعي
غفر الله ذنوبه. وستر عيوبه. امين امين امين. والمحمد لله رب العالمين
وصلى الله على سيدنا محمد واله وسلم **هـ**

وكتب المرحوم الملا اسد المفتي الشافعي بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي شئ صدور ذوي الفضل معرفة الفرائض. ومخ لم يسج
في جوار العلوم فمعه عوصيات تقف عندها الفرائض. وتولى قسما بذاته
تعالى فقسما اعزل تقسيم. ولم يفوضها الى راء المجتهدين من العلماء ذوي
التكريم والتعظيم. والصلاة والسلام على سيدنا محمد العادل في القسم والحكم.
القبائل صلى الله عليه وسلم تعلوا الفرائض وعلموها الناس فانها من دينكم
وهي نصف العلم. وعلى له واصحابه الذين استخرجوا باراجيد الشريعة ذائقها
واذاعوا بين الامم كثير من حقايقها. حتى فالصلى الله عليه وسلم افرضكم
زير بغير زيرين ثابت. كما صح ذلك في الخبر الصحيح الثابت. **وبعد** فقد نظرت
في هذا التاليف فرائية قد جمع اشياء الفضائل. واقر بحسنه جمع حمد من
الافاضل. ما من مشكل في الفن الا وهو راجع اليه بالفرض والتعصيب

وهو ضارب عن سبيل الجامعة باو فريض. بينه وبين الصحة والحسن موافقة
ومما ثله. ومداخله تامة من غير مباينة ومقاولة. فالوراء ابن سراقه
لهذه سبقة تلك الشكات. او الوفي لونت قواه من مشاهدة فتنه تلك
الشكات. او ابن الهادي لهام على وجهه في وصف تلك المراك. او الكلاني
ليس وان تعد من صعوبة تلك المسالك. قداني مؤلفه فيه بالبداه. اذ اكثر
فيها من تفسيحات المسائل الرابع. جلا عروسا في الطروس. واطلع بها
ابن دور والشعوس. عودت فتنه الثاقب بالسبع المثاني. اذ اني بشئ
بديع عزان يتشعق بتالي. فتح باب المقاسمة بشئ لاطاقة له لزوي
الحساب. وعلى جرد الزمان العاطل بجواهر اودعها في الكتاب. خصوصا
في زمان قل فيه الافاضل. وكسدت فيه الفضائل. والله المسئول ان
يمنح الناس بفضائل التامة. وان يديم فوائده الشريفة على الخاصة
والعامه. امين. يا رب العالمين. **كتبه** الفقير سدين معين الدين
الشافعي حامدا مصليا مسلما **هـ**

وهذه صورة ما كتبه المرحوم الشيخ شرف الدين الدمشقي
الحمد لله حق حمده. والصلاة والسلام على نبيه وعبد. **وبعد** فاني
وقفت على هذا النضيف. فرائية على احسن ترتيب وترتيب. مريد
المباين. محرر المعاني. فهو كعقد ناسبت لاليه. اوروض صدحت
الورق طاقان معاليه. فله در مؤلفه حيث اني بامر عجب. بل
بغريب يقصر عن درك تمامها ذو الالباب. وحاز قصبات السبق عن
ابناء جيله. ويمتد بين حلبة اقرباؤه وقبيله. منه الله بوجوده الانام
وجعل من الالاتام. وشكر مسعا. وبواه في الجنة مثواه. **بيت**

بقيت بقاء الدهن يكف اهله . وهذا دعاء البرية شامل
كتبه افقر الانام الى ربه الغني . شرف الدين الدمشقي الشافعي . عفى عنه

وهذه صورة ما كتبه فريد وهو . وحافظ عصره **المرحوم شهاب**
الدين احمد المقرئ المالكي الاشعري رحمه الله ونفعنا به امين
رب وفقني فانت خير الفاضل . الحمد لله وارث اهل السما والارض
باعث الناس للحساب والعرض . في اليوم الطويل المديد . والصلاة والسلام
عالمى سمع كلمة الاسلام . وطرح الكفن في هوة الموان وهدي الى النهج
السديد . محض التماثل . وانواع التباين وبان التداخل . وانكسر عدة
العائد من غير متوافقه ولم تنفعهم العدة والعديد . صلى الله
وسلم عليه من رسول ابدل الناس لمجدي من وحشة الصلال انسا .
وارسدهم الى منافع المعاش والمعاد حتى حرضهم على العلوم وقال
تعالوا الفرائض وعلموها الناس فانها اول علم ينسى .

وحذرهم من الجهل البسيط والمكب وقال العلماء ورثة الانبياء كما
قال ولا ميراث لكما في تعصيب ولا قرض اذ هو محبوب بكفره الشديد . والرضى
عن الوصية الذبي ارشدا الى مقاصد مطلوبة ووسائل . وبنوا قواعد الاحكام
واصول المسائل . على اساس محكمة يتقن لكل مستشر وسائل . فخر بنصيب
وسهم من له حظ في الهداية والفهم . والمجروح عباد الله يضرب في بارد الحديد
وعن التابعين لحم بحسان من العلماء العاملين بما اوصى به . نديم صلى الله
عليه وسلم الذي اقوى الله به الحق في نصابه . المفوضين اليه لكلهم في التدبير
وهو سبحانه القدير . على علق العبد الحقير من رقا واهامه . والمتكفل بشفاء

اوصابه

اوصابه . وكمل له سبحانه من لطف سابق ولاحق جديد . **وبعد** فاني لسا
وتقيا على هذا المصنف الموسوم بسبك الانس . على فرائض ملتقى الابحر .
للشيخ العلامة الفهامة الشيخ علا الدين الطوا بلسي الامام . بجامع دمشق
الشام . صبا لله عليه شايب رحاه . الفيتة مفردا جمع مالا يد منه في فنة .
وثني يذكر فواير تبلغ الطالب منتهى طنه . والعلوم من الهبة بحض الله
بها من شامى عباد . بفضل ومنه . وقد فرط على هذه النسخة عزة الاعلام
ذوي علوم سريفة واحلام . لا تحتاج الى زيادة تعريف واعلام . فالي
خلة اتقى الله بركته . وجعل فيما يرضيه سكونه وحركته . ان اضم الى درهم
ما بي من الخشب . فاجته الى ذلك ترك بالدخول في زمرة من والله يحقق
للمتقن ما طلب . وقد جاء هذا التاليف من الزايق بما فوق الحساب .
وترقى الى وج الصواب . اذ له الى العلا اتجا وانتساب . وما ذا عسى ان يقول
مثلي فيه وقولي ذو حصص . على ان البليغ والغبي في عدم سيقا محاسنة بيتان
اطار كل واختصر .

- كتاب مفيد فصله ليس بمحد . ولم لا ومن انشاء في العلم اوجد .
- فدعه ما ابدى به من فرائد . تنظم في سلال المدي وتضد .
- وقد جبر الاعلام فيه مدحهم . وذلك بقضي بالكمال ويشهد .
- ومثلي في هذا المجال مقصود . عن الغاية العضوى والى احمد .
- واهدي صلاة للنبي وصحبه . واتباعهم ملاح في الافق وقد .

قال السبك عجلنا لجلال العفو احمد بن محمد المقرئ المالكي وفقه الله

وكتب شيخ الاسلام محمد المصطفى المالكي الاندلسي الحمد لله رب العالمين

الحمد لله الذي حكم بين عباده بفسحة العادلة. وقضى بإيصال الحقوق الى
ذويها بالقرابض المساوية والعادلة. والصلاة والسلام على من ارسل من اشرف
سلاسله. واستغرق المعارف بالصبغة لخصيب من غير كلاله. وعلى الرءوس واصحابه
الحاجين من العلم المحل سهام. وباعينه واخر بالوارثين من غير حاجب او فوالقسام.
وبعد فلما وقفت على هذا المصنف الشريف. وتاملت ما حواه من الرسوم
والتعريف. وجدته كتابا يقصر البيان على الاطباء في مدحه. ويقف البناء على
الاسهاب في بديع شرحه. قد كشف مؤلفه فيه عن الغوامض. وعرف حدود
ما فيه من القرائض. واجمع موات مآد من معالجه بسكباته. وحلي جسد
خوابه بالدرر المستخرجة من مانتق الاجور. فاطمهن خفياته بفهمه. وقصر فكر
معاه على خاطره ووهمه. وادع فيه غوايب المسائل. وابتدع تفصيلا نسبها
الحل طالب ومسايل. كيف لا ومبدع هو المقتدي به في امامته. ومنشئه جاء
سابقا للمصلين في مضمار درايته وروايته. فلذلك طالت فيه المدائح. وطارت
بفضائله السوانح. فانه يقيمه لمعارفه علما. ويحييه في معالجه اماما مقربا.
ويعتق الطالبين بفوايده الوفيه. وينفعهم بفوايده التي تستضي من السراجيه.
ما فستت تركات. وصحت مناصحات. والحمد لله وحده. وصلى الله على
من لا نبي بعده. **كتبه** العبد المسي محمد بن احمد الاندلسي. المالك
لطف الله به وبالمسلمين اجمعين

وهذه صورة ما كتب شيخ الاسلام. وبركة الانام. الرحلة القدوة. شيخنا
والمقتدي العمدة. المرحوم الشهابي. احمد الوفاي. المفتي الحنبلي. رحمه الله
بسبب الله الرحمن الرحيم. حمد المني فرض القرائض وسنن
السنن. وشكر المني جبر القلوب المتكسرة بلطائف المنن. ومثي بمثل هذا

الشرح

الشرح البديع في هذا الزمن. وجعل مؤلفه حفظه الله تعالى وكثر من مثاله.
اما ما يقتدي بافعاله واقتواله. سالما من الاحس. وصلاة وسلاما داعيين
على افضل الخلائق. معدن الفضل والجود والحقايق. سيدنا محمد سيد
السادات. وعلى الرءوس واصحابه اولي القضايا والبركات. ما صح دليل به هات
وقست فريضة عادلة او عايلة في كل اوان. **وبعد** فقد وقفت الفقير
على هذا الشرح البديع. الذي ينبئ عن تمام فضل مقام مؤلفه الرفيع.
الذي لوره قس بن ساعة يوم عكاظه. لما ابدى محاسن فصيح بليغ الفاظه
لما ادع فيه من حسن الجمع والتقسيم. وافاده مما ايضا عفا له ثوابه من
حسن التعليم. لا تزال محفوظا مسددا. وبكمال التوفيق واتباع الحق ثوبا.
راقم هذه الاحرف احمد بن ابي الوفا بن مفلح الحنبلي

